الجهاز المركزي للاحصاء

الجمهورية اليمنية

وزارة التخطيط و التعاون الدولي

الجهاز المركزي للأحصاء

مكتب تعز

آثار الحرب والحصار على محافظة تعز

دراسة تقييمية للوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة في المحافظة

2015 - 2020

سنة الاصدار ديسمبر ٢٠٢١

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
الجهاز المركزي للإحصاء
مكتب ـ تعز

آثار الحرب والحصار على محافظة تعز

دراسة تقييمية للوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة في المحافظة للمدة 2015-2020م

فريق إعداد الدراسة

برئاسة مدير عام فرع الجهاز المركزي للإحصاء بتعز
أ. خالد عبد الله علوان الأصبحي

الفريق العلمي والفني

أ.د محمد علي قحطان	أستاذ الاقتصاد بجامعة تعز
د. ياسر حسن الصلوي	أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة تعز
محمد عبد الله	المدير التنفيذي للجنة الفرعية للإغاثة.
أمين هائل الدغيش	مدير إدارة التخطيط والإحصاء.

المعالجة الآلية

لينا العبسي
إبراهيم العزاني

المراجعة اللغوية

د. تامر الأشعري

إشراف:

أ.طارق سعيد المذحجي وكيل الجهاز المركزي للإحصاء

ديسمبر 2021م

المحتويات

خريطة المحافظة	iv
كلمة محافظ المحافظة.	v
كلمة مدير عام فرع الجهاز المركزي للإحصاء	vii
شكر وتقدير	viii
قائمة الجداول	ix
قائمة الأشكال	xii
مقدمة:	4-1
الفصل الأول:	13-5
أهداف الدراسة وأهميتها والتعريف بالمحافظة	6
أولا: أهداف الدراسة وأهميتها ومنهجيتها.	6
أهداف الدراسة	6
أهميته الدراسة.	6
إطار الدراسة.	6
منهجية الدراسة.	7
الصعوبات التي واجهت تنفيذ الدراسة.	8
ثانيًا: التعريف بالمحافظة.	10
الموقع والتضاريس.	10
المساحة والانتشار السكاني.	11
الفصل الثاني:	50-41
حجم الأضرار والخسائر المادية والبشرية في الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة ومتطلبات التعافي والتطوير بحسب القطاع	14
أولًا: الأضرار في الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة بحسب القطاعات.	15
ثانيًا: الخسائر في الوحدات الإدارية والاقتصادية في مؤسسات الدولة بحسب القطاعات.	27
ثالثًا: الخسائر البشرية في الوحدات الإدارية والاقتصادية في مؤسسات الدولة بحسب القطاعات.	35
رابعًا: متطلبات التعافي والتطوير للوحدات الإدارية والاقتصادية بحسب القطاعات.	38
الفصل الثالث:	69-51
إجمالي الأضرار والخسائر المادية والبشرية ومتطلبات التعافي والتطوير للوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة في المحافظة بحسب القطاع.	51

أولًا: الأضرار في الوحدات الإدارية والاقتصادية خلال المدة 2015-2020م.	52
ثانيًا: توزيع الخسائر بحسب القطاعات خلال الفترة 2015-2020م.	56
ثالثًا: الخسائر البشرية في الوحدات الإدارية والاقتصادية خلال المدة 2015-2020م.	59
رابعًا: متطلبات التعافي والتطوير للوحدات الإدارية والاقتصادية بحسب القطاعات.	64
خامسًا: إجمالي الأضرار والخسائر المادية والبشرية وقيمة متطلبات التعافي في الوحدات الإدارية والاقتصادية بمؤسسات الدولة في المحافظة.	68
الفصل الرابع:	99-70
الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب والحصار على المحافظة	70
أولًا: الآثار الاقتصادية.	71
1- البنية التحتية والخدمات العامة.	71
2- الموارد والأنشطة الاقتصادية.	72
- النشاط الزراعي والأنشطة الأخرى المرتبطة به.	72
- الثروة السمكية والأنشطة الاقتصادية البحرية.	72
- النشاط السياحي.	73
- النشاط الصناعي والتجاري.	73
- الثروات الطبيعية.	74
- الطرق والمطار والميناء	74
- الوقود والطاقة.	74
ثانيًا: الآثار الاجتماعية.	75
1. ضحايا الحرب من السكان المدنيين	75
2. النزوح والتهجير القسري	77
3. الأمن الغذائي	79
4. الأسرة:	82
5. الأطفال والنساء	84
6. الآثار النفسية	86
7. الصحة	88
8. التعليم	93
الفصل الخامس:	99 -96
النتائج والتوصيات	99-97
الملاحق	

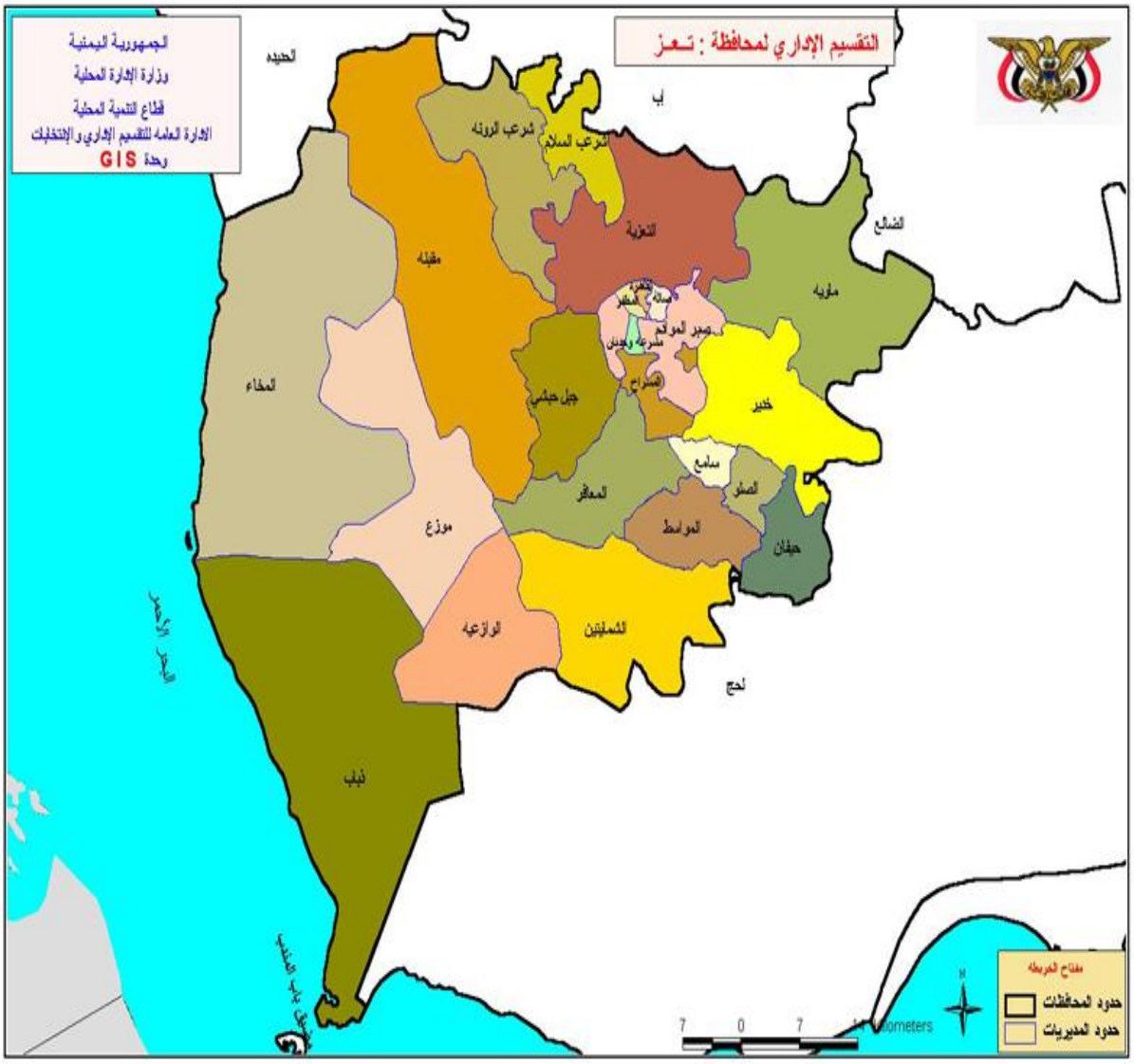
الجمهورية اليمنية
وزارة الإدارة المحلية
قطاع التنمية المحلية
الإدارة العامة للتقسيم الإداري والإنتخابات
وحدة GIS
التقسيم الإداري لمحافظة : تـعـز
الحديده
إب
الضالع
لحج
شرعب الرونه
شرعب السلام
التعزية
مقبنه
المخاء
موزع
الوازعيه
الشمايتين
ذباب
جبل حبشي
صبر الموادم
المسراخ
ماوية
خدير
سامع
الصلو
المعافر
المواسط
حيفان
البحر الأحمر
مضيق باب المندب
مفتاح الخريطه
حدود المحافظات
حدود المديريات
N
7 0 7
Kilometers

كلمة محافظ المحافظة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى في كتابه الكريم:.

﴿ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًا ﴾ (الجن - 28)

وعليه؛ فإن اهتمامنا بوظيفة الإحصاء جاء مؤسَّسا على منهج سماوي نص القرآن الكريم على تحديد مجالاته في جميع الأمور التي تُراد الإحاطة بها ورصدها والتحقق منها وإثباتها عبر وسيلة "العد والإحصاء"، وهي الوسيلة التي تتأسس أيضا على قناعة راسخة وإيمان مطلق بأن البيانات والمعلومات والتقارير والدراسات الإحصائية هي المطلب الأساس الذي سوف يساعد المحافظة في القيام بالأدوار والمهام المناطة بها، وفي تطبيق مبادئ الحكم الرشيد، وفي استثمار موردها الإستراتيجي المتمثل في "المورد البشري".

لقد تمكنت محافظة تعز خلال الثلاث السنوات الماضية عبر مكتب الإحصاء وبقيادتها الكفءة ممثلة بالأستاذ خالد علوان الأصبحي والطاقم العامل معه، وبمشاركة فاعلة من نخبة من الأكاديميين والباحثين المحترفين؛ من بناء قواعد بيانات وتطوير أنظمة إحصائية ومعلوماتية حديثة، وإصدار الكتاب الإحصائي السنوي والنشرات والتقارير والنشرات الدورية "اليومية، والأسبوعية، والشهرية" في مجالات متخصصة من أهمها: مخزون السلع والمواد الغذائية، وتطوير الأسعار، وغيرها، وصولاً إلى تسهيل حصولنا على البيانات والمعلومات والإحصاءات التي نعتمد عليها في إدارة المخاطر والتحديات الناجمة عن جائحة كورونا والأمراض الوبائية، وفي اتخاذ قراراتنا بدرجة عالية من الثقة.

واليوم واستشرافاً للمستقبل.. يطيب للمحافظة أن تضع أمام الحكومة، والأمم المتحدة، وأمام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية؛ دراسة متكاملة في حصر الأضرار التي تعرضت لها محافظة تعز خلال أكثر من سبع سنوات من الحرب، وتقييم آثارها في مختلف الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة بالمحافظة.

وختاماً، نؤكد أن هذه الدراسة قد استوفت جميع المتطلبات العلمية والعملية، ورُسمت وفقاً للمنهجية التي يعتمد عليها المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في حصر وتقييم آثار الحروب، وبالاعتماد على الأنظمة الإحصائية والمعلوماتية التي تتناسب مع طبيعة الدراسة.

﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَـٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَـٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ (يس-12)

صدق الله العظيم

نبيل عبده شمسان

محافظ المحافظة – رئيس المجلس المحلي

كلمة فرع الجهاز المركزي للإحصاء

يسر مكتب الجهاز المركزي للإحصاء بتعز أن يضع بين أيديكم الدراسة التي نفذها عن آثار الحرب والحصار في محافظة تعز، وهي دراسة تقييمية للوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة في المحافظة للمدة 2015-2020م.

وقد جاءت هذه الدراسة في إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها فرع مكتب الإحصاء بالمحافظة لتوفير قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية محلية متسمة بالدقة والشمول؛ من أجل تمكين قيادة السلطة في المحافظة من اتخاذ القرارات اللازمة، علاوة على وضعها بين يدي مستخدمي البيانات من الباحثين والإعلاميين ورجالات الدولة.

كما جاءت هذه الدراسة انطلاقا من استشعار المسؤولية إزاء حاجة المحافظة إلى قاعدة بيانات دقيقة عن الآثار التي لحقت بالمحافظة جراء الحرب والحصار اللذين تتعرض لهما منذ عام 2015م وحتى الآن، ومن ثم ارتأت قيادة الجهاز المركزي للإحصاء أن يتم إعداد دراسة تقييمية عن آثار الحرب والحصار في محافظة تعز للفترة (2015 -2020)، وبخاصة ما يتصل منها بالمكاتب التنفيذية والوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة، وذلك كمرحلة أولى تليها مرحلة أخرى لدراسة آثار الحرب في المنشآت الخاصة داخل المحافظة.

وقد حظيت جهود مكتب الإحصاء في هذا الإطار بدعم كبير من السلطة المحلية ممثلة بالأخ محافظ المحافظة؛ الأمر الذي ساعد كثيرا في إنجاز هذه الدراسة التي تهم المحافظة وتخدمها، لا سيما ما يتصل منها بتحديد متطلب التعافي والتطوير للمكاتب والوحدات الإدارية والاقتصادية فيها، بغرض استعادة دور هذه المؤسسات في النهوض بمهامها، وتقديم الخدمات العامة للسكان والمواطنين في المحافظة، ومساعدتهم في التغلب على الآثار التي خلفتها الحرب والحصار.

شكر وتقدير

يتقدم مكتب الجهاز المركزي للإحصـاء بتعز بالشـكر والتقدير لكل من سـاهم في إنجاز هذه الدارسـة المتعلقة بآثار الحرب والحصـار في محافظة تعز للمدة (2015 -2020)، ونخص بالشـكر والذكر قيادة السـلطة المحلية بالمحافظة ممثلة بمعالي محافظ المحافظة – رئيس المجلس المحلي- الأسـتاذ القدير/ نبيل عبده شـمسـان، والإخوة وكلاء المحافظة، والإخوة: الأسـتاذ/ علي العيزري وكيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسـبة بالمحافظة، والدكتور/محمد السامعي مدير عام المالية بالمحافظة، والأخ/ أحمد مرشد المشمر مدير عام مالية المحافظة، والأخ/ علي قاسـم البريهي مدير عام المحافظة، وجميع مدراء عموم المكاتب التنفيذية والوحدات الاقتصـادية في المحافظة، وكذا فرق العمل في المكاتب التنفيذية والوحدات الإدارية والاقتصادية، على ما قدموه من عون كبير لنا في سبيل إنجاز هذه الدراسة.

قائمة الجداول

جدول رقم (1-1) التركيب النسبي للمساحة والسكان في مديريات محافظة تعز حسب نتائج آخر تعداد سكاني لعام 2004م.	12
الجدول (2-1) يبين المديريات المحررة حسب نسبة المساحة والنسبة من السكان.	13
جدول رقم (2-1) يبين قيمة الأضرار التي تعرض لها قطاع التعليم بحسب نوع الضرر.	15
جدول رقم (2-2) يبين قيمة الأضرار التي تعرض لها قطاع الصحة بحسب نوع الضرر.	16
جدول رقم (2-3) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع الطاقة بحسب نوع الضرر.	17
جدول رقم (2-4) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع المياه بحسب نوع الضرر	17
جدول رقم (2-5) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع التجارة بحسب نوع الضرر	18
جدول رقم (2-6) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع الاتصالات بحسب نوع الضرر.	18
جدول رقم (2-7) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع النقل بحسب نوع الضرر.	19
جدول رقم (2-8) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع الأمن والعدالة بحسب نوع الضرر.	20
جدول رقم (2-9) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع الصناعة بحسب نوع الضرر.	20
جدول رقم (2-10) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع السياحة بحسب نوع الضرر.	21
جدول رقم (2-11) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع الثروة السمكية بحسب نوع الضرر	21
جدول رقم (2-12) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع البيئة بحسب نوع الضرر	22
جدول رقم (2-13) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع البناء والتشييد بحسب نوع الضرر	23
جدول رقم (2-14) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع القوى العاملة بحسب نوع الضرر.	23
جدول رقم (2-15) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع الإعلام والثقافة بحسب نوع الضرر.	24
جدول رقم (2-16) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع الشباب والرياضة بحسب نوع الضرر.	24
جدول رقم (2-17) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع المالية والبنوك بحسب نوع الضرر.	25
جدول رقم (2-18) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع الادارة العامة بحسب نوع الضرر.	25
جدول رقم (2-19) يبين الخسارة التي مني بها قطاع التعليم حسب نوع الخسارة.	27
جدول رقم (2-20) يبين الخسارة التي مني بها قطاع الصحة حسب نوع الخسارة.	27
جدول رقم (2-21) يبين الخسارة التي مني بها قطاع الطاقة حسب نوع الخسارة.	28
جدول رقم (2-22) يبين الخسارة التي مني بها قطاع المياه حسب نوع الخسارة.	28
جدول رقم (2-23) يبين الخسارة التي مني بها قطاع التجارة حسب نوع الخسارة.	29
جدول رقم (2-24) يبين الخسارة التي مني بها قطاع الاتصالات حسب نوع الخسارة.	29
جدول رقم (2-25) يبين الخسارة التي مني بها قطاع النقل حسب نوع الخسارة.	29
جدول رقم (2-26) يبين الخسارة التي مني بها قطاع الأمن والعدالة حسب نوع الخسارة.	30
جدول رقم (2-27) يبين الخسارة التي مني بها قطاع الصناعة حسب نوع الخسارة	30

جدول رقم (2-28) يبين الخسارة التي مني بها قطاع السياحة حسب نوع الخسارة.	31
جدول رقم (2-29) يبين الخسارة التي مني بها قطاع الثروة السمكية حسب نوع الخسارة.	31
جدول رقم (2-30) يبين الخسارة التي مني بها قطاع البيئة حسب نوع الخسارة.	31
جدول رقم (2-31) يبين الخسارة التي مني بها قطاع البناء والتشييد حسب نوع الخسارة.	32
جدول رقم (2-32) يبين الخسارة التي مني بها قطاع القوى العاملة حسب نوع الخسارة.	32
جدول رقم (2-33) يبين الخسارة التي مني بها قطاع الاعلام والثقافة حسب نوع الخسارة.	33
جدول رقم (2-34) يبين الخسارة التي مني بها قطاع الشباب والرياضة حسب نوع الخسارة.	33
جدول رقم (2-35) يبين الخسارة التي مني بها قطاع المالية والبنوك حسب نوع الخسارة.	33
جدول رقم (2-36) يبين الخسارة التي مني بها قطاع الإدارة العامة حسب نوع الخسارة.	34
جدول رقم (2-37) يبين الخسائر البشرية في القطاعات المختلفة بحسب طبيعة الخسارة.	35
جدول رقم (2-38) يبين قيمة متطلبات التعافي والتطوير لقطاع التعليم حسب نوع المتطلب.	38
جدول رقم (2-39) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الصحة حسب نوع المتطلب.	39
جدول رقم (2-40) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الطاقة حسب نوع المتطلب.	39
جدول رقم (2-41) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع المياه حسب نوع المتطلب.	40
جدول رقم (2-42) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع التجارة حسب طبيعة المتطلب.	41
جدول رقم (2-43) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الاتصالات حسب طبيعة المتطلب.	41
جدول رقم (2-44) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع النقل حسب طبيعة المتطلب.	42
جدول رقم (2-45) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الأمن والعدالة حسب نوع المتطلب.	43
جدول رقم (2-46) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الصناعة حسب نوع المتطلب.	44
جدول رقم (2-47) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع السياحة حسب نوع المتطلب.	44
جدول رقم (2-48) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الثروة السمكية حسب نوع المتطلب	45
جدول رقم (2-49) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع البيئة حسب نوع المتطلب.	45
جدول رقم (2-50) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع البناء والتشييد حسب نوع المتطلب.	46
جدول رقم (2-51) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع القوى العاملة حسب نوع المتطلب.	47
جدول رقم (2-52) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الاعلام والثقافة حسب نوع المتطلب	47
جدول رقم (2-53) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الشباب والرياضة حسب نوع المتطلب	48

جدول رقم (2-54) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع المالية والبنوك حسب نوع المتطلب.	49
جدول رقم (2-55) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الادارة العامة حسب نوع المتطلب.	49
جدول رقم (2-56) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع السكان ومخيمات النازحين حسب نوع المتطلب.	50
جدول رقم (3-1) يبين قيمة الأضرار في الوحدات الإدارية والاقتصادية للدولة خلال الفترة 2015 - 2020م حسب القطاع	52
جدول رقم (3-2) يبين قيمة الأضرار في الوحدات الادارية والاقتصادية حسب نوعية الضرر	54
جدول رقم (3-3) يبين توزيع قيمة خسائر الوحدات الإدارية والاقتصادية خلال الفترة 2015 - 2020م بحسب القطاع.	56
جدول رقم (3-4) يبين قيمة الخسارة التي منيت بها الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة حسب نوع الخسارة	57
جدول رقم (3-5) يبين التوزيع العددي والنسبي للخسائر البشرية بحسب القطاع	59
جدول رقم (3-6) يوضح التوزيع العددي والنسبي للخسائر البشرية بحسب نوعية الخسارة والقطاع.	61
جدول رقم (3-7) يبين التوزيع العددي والنسبي للخسائر البشرية بحسب القطاع والخسارة البشرية خلال المدة 2015 - 2020م	62
جدول رقم (3-8) يبين قيمة متطلبات التعافي والتطوير للوحدات الادارية والاقتصادية التي تضررت بسبب الحرب والحصار في المحافظة حسب القطاع	64
جدول رقم (3-9) يبين متطلبات التعافي والتطوير للوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة حسب نوعية المتطلب.	66
جدول (3-10) يوضح قيمة الأضرار والخسائر في الوحدات الإدارية والاقتصادية للدولة بسبب الحرب والحصار خلال المدة 2015 - 2020م.	68
جدول رقم (3-11) التوزيع العددي للخسائر البشرية في الوحدات الإدارية والاقتصادية للدولة خلال المدة2015 - 2020م بحسب نوع الخسارة.	68
جدول (3-12) يوضح قيمة متطلبات التعافي والتطوير للوحدات الإدارية والاقتصادية في مؤسسات الدولة بالمحافظة	69
جدول (4-1) يبين عدد الأسر والأفراد النازحين بحسب المديرية	79
جدول رقم (4-2) يبين الممتلكات الخاصة المتضررة من القصف خلال الفترة مارس 2015- يوليو 2019م.	83
جدول رقم (4-3) يوضح المنشآت الصحية المدمرة والمتوقفة عن العمل عام 2018م.	88

جدول (4-4) يبين النسب المئوية لسوء التغذية للأطفال ما دون الخامسة من العمر والحوامل والمرضعات في محافظة تعز حسب التصنيف المرحلي المتكامل لسوء التغذية يناير- ديسمبر 2020م.	92
جدول رقم (4-5) يبين اسم ووصف مراحل سوء التغذية الحاد.	92

قائمة الأشكال

شكل (3-1) يبين التوزيع النسبي لقيمة الأضرار بحسب القطاع	53
شكل (3-2) يبين قيمة الأضرار بحسب نوعية الأضرار	55
شكل (3-3) توزيع قيمة الخسائر بحسب القطاع.	57
شكل (3-4) توزيع الخسائر بحسب نوع الخسارة.	58
شكل (3-5) التوزيع النسبي للخسائر البشرية.	60
شكل (3-6) التوزيع النسبي للخسائر البشرية بحسب القطاع.	61
شكل (3-7) التوزيع النسبي لقيمة متطلبات التعافي والتطوير بحسب القطاع.	65
شكل (3-8) قيمة متطلبات التعافي والتطوير بحسب نوعية المتطلب.	67
شكل (3-9) التوزيع العددي للخسائر البشرية في الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة في المحافظة.	69
شكل (3-10) قيمة الأضرار والخسائر ومتطلبات التعافي والتطوير في الوحدات الإدارية والاقتصادية بمؤسسات الدولة خلال المدة 2015-2020م بالدولار الأمريكي.	69
شكل (4-1) يبين عدد ضحايا القصف من المدنيين للفترة من مارس 2015 – يوليو2019م.	76
شكل (4-2) يبين عدد ضحايا القصف (جرحى) مارس 2015- يوليو 2019م.	76
شكل (4-3) الضحايا المدنيون للألغام والعبوات الناسفة للمدة 2015-2021م.	77
شكل رقم (4-4) يبين عدد الأسر والأفراد النازحين وتوزيعهم بحسب الجنس وأماكن النزوح.	79
شكل (4-5) يبين نسبة التغطية بالخدمات الصحية للسكان في المحافظة للأعوام 2014-2019م.	90

مقدمة:

تعد محافظة تعز أكثر المحافظات اليمنية تأثرا بالحرب التي تشـــهدها اليمن منذ أواخر العام 2014م ومطلع العام 2015م وحتى الآن، فقد شـهدت المحافظة منذ 22 مارس2015م حربا أدت إلى تعرض مديرياتها والســـكان فيها إلى أعمال القتال والتدمير من قبل مليشـــيا الحوثي بغرض فرض سـيطرتها على المحافظة وإخضـاعها لسـلطتها بعد انقلابها على السـلطة الشرعية وإسقاطها للعاصمة صنعاء ومؤسسات الدولة فيها في 2014/9/21م، وقد اتسمت الحرب على مدينة تعز مركز المحافظة وعاصمتها الإدارية باستخدام الشكل القديم من أشكال حروب المدن، ألا وهو الحصار الذي فرضته هذه المليشيا على المدينة منذ يوليو2015م وحتى الوقت الحالي.

لقد كان للحرب التي شنت على المحافظة -ولا تزال- آثارا وتداعيات كارثية على السكان، فقد أدت إلى تزايد في أعداد القتلى والجرحى من المدنيين، وإلى النزوح القســـري للكثير من المواطنين الذين فروا من منازلهم للنجاة بحياتهم وحياة أســـرهم من القصـــف والقتل، كما دفعت ببعضـهم إلى الهجرة إلى خارج البلاد، وتدهورت الأوضـاع الإنسـانية، كما أدت الحرب إلى حدوث تدمير كلي أو جزئي في منازل المواطنين وممتلكاتهم وفي المنشـــآت العامة، وتســـببت بأضـرار كبيرة وواسـعة النطاق في البنية التحتية الأسـاسـية والخدمات العامة، بحيث انهارت معها مؤسـســات الدولة في المحافظة، الأمر الذي أدى إلى توقف بعض الخدمات الأسـاسـية والعامة، وأثر في توافر بعضـــها الآخر، كما نتج عن الحرب والحصـــار آثار وتداعيات اقتصـــادية واجتماعية كبيرة، تراجعت معها مؤشـرات التنمية البشـرية، وواجه سـكان ومواطنو المحافظة خلال سـنوات الحرب السـت الماضـية عواقب وخيمة انقلبت فيها حياة الملايين منهم رأسـا على عقب.

وعلى الرغم من بعض التقدم المحرز في الجهود الرسمية الرامية إلى إعادة تطبيع الأوضاع العامة والحياة في المديريات التعزية التي جرى تحريرها من قبضـة المليشـيات ودحرها منها بعد فك الحصـــار جزئيا عنها، ومن ثم عودة بعض الســـكان النازحين إلى منازلهم وأعمالهم وعودة بعض الخدمات العامة وحركة الأســـواق ومظاهر الحياة العامة.. فإن محافظة تعز عموما ومدينة تعز خصوصا لا تزال تواجه تحديات كبيرة في ضمان توفير الخدمات الأساسية مثل: ضخ المياه، وتوفير الكهرباء، والرعاية الصحية، وجمع النفايات الصلبة وتصريفها، ووصول الغذاء والأدوية والمســـاعدات ، ناهيك عن غياب كثير من الخدمات الرئيســـية، كما أن هناك حاجة إلى إعادة بناء ما دمر بسـبب الحرب أو إصـلاحه وترميمه، يشـمل ذلك منازل المواطنين والمباني العامة والمستشـفيات، والمنشـآت والشـوارع وطرق النقل، كما لا يزال الوضع الأمني

في المحافظة هشـــا وبحاجة إلى بذل جهود كبيرة ومتطلبات مادية كثيرة لتوفير الأدوات والوسائل اللازمة لقيام الأجهزة المعنية بمهامها في توفير الأمن وتحقيق العدالة.

وأمام حجم الدمار والأضـــرار والخســائر المادية والبشــرية التي تســببت بها الحرب على المحافظة وأثرها السـلبي في حياة سـكانها، وفي مدى توافر الخدمات الأسـاسـية والعامة؛ فقد استشعر فرع الجهاز المركزي للإحصاء بالمحافظة المسؤولية- بوصفه الجهة المعنية قانونا بدراســة المؤشــرات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصــادية والاجتماعية- بأهمية توافر بيانات ومعلومات واقعية عن حجم الأضرار والخسائر المادية والبشرية التي لحقت بالمحافظة جراء الحرب والحصــار، وبصــورة خاصــة في المكاتب التنفيذية والوحدات الإدارية والاقتصــادية لمؤسـسـات الدولة، وذلك بوصـفها الجهات المعنية بإدارة شـؤون المحافظة وتوفير الخدمات العامة والرفاه للمواطنين فيها، إذ إن توافر مثل هذه البيانات والمعلومات سـيشـكل الخطوة الأولى لمعرفة حجم الأضــرار والخســائر ونوعها، ومن ثم تحديد متطلبات التعافي والتطوير للجهات المتضررة، كما سيمثل المقدمة الضرورية لوضع أية خطط من شأن وضعها وتنفيذها أن يقلل من الآثار السـلبية للحرب، وأن يسـهم في البحث عن مصـادر تمويل من جهات داعمة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب وتحقيق التعافي في المحافظة، وتحقيقا لهذا الهدف؛ فقد بادر مكتب فرع الجهاز المركزي للإحصاء في المحافظة بالتواصل مع قيادة السلطة المحلية ممثلة بالأسـتاذ/ نبيل شـمسـان محافظ المحافظة، وطرح عليه فكرة إجراء هذه الدراسـة التقييمية لآثار الحرب والحصـار على المحافظة، وقد قابل المحافظ هذه الفكرة بالترحاب والاسـتحسـان، وقدم الدعم المالي لخطة تنفيذها، وهو ما دعا مدير عام فرع الجهاز المركزي للإحصــاء إلى الاســتعانة بفريق علمي من عدد من الكفاءات الأكاديمية والمهنية من أســاتذة جامعة تعز وخبراء في الإحصاء والتخطيط في المحافظة لتولي مهام إعداد هذه الدراسة.

الجدير بالذكر أن الدراسـة الحالية اقتصـرت على تقييم الأضـرار والخسـائر للوحدات الإدارية والاقتصــادية الحكومية، مع إيلائها قدرا كبيرا لمهمة تحديد متطلبات التعافي والتطوير على مستوى الوحدات والقطاعات التي شـملتها الدراسـة، ولم تشـمل الدراسـة تقييم الأضـرار التي لحقت بالمسـاكن الخاصـة بالمواطنين والمنشـآت الخاصـة؛ وذلك نظراً لصـعوبة الوصـول إلى كافة الأحياء المتضـررة بسـبب اسـتمرار المواجهات المسـلحة في أجزاء من المدنية والحصـار المفروض عليها، وهذا وفقا لإفادة مكتب وزارة الأشــغال العامة والطرق بالمحافظة التي أوضحت عدم إمكانية تنفيذ حصر شامل للمباني المتضررة في ظل استمرار الحرب والمواجهات المسـلحة وغياب ملاك المباني المتضـررة، والحاجة إلى توافر موازنة كبيرة لمثل هذا المسـح، فضلا عن جملة من الصعوبات الأخرى التي أشارت إليها مذكرة المكتب بهذا الخصوص.

كما تجدر الإشـــارة أيضـــا إلى أن ثمة عددا من الدراســـات والتقارير التقييمية لآثار الحرب والحصار ومتطلبات التعافي منها، بحيث شملت العديد من الاجتهادات لتقييم أضرار وخسائر الحرب والحصار ومتطلبات التعافي، من أهمها: التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن(DNA)، المرحلة الأولى، 2016م، والمرحلة الثانية 2017م، والمرحلة الثالثة، 2018م، وبالعودة إلى آخر تقييم جرى في عام 2018م (المرحلة الثالثة) فقد أشار التقرير في صدارته (إخلاء المسؤولية) إلى عدم مسئولية (DNA) عما ورد من نتائج التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن، نظراً لأن التقييم جرى تنفيذه أثناء الصراع ويعتمد بصورة أساسية على مصادر بعيدة للبيانات، بما في ذلك تحليل صور الأقمار الصناعية، وما ينشر في وسائل التواصل الاجتماعي، مؤكدا أن تلك التقييمات التي تضمنها تقرير التقييم المستمر في مراحله الثلاث المشار إليها لا تستند إلى تقييمات رسمية صادرة عن الحكومة اليمنية وشركائها العاملين على الأرض، مع تأكيد أنه قد تم الرجوع إلى تلك المصـــادر والتثبت ما أمكن من البيانات والمعلومات المتاحة، ومع ذلك فإن التقييم حسب التقرير يتضمن معلومات غير دقيقة ولا يعتبر بديلاً كافيًا لأي تقييم ميداني آخر.

كما صـــدر عن مكتب التخطيط والتعاون الدولي في المحافظة وثيقتان، الأولى "خطة الأولويات العاجلة لتطبيع الحياة والتعافي الاقتصـــادي في تعز للفترة (2019م – 2020م)، والثانية "مصفوفة الاحتياجات الطارئة والمستدامة للعام 2021م"، وتشير كلا الوثيقتين إلى أن الحرب قد تسـببت في تدمير نسـبة عالية من البنى الأسـاسـية للقطاعات الاقتصـادية، وكذا المباني والإنشـــاءات، كما وضـــعت الوثيقتان أهدافا طارئة لإعادة البناء والتعافي لقطاعات الخدمات العامة، بيد أن هاتين الوثيقتين شملتا فحسب عددا محدودا من القطاعات.

بناء على ما سـبق؛ يمكن اعتبار الدراسـة الحالية بما تضـمنت من نتائج لتقييم الأضـرار والخســائر ومتطلبات التعافي والتطوير للمكاتب التنفيذية والوحدات الإدارية والاقتصـــادية في المحافظة هي الدراســـة التقييمية الأولى التي تســـتند إلى تقارير التقييم الميداني وبمنهجية علمية شـــاملة لكل القطاعات، وذلك عبر فرق عمل شـــكلتها الجهات التي شـــملتها عملية التقييم، والواردة أســـماؤها والمشـــاركون في عملية التقييم فيها ضـــمن الملاحق الخاصـــة بالدراسة.

تتكون الدراسة الحالية عموما من ثلاثة أقسام: يشمل القسم الأول منها مقدمة الدراسة، والتعريف بأهميتها، وأهدافها، ومنهجيتها، والصـــعوبات التي واجهتها، علاوة على التعريف بالمحافظة من حيث الموقع والتضاريس والمساحة والانتشار السكاني، أما القسم الثاني فقد

اشتمل على ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول تحديد حجم الأضرار والخسائر المادية والبشرية، وتحديد قيمة متطلبات التعافي والتطوير في الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة في المحافظة بحسب القطاعات البالغ عددها(18) قطاعا، علاوة على قطاع (السكان ومخيمات النزوح) الذي اقتصر التقييم فيه على تحديد متطلبات التطوير نظرا لحداثة إنشائه، أما الفصل الثاني فتناول توزيع إجمالي قيمة الأضرار والخسائر المادية والبشرية ومتطلبات التعافي بحسب القطاع ونوع قيمة الضرر أو الخسارة أو متطلب التعافي، في حين تناول الفصل الثالث الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب والحصار على المحافظة.

أما القسم الثالث فقد خصص لنتائج الدراسة وتوصياتها، كما تتضمن الدراسة عددا من الملاحق تمثل أبرزها بقائمة أسماء المكاتب التنفيذية والوحدات التي شملها التقييم، وأسماء الفرق المشاركة في عملية التقييم، والجداول الخاصة بقيمة الأضرار والخسائر المادية والخسائر البشرية، وقيمة متطلبات التعافي والتطوير بحسب الجهة والنوع لكل جهة من الجهات التي شملتها الدراسة بالتقييم، علاوة على بعض الوثائق والملاحق الأخرى ذات الصلة بإعداد الدراسة.

الفصل الأول:

أهداف الدراسة وأهميتها والتعريف بالمحافظة

أولا: أهداف الدراسة وأهميتها ومنهجيتها:

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى تقييم آثار الحرب والحصار على المحافظة، وذلك من خلال التعرف بصورة واقعية على حجم ونوع الأضرار والخسائر التي لحقت بالمكاتب التنفيذية والوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة في المحافظة بسبب الحرب والحصار خلال المدة 2015 وحتى العام 2020م، وتحديد متطلبات التعافي والتطوير للتغلب على آثار الحرب والحصار على هذه الوحدات، علاوة على توفير قاعدة بيانات ومعلومات واقعية عن حجم ونوع الأضرار والخسائر، وقيمة متطلبات التعافي والتطوير في هذه الوحدات بحسب توزيع هذه الوحدات على القطاعات المختلفة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من الاعتبارات التالية:

- أنها استهدفت تقييم آثار الحرب والحصار في المحافظة خلال المدة 2015- 2020م، وذلك بالوقوف على حجم الأضرار والخسائر المادية والبشرية ونوعها في الوحدات الإدارية والاقتصادية للدولة في المحافظة، ومتطلبات التعافي والتطوير في هذه الوحدات، وهو ما سيسهم في تسليط الضوء على التأثيرات الناجمة عن الحرب على المحافظة والسكان فيها.
- سد الفجوة المتعلقة بنقص البيانات والمعلومات عن آثار الحرب والحصار على الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة في المحافظة.
- مساعدة قيادة السلطة المحلية بالمحافظة - بما ستوفره من بيانات ومعلومات- في وضع الخطط القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى الكفيلة بالتغلب على آثار الحرب والحصار على المحافظة.

إطار الدراسة:

تمثل الإطار الزمني للدراسة المدة من 2015 وحتى 2020م، أما الإطار المكاني فيتمثل بمحافظة تعز، فيما تمثل الإطار الموضوعي للدراسة بالمكاتب التنفيذية والوحدات الإدارية الاقتصادية بمؤسسات الدولة في المحافظة والتي بلغ عددها (64) مكتبا تنفيذيا ووحدة إدارية واقتصادية.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسية الحالية المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك من خلال تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها وعرضها وتفسيرها، وقد جرى تنفيذ الدراسة عبر المراحل والخطوات التالية:

- **مرحلة الإعداد والتحضير:** شملت هذه المرحلة تصميم أوعية ونماذج الجداول والتقارير الخاصة بجمع البيانات المطلوبة من الوحدات الإدارية والاقتصادية لإنجاز الدراسة، والتحضير لعقد عدد من ورش العمل يتم فيها تعريف فرق العمل المعنية بجمع البيانات المطلوبة لإعداد الدراسة بأهدافها وأهميتها، وإكساب أعضاء هذه الفرق المفاهيم النظرية ومعرفة الخطوات التطبيقية المتعلقة بكيفية جميع البيانات وإعداد التقارير الواقعية المطلوبة لتقييم آثار الحرب والحصار في الجهات التي يعملون فيها، كما تم في هذه المرحلة التواصل مع المكاتب التنفيذية والجهات الحكومية المستهدفة ضمن قائمة الجهات التي سيشملها التقييم، وذلك عبر مذكرات مخاطبة رسمية حول تشكيل فرق العمل المعنية بجميع البيانات وإعداد تقارير التقييم الخاصة بكل جهة، واستلام الكشوفات الخاصة بأسماء أعضاء الفرق من الجهات، تلا ذلك تنفيذ عدد(9) ورش عمل، مدة كل ورشة يومان شارك فيها (104) أشخاص يعملون في (64) مكتبا تنفيذيا ووحدة إدارية أو اقتصادية بالمحافظة، وكلها استجابت وأبدت تعاونها لعملية التقييم، وقد جرى تقسيم فرق العمل إلى مجموعات بحسب طبيعة مجموعات العمل المتقاربة والقطاعات التي تندرج في إطارها.
- **مرحلة جمع البيانات والمعلومات:** شملت هذه المرحلة بدء جمع البيانات المطلوبة لإعداد الدراسة عبر فرق العمل المعنية بتقييم أوضاع الجهات استنادا إلى وضع الجهات في العام 2014م، وذلك باعتباره العام الأساس لعملية التقييم، وبالاستناد إلى الوثائق الرسمية الخاصة بكل جهة (الجرد السنوي، والحسابات الختامية السنوية، وتقارير التقييم الفنية المتوفرة لدى بعض الجهات الخاصة، أو النزول الميداني والمعاينة في بعض الجهات.... إلخ) بلغ عدد فرق العمل (64) فريقا، شارك فيها (244) شخصا بإشراف ومتابعة الفريق العلمي والفني للدراسة؛ بغرض تحقيق الشمول في البيانات التي تم جمعها، تلا ذلك قيام فرق التقييم في الجهات بإعداد التقارير الخاصة بتقييم أوضاع الجهات بصورتها الأولية، ومناقشتها مع الفريق العلمي والفني للدراسة؛ بغرض التدقيق في البيانات التي تم جمعها وتجويدها وفقا للنماذج

المخصصة لجمع البيانات وإعداد التقارير، ثم استلام هذه التقارير بصورتها النهائية معمدة من قبل كل جهة بعد مراجعتها من قبل الفريق العلمي للدراسة.

- **مرحلة تحليل البيانات وتفسيرها وكتابة التقرير:** شملت هذه المرحلة تصميم جداول التفريغ الخاصة بالبيانات التي تم جمعها من الجهات الحكومية، ومراجعتها وترميزها، وترميز الجهات التي شملتها الدراسة، وتصنيفها الى قطاعات حسب أدلة الترميز والتصانيف المعتمدة رسميا، واعداد وتجهيز ملف إدخال البيانات باستخدام حزمة البرامج الاحصائية SPSS ، وإدخال البيانات مراجعتها وتدقيقها آليا في بيئة SPSS، واستخراج البيانات في هيئة جداول، وإظهارها في شكل جداول وأرقام ونسب مئوية وأشكال بيانية، ثم تحليلها واستخلاص النتائج، وكتابة التقرير بصورته الأولية، ثم مراجعته بصورة نهائية، ثم طباعته.

الصعوبات التي واجهت تنفيذ الدراسة:

واجه مكتب الإحصاء والفرق العلمية والفنية لإعداد الدراسة جملة من الصعوبات المتعلقة بإعداد الدراسة الحالية وإنجاز تقريرها العام في حدود الوقت الذي أتيح لها من قبل الفريق العلمي لإعداد الدراسة، وقد استطاع بكثير من الصبر والمثابرة التغلب على كثير من تلك الصعوبات، ومن ثم إنجاز الدراسة بمراحلها المختلفة، وتمكن الإشارة إلى أبرز هذه الصعوبات فيما يلي:

- عدم استجابة بعض مدراء المكاتب التنفيذية والوحدات الاقتصادية بالمحافظة لحضور ورش العمل والنقاشات اللاحقة المتعلقة بكيفية التقييم في المواعيد المحددة لذلك.
- عدم التزام بعض الجهات بتشكيل فرق العمل المعنية بتقييم الجهة حسب ما هو محدد من قبل الفريق العلمي للدراسة؛ وذلك لأسباب تتعلق بحداثة تفعيل بعض أجهزة السلطة المحلية، وغياب الإمكانيات التشغيلية أو ندرتها، علاوة على الخسائر البشرية التي تعرضت لها تلك الأجهزة.
- محدودية مخصصات العمل الميداني والمكتبي للدراسة، والتي تم تجاوزها من خلال التواصل المكثف مع محافظ المحافظة (أ/ نبيل شمسان) ورعايته الكريمة لتنفيذ الدراسة بمراحلها المختلفة.
- وقوع وحدات ومنشآت هامة تحت سيطرة مليشيا الحركة الحوثية، مثل: مطار تعز الدولي، وأهم الشوارع والطرقات العامة، وكثير من المنشآت الصناعية والتجارية.
- وقوع بعض المنشآت المهمة في مناطق اشتباكات يصعب الوصول إليها، مثل: القصر الجمهوري، ومعسكر التشريفات، ومبنى البنك المركزي في منطقة الكمب.

- عدم تعاون (7) مكاتب ووحدات حكومية مع مكتب الإحصاء والفريق العلمي للدراسة، وامتناعها عن المشـــاركة في التقييم وتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالأضـــرار والخســـائر التي تعرضـــت لها، حدث ذلك رغم التواصـــل المســـتمر مع هذه الجهات ومخاطبتها رســـميا وعبر الســـلطة المحلية بالمحافظة، وهذه المكاتب هي: فرع البنك المركزي اليمني بتعز، والهيئة العامة للبحوث الزراعية، وفرع شـــركة النفط اليمنية، وفرع شـــركة الغاز، ومكتب الزراعة والري، ومؤســـســـة الجمهورية للصـــحافة والنشـــر، وشركة التبغ والكبريت الوطنية.

بناء على ما سبق، وبسبب صعوبة إجراء مسح ميداني شامل لجمع البيانات المتعلقة بآثار الحرب والحصار على المحافظة في ظل استمرار الحرب والحصار عليها من جهة، وشحة إمكانيات التمويل المطلوبة لتنفيذ مثل هذا المســـح من جهة ثانية؛ فقد اقتصـــرت الدراســـة الحالية على تقييم الأضرار والخسائر للوحدات الإدارية والاقتصادية، وتحديد متطلبات التعافي والتطوير على مستوى الوحدات والقطاعات التي شملتها الدراسة.

ثانيًا: التعريف بالمحافظة:

محافظة تعز هي إحدى المحافظات التي يتكون منها التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية الذي يضم (22 محافظة، بما فيها أمانة العاصمة)، وتقع إلى جنوب العاصمة صنعاء، وتبعد عنها بحوالي (256) كيلو متر، كما تبعد عن العاصمة المؤقتة عدن حوالي (120 كم)، ويبلغ عدد مديرياتها (23) مديرية، ومدينة تعز التي يحتضنها جبل صبر هي مركز المحافظة وعاصمتها.

1- الموقع والتضاريس:

تقع محافظة تعز في الجزء الجنوبي الغربي من الجمهورية اليمنية، وتحيط بها أربع محافظات هي: محافظتا لحج والضالع من الشرق والجنوب، ومحافظة إب من الشمال، ومحافظة الحديدة من الشمال وحتى الغرب، وتطل من الغرب على جزء كبير من المياه البحرية يقدر امتدادها بنحو (138كم) موازية للشريط الساحلي المطل على الخط الدولي البحري لمضيق باب المندب ذي الأهمية التجارية العالمية، والذي تقدر حجم التجارة المارة عبره بما يزيد عن (30%) من حجم التجارة الدولية المنقولة بحراً، وتتوزع تضاريسها على التقسيمات الأساسية التالية:

القسم الأول: المناطق الساحلية:

يشمل هذا القسم المناطق الساحلية في الجزء الغربي والجنوبي الغربي للمحافظة بامتداد 138 كم من الخوخة وحتى باب المندب، وعلى امتداد الشريط الساحلي تقع مديريتا المخا وذو باب اللتان تمتازان بمعالم اقتصادية مهمة، ففي مديرية المخا تتوافر العديد من مناطق الإنزال السمكي وميناء المخا والمحطة البخارية لتوليد الطاقة الكهربائية وشواطئ غاية في الجمال تتمتع بمواصفات سياحية عالية الجودة، وفي مديرية ذو باب المحتوية لمنطقة باب المندب المطلة على الممر الدولي المهم (باب المندب) تتوافر العديد من مناطق الإنزال السمكي وشواطئ الاستجمام ومدخل للمشروع الدولي المهم (جسر باب المندب- جيبوتي) كما يعتبر الشريط الساحلي مدخلاً للعديد من الجزر اليمنية المهمة، مثل: (جزيرة ميون المتحكمة بمضيق باب المندب، ومجموعة جزر أرخبيل حنيش)، ويمتد الشريط الساحلي عرضاً نحو الداخل ليشمل ثلاث مديريات أخرى هي:(مديرية مقبنة، ومديرية موزع، ومديرية الوازعية)، وتشكل مع مديريتي الساحل (المخا وذو باب) الخمس مديريات التي يطلق عليها مديريات ساحل محافظة تعز، وتستحوذ جميعها على مساحة تقدر بنحو (56%) من المساحة الكلية للمحافظة، والبالغة (10008 كم2).

القسم الثاني: المناطق الجبلية:

يشمل هذا القسم المناطق الجبلية في شمال وشرق المحافظة ووسطها، وتتوزع إلى ١٨ مديرية، منها ثلاث مديريات تشكل مركز المحافظة (مدينة تعز)، والأخرى يطلق عليها المديريات الريفية، وتشكل هذه المديريات ما نسبته تقريبا (44%) من المساحة الكلية للمحافظة.

القسم الثالث: الوديان والواحات الخضراء:

يشمل هذا القسم العديد من الأودية الزراعية التي تتميز بها المحافظة، ومن أشهرها: وادي نخلة في مديرية شرعب السلام، وثلاثة وديان (الزراعي، ورسيان والبرح) واقعة في أطراف مديرية مقبنة من الناحية الجبلية، ووادي موزع ووادي الغيل الواقعان في مديرية الوازعية، ووادي الضباب الواقع في الحد الفاصل بين جبل حبشي وجبل صبر، ووادي صافية دبع الواقع في مديرية الشمايتين، ووادي ورزان الواقع في مديرية خدير، وتصب مياهه نحو الشرق إلى وادي تبن في محافظة لحج. ومعظم هذه الأودية تصب مياهها المتدفقة أيام هطول الأمطار إلى الشريط الساحلي للمحافظة في البحر الأحمر، الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل واحات زراعية خضراء تمتد من الجبال نحو الساحل، وتصل بعضها إلى شاطئ البحر الأحمر كوادي الملك الواقع شمال مدينة المخا والمليء بأشجار النخيل، ويؤدي أيضاً إلى تغذية المياه الجوفية التي تعد المصدر الأساسي للمياه المنزلية والري والاستخدامات الصناعية.

2- المساحة والانتشار السكاني:

استنادا إلى نتائج آخر تعداد سكاني للجمهورية اليمنية (تعداد 2004م) بلغ عدد سكان الجمهورية اليمنية (19.6 مليون نسمة) تقريباً في ذلك العام، وأظهرت النتائج أن محافظة تعز تحتل المركز الأول من ناحية الكثافة السكانية بين محافظات الجمهورية؛ إذ بلغ سكان المحافظة في ذلك العام (2.4مليون نسمة)، ويشكل هذا العدد نسبة (12.2من إجمالي سكان الجمهورية)، وهي أعلى نسبة سكانية في التركيب النسبي لتوزيع السكان على محافظات الجمهورية، وعند أخذ متوسط النمو السكاني المقدر لمحافظة تعز بناءً على نتائج هذا التعداد وتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء والمقدر بنحو (2.5%)؛ فإن سكان محافظة تعز في الوقت الحالي قد تجاوز(4مليون نسمة)، وينتشر هذا العدد في (23 مديرية) منها (16 مديرية) تخضع للسلطة الشرعية حالياً، والأخرى(7 مديريات) لا تزال تخضع لسيطرة المليشيا الحوثية التي تتخذ من منطقة الحوبان (المدخل الشرقي لمدنية تعز) مركزاً لها، وتفرض حصاراً على مدينة تعز مركز المحافظة ومقر قيادة السلطة المحلية التابعة للحكومة الشرعية من جميع المداخل الرسمية، الأمر الذي يشكل أبرز العوائق أمام حركة السكان والأنشطة

الاقتصادية في المحافظة، ويوضح الجدول رقم (1) توزيع مساحة وسكان المحافظة حسب مديرياتها البالغ عددها (23 مديرية)، استناداً إلى نتائج آخر تعداد سكاني للجمهورية اليمنية لعام 2004م كما أشرنا سابقاً.

جدول رقم (1-1) التركيب النسبي للمساحة والسكان في مديريات محافظة تعز حسب نتائج آخر تعداد سكاني لعام 2004م

م	المديرية	المساحة (كم2)	النسبة من المساحة (%)	النسبة من السكان (%)
1	المخا	1569	15.58	2.61
2	ذو باب	1557	15.56	0.76
3	مقبنة	1209	12.08	7.81
4	ماوية	708	7.08	5.45
5	موزع	684	6.84	1.46
6	الشمايتين	617	6.17	6.37
7	التعزية	601	6.01	8.28
8	خدير	459	4.59	4.71
9	الوازعية	439	4.59	1.12
10	شرعب الرونة	416	4.16	6.13
11	المعافر	350	3.50	4.63
12	جبل حبشي	309	3.09	5.01
13	المواسط	217	2.17	4.84
14	شرعب السلام	199	1.99	5.59
15	صبر الموادم	197	1.97	4.57
16	حيفان	187	1.87	3.15
17	المسراخ	92	0.92	4.19
18	الصلو	82	0.82	2.08
19	سامع	59	0.59	1.37
20	صالة	18	0.18	6.24
21	المظفر	14	0.14	7.16
22	مشرعة وحدنان	14	014	1.03
23	القاهرة	10	0.10	6.11
	الإجمالي	10008	100	100

وبناء على بيانات الجدول السابق تقدر المساحة المحررة من إجمالي مساحة المحافظة، وكذا نسبة السكان غير الخاضعين لسيطرة وسلطة الحركة الحوثية على النحو المبين في الجدول التالي (2): -

جدول رقم (2-1) يبين المديريات المحررة حسب نسبة المساحة والنسبة من السكان

م	المديرية	النسبة من المساحة (%)	النسبة من السكان (%)
1	المخا	15.58	2.61
2	ذو باب	15.56	0.76
3	موزع	6.84	1.46
4	الشمايتين	6.17	6.37
5	الوازعية	4.59	1.12
6	المعافر	3.50	4.63
7	جبل حبشي	3.09	5.01
8	المواسط	2.17	4.84
9	صبر الموادم	1.97	4.57
10	المسراخ	0.92	4.19
11	الصلو	0.82	2.08
12	سامع	0.59	1.37
13	صالة	0.18	6.24
14	المظفر	0.14	7.16
15	مشرعة وحدنان	014	1.03
16	القاهرة	0.10	6.11
الإجمالي		61.79	59.94

من بيانات الجدولين السابقين يمكن استخلاص ما يلي:.

- يبلغ عدد المديريات المحررة الخاضعة لسلطة الحكومة الشرعية (16 مديرية) من إجمالي عدد مديريات المحافظة البالغ عددها (23 مديرية)، في حين أن بقية مديريات المحافظة وعددها (7) مديريات لا تزال تخضع لسيطرة الحركة الحوثية
- تقدر المساحة المحررة من المحافظة حوالي (62%) من إجمالي مساحة المحافظة.
- يقدر عدد السكان تحت سلطة الحكومة الشرعية حوالي (60%) تقريباً من إجمالي سكان المحافظة.

الفصل الثاني:

الأضرار والخسائر المادية والبشرية في الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة ومتطلبات التعافي والتطوير بحسب القطاع

يتناول هذا الفصل تقييم آثار الحرب والحصار على المكاتب والوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة في المحافظة التي شملتها الدراسة، وقد بلغ عدد هذه المؤسسات (64) مكتبا ووحدة إدارية واقتصادية، جرى تصنيفها في قطاعات مختلفة بلغ عددها (19) قطاعا، وقد جرت عملية التقييم لهذه القطاعات عبر التعرف والرصد لحجم الأضرار الناجمة عن الدمار الكلي أو الجزئي الذي تعرضت له الأصول المادية في هذه الوحدات داخل كل قطاع من هذه القطاعات، والأمر ذاته تم فيما يتعلق برصد الخسائر المادية والتعرف على حجمها في المكاتب والوحدات الإدارية والاقتصادية لكل قطاع من هذه القطاعات، أما الخسائر البشرية فقد جرى التعرف عليها عبر حصر عدد حالات الوفاة الناجمة عن ظروف الحرب والحصار وتردي الأوضاع الصحية بالمحافظة، وكذا عدد الموظفين الذين نزحوا إلى مناطق أخرى داخل المحافظة أو إلى خارجها، وحجم الهجرة الداخلية أو الخارجية للموظفين العاملين في كل قطاع، علاوة على الإعاقات التي تعرض لها بعض الموظفين والعاملين في الوحدات، أو انتقالهم للعمل في وحدات وقطاعات أخرى غير تلك التي كانوا يعملون فيها قبل بدء الحرب.

كما يتناول هذا الفصل قيمة متطلبات التعافي والتطوير لكل قطاع من هذه القطاعات وتطويرها إلى أوضاع أفضل من تلك التي كانت عليها قبل بدء الحرب.

أولًا: حجم الأضرار في الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة بحسب القطاعات.

تعرضت الوحدات الإدارية الاقتصادية في القطاعات المختلفة إلى أضرار بسبب الحرب والحصار، ويتباين حجم الأضرار وقيمتها بحسب موقع القطاع من جهة، وبحسب نوع الضرر في إطار كل قطاع من هذه القطاعات من جهة أخرى، ويمكن إيضاح ذلك على النحو الآتي:

1- قطاع التعليم:

جدول رقم (1-2) يبين قيمة الأضرار التي تعرض لها قطاع التعليم بحسب نوع الضرر

نوع الضرر	قيمة الضرر بالريال	قيمة الضرر بالدولار
أضرار مبان	52,095,475,250	73,379,192
تدمير أو ضياع تجهيزات آلية	988,087,641	3,543,329
تدمير أو ضياع سلع مخزنة	648,406,500	1,912,171
تدمير أو ضياع أثاث	617,623,095	2,125,725
تدمير أو ضياع وسائل نقل	147,543,750	296,575
تدمير أو ضياع مولدات طاقة	1,800,000	5,143
الإجمالي	54,498,936,236	81,262,135

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الأضرار الناتجة عن الحرب والحصار في الوحدات المكونة لهذا القطاع بلغت (81,3) مليون دولار، توزعت بحسب نوع الضرر إلى: (73,4) مليون دولار قيمة أضرار الدمار الكلي أو الجزئي للمباني الخاصة بوحدات هذا القطاع، و(3,5) مليون دولار قيمة تدمير أو ضياع تجهيزات آلية خاصة بوحدات هذا القطاع، و(2,1) مليون دولار قيمة تدمير أو ضياع أثاث وتجهيزات مكتبية، و(1,9) مليون دولار قيمة تدمير أو ضياع سلع مخزنة، و(296) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع وسائل نقل ومواصلات، و(5) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع مولدات الطاقة الكهربائية، وتظهر البيانات السابقة أن الأضرار في مباني وحدات هذا القطاع كانت هي الأكبر مقارنة بنوعية الأضرار الأخرى.

2- قطاع الصحة العامة:

جدول رقم (2-2) يبين قيمة الأضرار التي تعرض لها قطاع الصحة بحسب نوع الضرر

نوع الضرر	قيمة الضرر بالريال	قيمة الضرر بالدولار
أضرار مبان	1,289,497,050	4,874,049
تدمير أو ضياع تجهيزات آلية	1,936,112,409	7,271,825
تدمير أو ضياع سلع مخزنة	627,840,850	1,889,774
تدمير أو ضياع أثاث	355,264,932	692,695
تدمير أو ضياع وسائل نقل	716,886,000	1,582,687
الإجمالي	4,925,601,241	16,311,030

يتبين من الجدول السابق أن قيمة الأضرار في قطاع الصحة بلغت (16,3) مليون دولار، توزعت بحسب نوع الضرر إلى: (7,2) مليون دولار قيمة تدمير أو ضياع سلع مخزنة، و(4,8) مليون دولار قيمة أضرار المباني، شمل ذلك المستشفيات والمستوصفات والمراكز والوحدات الصحية...إلخ، و(1,8) مليون دولار قيمة تدمير أو ضياع سلع مخزنة، و(1,5) مليون دولار قيمة تدمير أو ضياع وسائل نقل، و(692) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع الأثاث، وتشير هذه البيانات إلى أن حجم الأضرار التي تعرضت لها وحدات القطاع الصحي قد تركز بدرجة كبيرة في التجهيزات الآلية وتدمير المباني والسلع المخزنة ووسائل النقل الخاصة بهذا القطاع.

3- قطاع الطاقة:

جدول رقم (3-2) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع الطاقة بحسب نوع الضرر

طبيعة الضرر	قيمة الضرر بالريال	قيمة الضرر بالدولار
أضرار مبان	3,662,616,980	14,493,191
تدمير أو ضياع تجهيزات آلية	8,124,222,590	18,238,675
تدمير أو ضياع سلع مخزنة	698,313,975	1,995,183
تدمير أو ضياع أثاث	99,903,793	314,011
تدمير أو ضياع وسائل نقل	489,444,674	1,726,413
الإجمالي	13,074,502,012	36,767,473

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الأضرار التي تعرض لها قطاع الطاقة بلغت (36,8) مليون دولار، توزعت بحسب نوع الضرر إلى: (18,2) مليون دولار قيمة تدمير أو ضياع التجهيزات الآلية لوحدات هذا القطاع، و(14,5) مليون دولار قيمة الأضرار التي تعرضت لها المباني، و(1,9) مليون دولار قيمة تدمير أو ضياع وسائل النقل، و(314) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع الأثاث، وتوضح هذه البيانات أن نوعية الأضرار التي لحقت بهذا القطاع تركزت بدرجة أساسية في تدمير أو ضياع التجهيزات الآلية الخاصة بالطاقة الكهربائية والتي تعرضت للتدمير والنهب، يليها مباشرة تضرر مباني ومنشآت هذا القطاع.

4- قطاع المياه:

جدول رقم (4-2) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع المياه بحسب نوع الضرر

طبيعة الضرر	قيمة الضرر بالريال	قيمة الضرر بالدولار
أضرار مبان	5,039,647,500	20,152,647
تدمير أو ضياع تجهيزات آلية	12,087,844	60,668
تدمير أو ضياع سلع مخزنة	2,580,213,550	10,230,252
تدمير أو ضياع أثاث	210,764,800	841,848
تدمير أو ضياع وسائل نقل	615,099,800	2,457,428
تدمير أو ضياع مولدات طاقة	3,470,000	13,880
منظومة كهرباء الآبار	321,250,000	1,285,000
الإجمالي	8,782,533,494	35,041,723

يتضح من بيانات الجدول السابق أن قيمة الأضرار الناجمة عن الحرب والحصار في قطاع المياه بلغت (35) مليون دولار، توزعت بحسب نوع الضرر إلى: (20,1) مليون دولار قيمة أضرار

المباني، و(10,2) مليون دولار قيمة تدمير أو ضياع سلع مخزنة، و(2,4) مليون تدمير أو ضياع وسائل نقل، و(1,2) مليون دولار قيمة تدمير منظومة الكهرباء الخاصة بآبار المياه، و(841) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع أثاث، و(60) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع تجهيزات آلية، وأخيرا (13) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع مولدات الطاقة الكهربائية الخاصة بوحدات ومرافق هذا القطاع، ويتضح من هذه البيانات أن معظم الأضرار التي لحقت بقطاع المياه تركزت في مباني هذا القطاع بدرجة أساسية، يليها تدمير أو ضياع السلع المخزنة ووسائل النقل.

5- قطاع التجارة:

جدول رقم (5-2) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع التجارة بحسب نوع الضرر

نوع الضرر	قيمة الضرر بالريال	قيمة الضرر بالدولار
أضرار مبان	332,839,000	936,360
تدمير أو ضياع تجهيزات آلية	23,213,528	66,334
تدمير أو ضياع أثاث	81,876,454	233,934
تدمير أو ضياع وسائل نقل	517,355,000	1,345,126
الإجمالي	955,283,982	2,581,754

يتبين من الجدول السابق أن قيمة الأضرار في قطاع التجارة بلغت (2,5) مليون دولار، توزعت بحسب نوع الضرر إلى: (1,3) مليون دولار قيمة تدمير أو ضياع وسائل النقل، و(936) ألف دولار قيمة أضرار المباني، و(233) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع أثاث، و(66) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع تجهيزات آلية خاصة بوحدات ومرافق هذا القطاع. توضح هذه البيانات أن الأضرار في هذا القطاع تركزت بدرجة أساسية في تعرض وسائل النقل للتدمير أو الضياع.

6- قطاع الاتصالات:

جدول رقم (6-2) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع الاتصالات بحسب نوع الضرر

نوع الضرر	قيمة الضرر بالريال	قيمة الضرر بالدولار
أضرار مباني	539,806,095	1,924,018
تدمير أو ضياع تجهيزات آلية	10,203,185,081	40,812,736
تدمير أو ضياع سلع مخزنة	22,516,956,239	90,067,825
تدمير أو ضياع أثاث	554,702,500	2,218,810
تدمير أو ضياع وسائل نقل	218,091,209	872,365
الإجمالي	34,032,741,124	135,895,754

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الأضرار التي تعرضت لها وحدات قطاع الاتصالات بلغت (135,8) مليون دولار، وهو ما يشير إلى حجم الأضرار الكبيرة التي تعرضت لها وحدات هذا القطاع مقارنة ببقية القطاعات، وقد توزعت قيمة الأضرار بحسب نوع الضرر إلى: (90) مليون دولار قيمة تدمير أو ضياع سلع مخزنة في هذا القطاع، و(40) مليون دولار قيمة تدمير أو ضياع تجهيزات آلية، و(2,2) مليون دولار قيمة تدمير أو ضياع أثاث، و(1,9) مليون دولار أضرار المباني الخاصة بهذا القطاع، و(872) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع وسائل نقل، وتشير البيانات السابقة إلى أن الأضرار التي لحقت بهذا القطاع قد تركزت بدرجة أساسية في تدمير أو ضياع ونهب السلع المخزنة والتجهيزات الآلية الخاصة بوحدات هذا القطاع، بحيث تصل تكلفتها مجتمعة إلى ما يزيد عن (130) مليون دولار.

7- قطاع النقل:

جدول رقم (7-2) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع النقل بحسب نوع الضرر

نوع الضرر	حجم الضرر بالريال	حجم الضرر بالدولار
أضرار مبان	4,837,500,000	19,350,000
تدمير أو ضياع تجهيزات آلية	150,376,000	601,400
تدمير أو ضياع سلع مخزنة	1,212,500,000	4,850,000
تدمير أو ضياع أثاث	558,000	1,620
تدمير أو ضياع مولدات طاقة	600,000,000	2,400,000
آبار مياه تابعة للمحجر وتجهيزاتها	255,000,000	1,020,000
محرقة تابعة للمحجر	87,500,000	350,000
مزرعة تابعة للمحجر	50,000,000	200,000
معدات وتجهيزات خدمية	1,755,000,000	7,020,000
تدمير البنية التحتية البحرية	2,015,000,000	8,060,000
الإجمالي	10,963,434,000	43,853,020

يتبين من الجدول السابق أن قيمة الأضرار التي تعرض لها قطاع النقل بلغت (43,8) مليون دولار، توزعت بحسب نوع الضرر إلى: (19) مليون دولار قيمة أضرار مبانٍ وهي الأعلى، و(8) مليون دولار قيمة تدمير البنية التحتية البحرية في ميناء المخا، و(7) مليون دولار قيمة تدمير معدات وتجهيزات خدمية خاصة بهذا القطاع، و(4,8) مليون دولار قيمة تدمير أو ضياع السلع المخزنة، و(1) مليون دولار قيمة تدمير آبار مياه تابعة للمحجر الصحي وتجهيزاتها، و(601) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع تجهيزات آلية، و(550) ألف دور تدمير محرقة ومزرعة تابعتين للمحجر الصحي في ميناء المخا، و(1,6) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع أثاث، وتشير

البيانات السـابقة إلى أن الأضـرار في هذا القطاع تركزت بدرجة أسـاسـية في مبانيه، يليها تدمير البنية التحتية البحرية لميناء المخا، ثم المعدات والتجهيزات الخدمية.

8- قطاع الأمن والعدالة:

جدول رقم (8-2) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع الأمن والعدالة بحسب نوع الضرر

طبيعة الضرر	قيمة الضرر بالريال	قيمة الضرر بالدولار
أضرار مبان	18,123,988,603	73,134,094
تدمير أو ضياع تجهيزات آلية	50,269,740	204,556
تدمير أو ضياع سلع مخزنة	570,499,910	2,295,674
تدمير أو ضياع أثاث	259,905,330	1,130,784
تدمير أو ضياع وسائل نقل	1,773,949,930	7,099,902
الإجمالي	20,778,613,513	83,865,010

يتبين من الجدول السـابق أن قيمة الأضـرار التي لحقت بقطاع الأمن والعدالة بوحداته المختلفة بلغت (83,8) مليون دولار، توزعت بحسب نوع الأضرار إلى:(73) مليون دولار قيمة أضـرار مبانٍ، وهو ما يشـير إلى الحجم الكبير في الأضـرار التي تعرضـت لها مباني هذا القطاع الحيوي، منها التدمير الكلي أو الجزئي، تليها(7) مليون دولار قيمة تدمير أو ضياع وسائل النقل الخاصة بهذا القطاع وبخاصة الأطقم العسكرية الخاصة بإدارات الأمن والشرطة، و(2,2) مليون دولار قيمة تدمير أو ضـياع السـلع المخزنة، و(1,1) مليون دولار قيمة تدمير أو ضـياع أثاث، و(204) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع تجهيزات آلية، وتظهر البيانات السـابقة أن الأضـرار في هذا القطاع تركزت بدرجة كبيرة في المباني والمنشآت الخاصة به، والتي تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي، وفي تدمير وسـائل النقل من مركبات وأطقم عسـكرية وغيرها، وهو ما أثر سـلبا في الأداء الأمني والعدلي لهذا القطاع.

9- قطاع الصناعة:

جدول رقم (9-2) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع الصناعة بحسب نوع الضرر

نوع الضرر	قيمة الضرر بالريال	قيمة الضرر بالدولار
أضرار مبان	1,781,352,580	5,089,566
تدمير أو ضياع تجهيزات آلية	3,755,192,053	8,425,930
تدمير أو ضياع سلع مخزنة	504,811,630	1,442,345
تدمير أو ضياع أثاث	26,577,000	75,930
تدمير أو ضياع وسائل نقل	2,565,793,050	7,330,835
الإجمالي	8,633,726,313	22,364,606

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الأضرار التي تعرض لها قطاع الصناعة في المحافظة بلغت (22,3) مليون دولار، توزعت بحسب نوع الضرر إلى: (8,4) مليون دولار قيمة تدمير أو ضياع التجهيزات الآلية، و (7,3) مليون دولار قيمة تدمير أو ضياع وسائل نقل، و(5) مليون دولار، و(1,4) مليون دولار قيمة تدمير أو ضياع سلع مخزنة، و(75) ألف دولار قيمة أو ضياع أثاث، وتركزت الأضرار التي أصابت هذا القطاع في تدمير أو ضياع التجهيزات الآلية ووسائل النقل، ثم المباني التي تعرضت لأضرار كبيرة.

10- قطاع السياحة:

جدول رقم (10-2) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع السياحة بحسب نوع الضرر

نوع الضرر	قيمة الضرر بالريال	قيمة الضرر بالدولار
أضرار مبان	14,176,547,000	32,362,000
تدمير أو ضياع تجهيزات آلية	19,194,000	52,528
تدمير أو ضياع سلع مخزنة	29,780,000	73,680
تدمير أو ضياع أثاث	16,667,500	47,790
تدمير أو ضياع وسائل نقل	5,400,000	12,000
الإجمالي	14,247,588,500	32,547,998

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الأضرار التي تعرض لها قطاع السياحة بلغت (32,5) مليون دولار، توزعت بحسب طبيعة الضرر إلى: (32,3) مليون دولار قيمة أضرار المباني، و(73) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع سلع مخزنة، و(52) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع تجهيزات آلية، و(47) ألف دولار، و(12) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع وسائل النقل، وتوضح البيانات السابقة أن معظم الأضرار في هذا القطاع تركزت في مبانيه.

11- قطاع الثروة السمكية:

جدول رقم (11-2) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع الثروة السمكية بحسب نوع الضرر

طبيعة الضرر	قيمة الضرر بالريال	قيمة الضرر بالدولار
أضرار مبان	433,814,850	1,239,471
تدمير أو ضياع تجهيزات آلية	3,542,000	101,200
تدمير أو ضياع أثاث	56,630,000	161,800
تدمير أو ضياع مولدات طاقة	59,500,000	170,000
الإجمالي	553,486,850	1,672,471

يتبين من الجدول السابق أن قيمة الأضرار التي تعرض لها قطاع الثروة السمكية بلغت (1,6) مليون دولار، توزعت بحسب نوع الضرر إلى:(1,2) مليون دولار قيمة الأضرار التي تعرضت لها المباني، و(170) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع مولدات الطاقة الكهربائي، و(161) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع أثاث وتجهيزات مكتبية، وأخيرا (101) قيمة تدمير أو ضياع تجهيزات آلية، وتوضح البيانات السابقة أن معظم الأضرار التي أصابت هذا القطاع تركزت في المباني بتعرضها للتدمير الكلي أو الجزئي.

12- قطاع البيئة:

جدول رقم (12-2) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع البيئة بحسب نوع الضرر

نوع الضرر	قيمة الضرر بالريال	قيمة الضرر بالدولار
أضرار مبان	16,000,000	45,713
تدمير أو ضياع تجهيزات آلية	266,159,800	760,802
تدمير أو ضياع سلع مخزنة	200,000,000	573,999
تدمير أو ضياع أثاث	13,620,625	38,924
تدمير أو ضياع وسائل نقل	1,341,624,590	3,818,283
براميل قمامة	150,000,000	428,571
الإجمالي	1,987,405,015	5,666,292

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الأضرار التي تعرض لها قطاع البيئة بلغت (5,7) مليون دولار، توزعت بحسب نوع الضرر إلى (3,8) مليون دولار قيمة أضرار تدمير أو ضياع وسائل النقل الخاصة بهذا القطاع، وبخاصة معدات نقل وإدارة النفايات الصلبة، و(760) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع التجهيزات الآلية، و(573) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع سلع مخزنة، و(428) ألف دولار قيمة تدمير وتلف حاويات جمع النفايات في الشوارع والحارات والأحياء السكنية، و(45) ألف دولار قيمة الأضرار التي تعرضت لها المباني، و(38) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع أثاث مكتبي خاصة بهذا القطاع، وتوضح البيانات السابقة أن معظم الأضرار في هذا القطاع تركزت في وسائل ومعدات النقل التي تعرض معظمها للتدمير أو النهب.

13- قطاع البناء والتشييد:

جدول رقم (13-2) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع البناء والتشييد بحسب نوع الضرر

نوع الضرر	قيمة الضرر بالريال	قيمة الضرر بالدولار
أضرار مبان	272,740,000	891,160
تدمير أو ضياع تجهيزات آلية	25,248,900	33,299
تدمير أو ضياع سلع مخزنة	55,000,000	73,333
تدمير أو ضياع أثاث	21,818,500	19,385
تدمير أو ضياع وسائل نقل	615,000,000	811,969
الإجمالي	989,807,400	1,829,146

يتبين من الجدول السابق أن قيمة الأضرار التي تعرض لها قطاع البناء والتشييد في المحافظة بلغت (1,829,146) مليون دولار، توزعت بحسب نوع الضرر إلى: (891,160) ألف دولار قيمة أضرار المباني، و(811,969) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع وسائل النقل، و(73,333) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع سلع مخزنة، و(33,299) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع تجهيزات آلية، و(19,385) قيمة تدمير أو ضياع أثاث خاص بهذا القطاع، ويتضح من هذه البيانات أن الأضرار التي لحقت بهذا القطاع تركزت بدرجة كبيرة في المباني التي تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي، ووسائل النقل التي تعرضت للتدمير أو النهب.

14- قطاع القوى العاملة:

جدول رقم (14-2) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع القوى العاملة بحسب نوع الضرر

نوع الضرر	قيمة الضرر بالريال	قيمة الضرر بالدولار
أضرار مبان	63,602,500	281,780
تدمير أو ضياع تجهيزات آلية	13,060,000	52,240
تدمير أو ضياع سلع مخزنة	2,500,000	10,000
تدمير أو ضياع أثاث	46,338,000	99,352
تدمير أو ضياع وسائل نقل	41,218,000	64,870
الإجمالي	166,718,500	508,242

يتبين من الجدول السابق أن قيمة الأضرار التي تعرض لها قطاع القوى العاملة بلغت (508) ألف دولار، توزعت بحسب طبيعة الضرر إلى:(281) ألف دولار قيمة أضرار مبانٍ، و(99) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع أثاث، و(65) ألف دولار تدمير أو ضياع وسائل نقل، و(52) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع تجهيزات آلية، و(10) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع سلع مخزنة،

وتوضح البينات أن الأضرار التي أصابت هذا القطاع تركزت في المباني بدرجة أساسية، يليها تدمير أو ضياع الأثاث الخاصة بمكاتب هذا القطاع ووحداته، أضف إلى ذلك وسائل النقل.

15- قطاع الإعلام والثقافة:

جدول رقم (15-2) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع الإعلام والثقافة بحسب نوع الضرر

نوع الضرر	قيمة الضرر بالريال	قيمة الضرر بالدولار
أضرار مبان	562,530,649	2,233,046
تدمير أو ضياع تجهيزات آلية	308,927,500	1,226,890
تدمير أو ضياع سلع مخزنة	25,000,000	100,000
تدمير أو ضياع أثاث	25,150,000	98,851
تدمير أو ضياع وسائل نقل	12,670,000	46,200
تدمير أو ضياع مولدات طاقة	12,500,000	50,000
الإجمالي	946,778,149	3,754,987

يتبين من الجدول السابق أن قيمة الأضرار التي تعرض لها قطاع الإعلام والثقافة بلغت (3,7) مليون دولار، وقد توزعت بحسب نوع الضرر إلى: (2,2) مليون دولار قيمة أضرار المباني، و(1,2) مليون قيمة تدمير أو ضياع تجهيزات آلية، و(100) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع سلع مخزنة، و(98) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع أثاث، و(50) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع مولدات الطاقة الكهربائية، وتشير هذه البيانات إلى أن معظم أضرار هذا القطاع تركزت في المباني الخاصة بوحداته، تليها التجهيزات الآلية والسلع المخزنة التي تعرضت للدمار أو النهب والضياع.

16- قطاع الشباب والرياضة:

جدول رقم (16-2) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع الشباب والرياضة بحسب نوع الضرر

نوع الضرر	قيمة الضرر بالريال	قيمة الضرر بالدولار
أضرار مبان	1,899,900,000	2,540,400
تدمير أو ضياع تجهيزات آلية	61,490,000	547,706
تدمير أو ضياع سلع مخزنة	71,830,000	95,773
تدمير أو ضياع أثاث	64,200,000	85,600
تدمير أو ضياع وسائل نقل	282,000,000	375,999
الإجمالي	2,379,420,000	3,645,478

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الأضرار التي تعرض لها قطاع الشباب والرياضة بلغت (3,6) مليون دولار، توزعت بحسب نوع الأضرار إلى: (2,5) مليون دولار قيمة أضرار المباني، و(547) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع تجهيزات آلية، و(375) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع وسائل نقل، و(95) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع سلع مخزنة، و(85) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع أثاث، وتوضح هذه البيانات أن معظم أضرار هذا القطاع كانت في المباني بدرجة أساسية، يليها تدمير أو ضياع وسائل النقل الخاصة به.

17- قطاع المالية والبنوك:

جدول رقم (17-2) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع المالية والبنوك بحسب نوع الضرر

نوع الضرر	قيمة الضرر بالريال	قيمة الضرر بالدولار
أضرار مبان	330,441,347	963,425
تدمير أو ضياع تجهيزات آلية	151,436,515	577,126
تدمير أو ضياع سلع مخزنة	435,419,955	1,724,803
تدمير أو ضياع أثاث	44,478,598	287,228
تدمير أو ضياع وسائل نقل	32,361,304	144,249
الإجمالي	994,137,719	3,696,831

يتبين من الجدول السابق أن قيمة الأضرار التي تعرض لها قطاع المالية والبنوك بلغت (3,6) مليون دولار، توزعت بحسب نوع الأضرار إلى: (1,7) مليون دولار قيمة تدمير أو ضياع سلع مخزنة، و(963) ألف دولار قيمة أضرار المباني، و(577) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع تجهيزات آلية، و(287) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع تجهيزات أثاث، و(144) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع وسائل نقل، وتوضح البيانات السابقة أن معظم أضرار هذا القطاع تركزت في تدمير أو ضياع السلع المخزنة لهذا القطاع تليه المباني.

18- قطاع الإدارة العامة:

جدول رقم (18-2) يبين الأضرار التي تعرض لها قطاع الادارة العامة بحسب نوع الضرر

نوع الضرر	حجم الضرر بالريال	حجم الضرر بالدولار
أضرار مبان	790,574,597	1,333,404
تدمير أو ضياع تجهيزات آلية	185,338,854	723,382
تدمير أو ضياع سلع مخزنة	61,472,938	263,409
تدمير أو ضياع أثاث	158,487,687	575,922
تدمير أو ضياع وسائل نقل	105,580,956	432,252
تدمير أو ضياع مولدات طاقة	4,258,000	17,402
الإجمالي	1,305,713,032	3,345,771

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن قيمة الأضرار التي لحقت بقطاع الإدارة العامة بلغت (3,3) مليون دولار ، توزعت بحسب نوع الضرر إلى: (1,3) مليون دولار، قيمة أضرار مباني، و(723) ألف دولار قيمة أضرار تدمير أو ضياع تجهيزات آلية، و(575) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع أثاث، و(432) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع وسائل نقل، و(263) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع سلع مخزنة، و(17) ألف دولار قيمة تدمير أو ضياع مولدات طاقة، وتشير البيانات السابقة إلى أن معظم الأضرار في قطاع الإدارة العامة تركزت في المباني، يليها تدمير أو ضياع السلع المخزنة والأثاث.

ثانيًا: الخسائر في الوحدات الإدارية والاقتصادية في مؤسسات الدولة بحسب القطاعات:

تعرضت الوحدات الإدارية الاقتصادية والاجتماعية في القطاعات المختلفة إلى خسائر كبيرة بسبب الحرب والحصار الذي تشهده المحافظة، وقد تباينت قيمة هذه الخسائر بحسب تباين القطاعات من جهة، وبحسب نوع الخسارة في إطار كل قطاع من جهة أخرى، ويمكن إيضاح ذلك على النحو التالي:

1- قطاع التعليم:

جدول رقم (19-2) يبين الخسارة التي مني بها قطاع التعليم حسب نوع الخسارة

نوع الخسارة	قيمة الخسارة بالريال	قيمة الخسارة بالدولار
زيادة في التكاليف	29,072,351,824	67,180,288
انخفاض الايرادات	18,114,862,838	42,206,041
انخفاض الميزانية	4,154,930,919	3,906,539
الإجمالي	51,342,145,581	113,292,868

يتبين من الجدول السابق أن قيمة الخسائر التي تعرضت الوحدات المكونة لقطاع التعليم بلغت (113,2) مليون دولار، توزعت بحسب نوعها إلى: (67) مليون دولار خسائر زيادة في التكاليف، و(42) مليون دولار خسائر انخفاض في الإيرادات، و(3,9) مليون دولار خسائر انخفاض في الميزانية، وتظهر البيانات السابقة أن معظم خسائر هذا القطاع كانت في زيادة التكاليف التي فرضتها الحرب على عمل هذا القطاع.

2- قطاع الصحة العامة:

جدول رقم (20-2) يبين الخسارة التي مني بها قطاع الصحة حسب نوع الخسارة

نوع الخسارة	قيمة الخسارة بالريال	قيمة الخسارة بالدولار
زيادة في التكاليف	322,829,889	735,532
انخفاض الإيرادات	1,352,821,347	3,152,832
انخفاض الميزانية	7,727,258,424	17,999,613
الإجمالي	9,402,909,660	21,887,977

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الخسائر التي مني بها قطاع الصحة بلغت (21,8) مليون دولار، توزعت بحسب نوعيتها إلى: (17,8) مليون دولار انخفاض في الميزانية وهي الأعلى، و(3,1) مليون دولار انخفاض إيرادات، و(735) ألف دولار زيادة في القيمة، ويظهر من

هذه البيانات أن انخفاض الميزانية في هذا القطاع مثل معظم الخسـارة التي تعرضـت لها وحداته.

3- قطاع الطاقة:

جدول رقم (21-2) يبين الخسارة التي مني بها قطاع الطاقة حسب نوع الخسارة

نوع الخسارة	قيمة الخسارة بالريال	قيمة الخسارة بالدولار
تراجع في الإنتاج	82,943,999,725	167,021,763
زيادة في التكاليف	1,152,000,000	2,665,184
انخفاض الإيرادات	40,391,994,433	88,372,736
انخفاض الميزانية	36,000,000	83,287
الإجمالي	124,523,994,158	258,142,970

تشير بيانات الجدول السابق أن قيمة الخسائر التي لحقت بقطاع الطاقة بلغت (258) مليون دولار، توزعت بحسـب نوعيتها إلى: (167) مليون دولار قيمة تراجع في إنتاج الطاقة الكهربائية، و(88,3) مليون دولار انخفاض في الإيرادات، و(2,6) مليون دولار زيادة التكاليف، و(83) ألف دولار انخفاض في الميزانية السنوية، وتظهر البيانات السابقة أن التراجع في الإنتاج قد مثّل الجزء الأكبر في الخسارة التي تعرض لها هذا القطاع، تليه خسارة انخفاض الإيرادات.

4- قطاع المياه:

جدول رقم (22-2) يبين الخسارة التي مني بها قطاع المياه حسب نوع الخسارة

طبيعة الخسارة	قيمة الخسارة بالريال	قيمة الخسارة بالدولار
تراجع في الإنتاج	1,745,226,757	5,035,117
زيادة في القيمة	32,040,000	44,740
انخفاض الإيرادات	9,035,995,277	19,696,177
انخفاض الميزانية	19,200,000	29,581
الإجمالي	10,832,462,034	24,805,615

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الخسائر التي تعرض لها قطاع المياه بلغت(24،8) مليون دولار، توزعت بحسـب نوعها إلى: (19,6) مليون دور تمثلت بانخفاض الإيرادات، و(5) مليون دولار تراجع في الإنتاج (قيمة ضـخ المياه من الآبار الجوفية وبيعه)، و(44) ألف دولار زيادة في التكاليف الخاصـة بإنتاج المياه، و(24) ألف دولار انخفاض في الميزانية الخاصـة بهذا القطاع، وتظهر هذه البيانات أن معظم الخسـارة في هذا القطاع تركزت في انخفاض الإيرادات

العامة بسبب توقف عمل هذا القطاع في تزويد منازل المواطنين والمنشآت العامة والخاصة بالمياه عبر شبكة المياه الحكومية.

5- قطاع التجارة:

جدول رقم (2-23) يبين الخسارة التي مني بها قطاع التجارة حسب نوع الخسارة

طبيعة الخسارة	قيمة الخسارة بالريال	قيمة الخسارة بالدولار
انخفاض الإيرادات	1,195,137,312	4,430,723
الإجمالي	1,195,137,312	4,430,723

تشير بيانات الجدول السابق أن قيمة الخسائر التي مني بها قطاع التجارة بسبب الحرب والحصار بلغت (4,4) مليون دولار، وتمثلت هذه الخسارة في انخفاض الإيرادات الخاصة بهذا القطاع.

6- قطاع الاتصالات:

جدول رقم (2-24) يبين الخسارة التي مني بها قطاع الاتصالات حسب نوع الخسارة

طبيعة الخسارة	قيمة الخسارة بالريال	قيمة الخسارة بالدولار
انخفاض الإيرادات	40,686,140,330	160,330,937
انخفاض الميزانية	295,244,222	492,073
الإجمالي	40,981,384,552	160,823,010

يتبين من الجدول السابق أن قيمة الخسارة التي تعرض لها قطاع الاتصالات بلغت أكثر من (160) مليون دولار، توزعت من حيث نوعها إلى: (160) مليون دولار انخفاض إيرادات في هذا القطاع بوصفه قطاعا إيراديا بدرجة رئيسية، و(400) ألف دولار خسارة انخفاض في الميزانية، وقد تركزت خسارة هذا القطاع بدرجة أساسية في انخفاض الإيرادات التي كان يتحصل عليها هذا القطاع.

7- قطاع النقل:

جدول رقم (2-25) يبين الخسارة التي مني بها قطاع النقل حسب نوع الخسارة

نوع الخسارة	قيمة الخسارة بالريال	قيمة الخسارة بالدولار
انخفاض الإيرادات	54,899,834,968	110,841,847
انخفاض الميزانية	15,726,250	33,802
الإجمالي	54,915,561,218	110,875,649

يتبين من الجدول السابق أن قيمة خسائر قطاع النقل بلغت (110,9) مليون دولار، توزعت بحسب نوعها إلى: (110,8) مليون دولار قيمة خسارة في انخفاض الإيرادات، و(33) ألف دولار انخفاض في الميزانية، وتركزت الخسارة في هذا القطاع بدرجة أساسية في انخفاض الإيرادات، وهي خسارة تعزى بدرجة أساسية إلى الحصار المفروض على المحافظة وقطع الطرقات الرئيسية، وانتشار نقاط التنفيش واللجوء إلى طرق مواصلات فرعية وبعيدة، ما أدى إلى الحد من سهولة تنقلات المواطنين والبضائع من وإلى المحافظة.

8- قطاع الأمن والعدالة:

جدول رقم (2-26) يبين الخسارة التي مني بها قطاع الأمن والعدالة حسب نوع الخسارة

طبيعة الخسارة	قيمة الخسارة بالريال	قيمة الخسارة بالدولار
انخفاض الإيرادات	767,000	1,171
انخفاض الميزانية	45,747,332,546	61,007,548
الإجمالي	45,748,099,546	61,008,719

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن قيمة الخسائر التي تعرض لها قطاع الأمن والعدالة بلغت (61) مليون دولار، وتمثلت بدرجة أساسية في انخفاض الميزانية التي بلغت (61) مليون دولار، وهو ما أثر سلبا في أداء هذا القطاع، علاوة على انخفاض الإيرادات بقيمة تزيد عن ألف دولار.

9- قطاع الصناعة:

جدول رقم (2-27) يبين الخسارة التي مني بها قطاع الصناعة حسب نوع الخسارة

نوع الخسارة	قيمة الخسارة بالريال	قيمة الخسارة بالدولار
انخفاض الإيرادات	71,208,019,000	213,025,670
انخفاض الميزانية	31,319,886,000	89,485,383
الإجمالي	102,527,905,000	302,511,053

يتضح من الجدول السابق أن الخسائر التي مني بها قطاع الصناعة بلغت أكثر من (302) مليون دولار، تمثلت بدرجة أساسية في انخفاض الإيرادات التي بلغت (213) مليون دولار، و(89) مليون دولار انخفاض في الميزانية الخاصة بهذا القطاع.

10- قطاع السياحة:

جدول رقم (2-28) يبين الخسارة التي مني بها قطاع السياحة حسب نوع الخسارة

نوع الخسارة	قيمة الخسارة بالريال	قيمة الخسارة بالدولار
زيادة في التكاليف	2,607,000	6,621
انخفاض الإيرادات	197,139,550	457,044
انخفاض الميزانية	18,515,520	37,000
الإجمالي	218,262,070	500,664

يتبين من الجدول السابق إلى أن الخسائر التي لحقت بقطاع السياحة بلغت (500) ألف دولار، وتمثلت بدرجة أساسية في انخفاض الإيرادات بقيمة (457) ألف دولار، علاوة على (37) ألف دولار انخفاض في الميزانية والإيرادات، و(7) ألف دولار زيادة في التكاليف بسبب ظروف الحرب.

11- قطاع الثروة السمكية:

جدول رقم (2-29) يبين الخسارة التي مني بها قطاع الثروة السمكية حسب نوع الخسارة

طبيعة الخسارة	قيمة الخسارة بالريال	قيمة الخسارة بالدولار
انخفاض الإيرادات	1,046,657,000	1,046,657
الإجمالي	1,046,657,000	1,046,657

يتبين من الجدول السابق أن قيمة الخسائر التي تعرض لها قطاع الثروة السمكية بلغت أكثر من مليون دولار، وقد تمثلت طبيعة الخسارة في هذا القطاع في انخفاض الإيرادات الخاصة به.

12- قطاع البيئة:

جدول رقم (2-30) يبين الخسارة التي مني بها قطاع البيئة حسب نوع الخسارة

نوع الخسارة	قيمة الخسارة بالريال	قيمة الخسارة بالدولار
انخفاض الميزانية	4,176,509,652	16,604,015
الإجمالي	4,176,509,652	16,604,015

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الخسائر التي مني بها قطاع البيئة بلغت (16,6) مليون دولار، وقد تمثلت الخسارة في هذا القطاع بانخفاض الميزانية الخاصة به.

13- قطاع البناء والتشييد:

جدول رقم (2-31) يبين الخسارة التي مني بها قطاع البناء والتشييد حسب نوع الخسارة

نوع الخسارة	قيمة الخسارة بالريال	قيمة الخسارة بالدولار
زيادة في التكاليف	2,135,617,591	3,749,247
انخفاض الإيرادات	621,689,075	1,486,432
انخفاض الميزانية	188,443,859	729,671
الإجمالي	2,945,750,525	5,965,350

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الخسائر التي تعرض لها قطاع البناء والتشييد بلغت (5,9) مليون دولار، توزعت بحسب نوعها إلى: (3,7) مليون دولار خسارة زيادة في التكاليف، و(1,4) مليون دولار خسارة انخفاض في الإيرادات، و(729) ألف دولار انخفاض في الميزانية، وقد مثلت زيادة التكاليف الجزء الأكبر من الخسارة في هذا القطاع يليها انخفاض الإيرادات.

14- قطاع القوى العاملة:

جدول رقم (2-32) يبين الخسارة التي مني بها قطاع القوى العاملة حسب نوع الخسارة

نوع الخسارة	قيمة الخسارة بالريال	قيمة الخسارة بالدولار
انخفاض الإيرادات	111,780,135	246,438
انخفاض الميزانية	418,729,047	1,013,509
الإجمالي	530,509,182	1,259,947

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن قيمة الخسائر في قطاع القوى العاملة بلغت (1,2) مليون دولار، توزعت بحسب نوعها إلى: (1) مليون دولار قيمة انخفاض الميزانية، و(246) ألف دولار قيمة انخفاض الإيرادات، وتمثلت الخسارة في هذا القطاع بدرجة أساسية في انخفاض الميزانية الحكومية التي كانت تتحصل عليها وحدات هذا القطاع.

15- قطاع الإعلام والثقافة:

جدول رقم (2-33) يبين الخسارة التي مني بها قطاع الاعلام والثقافة حسب نوع الخسارة

نوع الخسارة	قيمة الخسارة بالريال	قيمة الخسارة بالدولار
زيادة في التكاليف	21,600,000	49,971
انخفاض الإيرادات	76,800,000	177,677
انخفاض الميزانية	63,720,000	173,329
الإجمالي	162,120,000	400,977

يتبين من الجدول السابق أن قيمة الخسارة التي تعرض لها قطاع الإعلام والثقافة بلغت أكثر من (400) ألف دولار، توزعت بحسب نوعها إلى:(177) ألف دولار زيادة في القيمة، و(173) ألف دولار انخفاض في الميزانية، و(49) ألف دولار زيادة في التكاليف، وقد مثلت زيادة القيمة وانخفاض الميزانية الجزء الأكبر من الخسارة في هذا القطاع.

16- قطاع الشباب والرياضة:

جدول رقم (34-2) يبين الخسارة التي مني بها قطاع الشباب والرياضة حسب نوع الخسارة

نوع الخسارة	قيمة الخسارة بالريال	قيمة الخسارة بالدولار
انخفاض الميزانية	2,728,710,000	3,638,280
الإجمالي	2,728,710,000	3,638,280

يتضح من الجدول السابق أن خسائر قطاع الشباب والرياضة بلغت (3,6) مليون دولار، وتمثلت هذه الخسارة في انخفاض الميزانية التي كانت يتحصل عليها هذا القطاع قبل الحرب.

17-قطاع المالية والبنوك:

جدول رقم (35-2) يبين الخسارة التي مني بها قطاع المالية والبنوك حسب نوع الخسارة

نوع الخسارة	قيمة الخسارة بالريال	قيمة الخسارة بالدولار
زيادة في القيمة	120,000,000	248,695
انخفاض الإيرادات	386,694,866,620	830,876,556
انخفاض الميزانية	759,208,591	1,898,273
الإجمالي	387,574,075,211	833,023,524

يتبين من الجدول السابق أن قيمة الخسارة التي مني بها قطاع المالية والبنوك بلغت (833) مليون دولار، توزعت بحسب نوعها إلى: (830) مليون دولار انخفاض في إيرادات هذا القطاع بدرجة أساسية، و(1,8) مليون دولار انخفاض في الميزانية، و(248) ألف دولار زيادة في القيمة، وقد مثل انخفاض الإيرادات الجزء الأكبر من الخسائر في هذا القطاع، يليه انخفاض الميزانية.

18-قطاع الإدارة العامة:

جدول رقم (36-2) يبين الخسارة التي مني بها قطاع الإدارة العامة حسب نوع الخسارة

نوع الخسارة	قيمة الخسارة بالريال	قيمة الخسارة بالدولار
زيادة في التكاليف	153,455,524	214,901
انخفاض الإيرادات	35,145,047,967	80,591,396
انخفاض الميزانية	6,894,681,734	36,320,708
تراجع في تمويل المشاريع	26,739,913,090	63,307,691
الإجمالي	68,933,098,315	180,434,696

يتبين من الجدول السابق أن قيمة الخسارة التي تعرض لها قطاع الإدارة العامة بلغت (180) مليون دولار، توزعت بحسب نوعها إلى: أكثر من (80) مليون انخفاض في الإيرادات الخاصة بهذا القطاع، و(63) مليون دولار تراجع في تمويل المشاريع في هذا القطاع، ومن ضمنها المشاريع التي يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتنفيذها، و(36) مليون دولار انخفاض في الميزانية، و(214) ألف دولار زيادة في التكاليف التي فرضتها ظروف الحرب على عمل هذا القطاع، وقد مثل انخفاض الإيرادات الجزء الأكبر من خسائر هذا القطاع، يليه انخفاض الميزانية، ثم التراجع في تمويل المشاريع.

ثالثًا: الخسائر البشرية في الوحدات الإدارية والاقتصادية في مؤسسات الدولة بحسب القطاعات:

تعرضت الوحدات الإدارية والاقتصادية في مؤسسات الدولة بالمحافظة بسبب الحرب والحصار إلى خسائر البشرية تباينت بحسب حجم ونوع الخسارة من قطاع إلى آخر.

جدول رقم (37-2) يبين الخسائر البشرية في القطاعات المختلفة بحسب طبيعة الخسارة.

م	القطاع	وفاة بسبب الحصار	نزوح	إعاقة	هجرة داخلية	هجرة خارجية	الانتقال لعمل آخر	الإجمالي
1	التعليم	883	4,725	20	157	268	5	6058
2	الصحة	3	352	2	1	.	.	358
3	الطاقة	207	314	.	.	.	.	521
4	المياه	21	41	.	.	.	.	62
5	التجارة	11	132	.	.	.	.	143
6	الاتصالات	7	57	1	1	.	.	66
7	النقل	40	118	.	61	5	.	224
8	الأمن والعدالة	157	70	1	.	3	.	231
9	الصناعة	35	306	.	.	4	.	345
10	السياحة	12	36	1	.	.	.	49
11	الثروة السمكية	.	33	.	.	.	.	33
12	البيئة	.	1,860	29	.	.	.	1889
13	البناء والتشييد	83	448	.	.	.	.	531
14	القوى العاملة	25	251	43	.	1	.	320
15	الإعلام والثقافة	2	93	.	.	.	.	95
16	الشباب والرياضة	5	23	.	.	.	.	28
17	المالية والبنوك	29	486	7	66	7	7	602
18	الإدارة العامة	116	532	44	12	1	2	707
	الإجمالي	1636	9,877	148	298	289	14	12262

يتبين من الجدول السابق أن إجمالي الخسائر البشرية في مختلف القطاعات بلغت (12,262) موظفا وعاملا، توزعت على جميع القطاعات، كما تباينت من قطاع إلى آخر بحسب نوع الخسارة البشرية، وذلك على النحو التالي:

- بلغت الخسـارة البشـرية في وحدات قطاع التعليم (6058) شـخصـا، توزعت إلى: نزوح (4,725) موظفا، ووفاة (883) موظفا، وهجرة داخلية لعدد (268) موظفا، وإعاقة (20) موظفا، وانتقال (5) موظفين إلى أعمال أخرى.
- بلغت الخسـائر البشـرية في وحدات قطاع الصـحة (358) شـخصـا، توزعت إلى: نزوح (352) موظفا، ووفاة (207) موظفين من العاملين في هذا القطاع.
- بلغت الخسـائر البشـرية في قطاع الطاقة (521) شـخصـا، توزعت إلى: نزوح (314) موظفا، ووفاة (207) موظفا من العاملين في هذا القطاع.
- بلغت الخسـائر البشـرية في قطاع المياه (62) شـخصـا، توزعت إلى: نزوح (41) موظفا، ووفاة (21) موظفا من العاملين في هذا القطاع.
- بلغت الخسـائر البشـرية في قطاع التجارة: (143) شـخصـا، توزعت إلى: نزوح (132) موظفا، ووفاة (11) موظفا من العاملين في هذا القطاع.
- بلغت الخسـائر البشـرية في قطاع الاتصـالات (66) شـخصـا، توزعت إلى: نزوح (57) موظفا، ووفاة (7) موظفا، وإعاقة موظف واحد، وهجرة موظف واحد أيضا.
- بلغت الخسائر البشرية في قطاع النقل (224) شخصا، توزعت إلى: نزوح (118) موظفا، ووفاة (40) موظفا، وهجرة داخلية (61) موظفا، وهجرة خارجية لـ (5) موظفين.
- بلغت الخسـائر البشرية في قطاع الأمن والعدالة (231) شخصـا، توزعت إلى: وفاة عدد (157) موظفا، ونزوح عدد (70) موظفا، وهجرة خارجية لعدد (3) أشـخاص، وحالة إعاقة لموظف واحد.
- بلغت الخسـائر البشـرية في قطاع الصـناعة (345) شـخصـا، توزعت إلى: نزوح (306) موظفين، ووفاة (35) موظفا، وهجرة داخلية لعدد (4) موظفين.
- بلغت الخسـائر البشـرية في قطاع السـياحة (49) شـخصـا، توزعت إلى: نزوح (36) موظفا، ووفاة (12) موظفا، وتعرض موظف واحد للإعاقة.
- بلغت الخسـائر البشـرية في قطاع الثروة السـمكية (33) شـخصـا، توزعت إلى: نزوح (33) موظفا من العاملين في هذا القطاع.
- بلغت الخسـائر البشـرية في قطاع البيئة (1889) شـخصـا، توزعت إلى: نزوح (1,860) موظفا، وتعرض (29) موظفا للإعاقة.
- بلغت الخسـائر البشـرية في قطاع البناء والتشـييد (531) شـخصـا، توزعت إلى: نزوح (448) موظفا، ووفاة (83) فردا من موظفي وحدات هذا القطاع.

- بلغت الخسـائر البشـرية في قطاع القوى العاملة (320) شـخصـا، توزعت إلى: نزوح (251) شـخصـا، ووفاة (11) موظفا، وإعاقة (43) موظفا، وهجرة موظف واحد إلى الخارج.
- بلغت الخسائر البشرية في قطاع الإعلام والثقافة (95) شخصا، توزعت إلى: نزوح (93) موظفا، ووفاة موظفَين اثنين.
- بلغت الخسـائر البشـرية في قطاع الشـباب والرياضـة (28) شـخصـا، توزعت إلى: نزوح (23) موظفا، ووفاة (5) موظفين.
- بلغت الخسـائر البشـرية في قطاع المالية والبنوك (602) أشـخاص، توزعت إلى: نزوح (486) موظفا، وهجرة داخلية لـــ (66) موظف، ووفاة (29) موظفا، وتعرض (7) موظفين لإعاقات، و (7) موظفين للهجرة الداخلية، و (7) موظفين للهجرة الخارجية.
- بلغت الخسائر البشرية في قطاع الإدارة العامة عدد (707) أشخاص، توزعت إلى: نزوح (116) موظفا، ووفاة (532) موظفا، وتعرض (44) موظفا للإعاقة، وهجرة داخلية لعدد (12) موظفا، وهجرة موظف واحد إلى الخارج، وانتقال (2) موظفين إلى عمل آخر.

رابعًا: متطلبات التعافي والتطوير للوحدات الإدارية والاقتصادية بحسب القطاعات:

تباينت قيمة متطلبات التعافي والتطوير لتجاوز آثار الحرب والحصـــار من قطاع إلى آخر بحســـب متطلبات التعافي والتطوير في وحدات كل قطاع من القطاعات التي شـــملتها عملية التقييم والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

1- قطاع التعليم:

جدول رقم (38-2) يبين قيمة متطلبات التعافي والتطوير لقطاع التعليم حسب نوع المتطلب

نوع المتطلب	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار
بناء جديد	4,400,000,000	4,422,110
إعادة بناء	179,818,922,250	225,261,113
إصلاح وترميم	19,111,330,975	15,938,066
تجهيزات آلية	21,850,579,555	28,301,114
مولدات طاقة	1,530,984,400	1,218,820
وسائل نقل	1,345,450,000	1,307,338
تأهيل وتدريب	6,838,948,745	8,635,490
أثاث	11,475,784,100	67,111,329
تعويضات الأراضي	8,250,000,000	11,000,000
تكلفة الكادر البشري	16,629,381,901	47,512,520
سلع مخزنة	2,132,824,650	2,357,016
الإجمالي	273,384,206,576	413,064,915

يتبين من الجدول الســابق أن قيمة متطلبات التعافي والتطوير في قطاع التعليم بوحداته المختلفة بلغت (413) مليون دولار، توزعت بحســـب متطلب التعافي والتطوير إلى (225) مليون دولار قيمة إعادة بناء المنشـآت التي دمرت بسـبب الحرب، و(67,1) مليون دولار قيمة متطلبات توفير أثاث خاص بمنشـــآت هذا القطاع، و(47) مليون دولار قيمة الكادر البشـــري لتعيين أعضـــاء هيئة تدريس جدد في جامعة تعز وابتعاث معيدين للدراســـات العليا في بلدان خارجية، و(28) مليون دولار قيمة توفير تجهيزات آلية، و(15) مليون دولار لإصـــلاح وترميم المباني والمنشـآت المتضـررة في وحدات هذا القطاع، و(11) مليون دولار تعويضـات لأراضـي خاصة بجامعة تعز، و(8,6) مليون دولار لتأهيل وتدريب القوى البشرية العاملة في هذا القطاع، و(2,3) مليون دولار لتوفير سلع مخزنة بدلا عن التي فقدت، و(1,3) مليون دولار لتوفير وسائل نقل، و(1,2) مليون دولار لشـراء مولدات طاقة كهربائية ومنظومات طاقة شـمسـية لمنشـآت هذا القطاع ووحداته.

2- قطاع الصحة العامة.

جدول رقم (2-39) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الصحة حسب نوع المتطلب

نوع المتطلب	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار
إصلاح وترميم	12,142,343,890	13,424,426
تجهيزات آلية	21,536,605,750	21,399,553
مولدات طاقة	561,605,000	569,413
وسائل نقل	5,458,345,200	5,504,121
تأهيل وتدريب	80,630,000	75,235
أثاث	3,049,108,700	3,041,993
سلع مخزنة	6,028,440,000	6,028,440
الإجمالي	48,857,078,540	50,043,180

يتضح من الجدول السابق أن قيمة متطلبات التعافي والتطوير في قطاع الصحة العامة بوحداته المختلفة بلغت (50) مليون دولار، توزعت هذه القيمة بحسب نوع المتطلب إلى أكثر من (21) مليون دولار قيمة متطلبات توفير تجهيزات آلية لمنشآت وحدات هذا القطاع، و(13) مليون دولار قيمة إصلاح وترميم منشآت ووحداته، و(6) مليون دولار لتوفير سلع مخزنة، و(5,5) مليون دولار قيمة توفير وسائل نقل، و(3) مليون دولار قيمة توفير أثاث، و(569) ألف دولار لتوفير مولدات طاقة كهربائية ومنظومات طاقة شمسية لمنشآته، و(75) ألف دولار قيمة لتأهيل وتدريب القوى البشرية العاملة في وحداته.

3- قطاع الطاقة:

جدول رقم (2-40) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الطاقة حسب نوع المتطلب

نوع المتطلب	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار
إعادة بناء	32,120,000,000	32,120,000
إصلاح وترميم	7,624,282,140	9,935,507
تجهيزات آلية	54,572,036,970	54,395,511
مولدات طاقة	85,308,762,000	81,246,440
وسائل نقل	6,155,375,760	5,933,691
تأهيل وتدريب	62,200,000	65,334
أثاث	700,353,720	692,146
إعادة بناء المشاريع المدمرة	6,530,204,000	8,706,938
الإجمالي	193,073,214,590	193,095,568

تشـــير بيانات الجدول الســـابق إلى أن قيمة متطلبات التعافي والتطوير في قطاع الطاقة بوحداته المختلفة بلغت(193) مليون دولار، توزعت هذه القيمة بحســـب نوع المتطلب إلى: (81) مليون دولار قيمـة توفير مولـدات طـاقـة كهربـائيـة، و(54) مليون دولار قيمـة توفير تجهيزات آلية، و(32) مليون دولار قيمة إعادة بناء المنشـــآت التي تعرضـــت للتدمير، و(9) مليون دولار قيمة إعادة ترميم للمباني والمنشـآت المتضـررة جزئيا، و(8,7) مليون دولار قيمة إعادة بناء مشاريع تعرضت للتدمير خلال السنوات الماضية، و(5,9) مليون دولار قيمة توفير وسائل نقل، و(692) ألف دولار لشراء أثاث، و(65) ألف دولار متطلبات تأهيل وتدريب للقوى البشرية العاملة في هذا القطاع.

4- قطاع المياه:

جدول رقم (41-2) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع المياه حسب نوع المتطلب

نوع المتطلب	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار
إعادة بناء	44,172,711,000	44,172,711
إصلاح وترميم	73,853,000	73,853
تجهيزات آلية	22,022,383,200	53,222,352
مولدات طاقة	722,021,200	6,042,268
وسائل نقل	5,321,912,000	117,321,800
تأهيل وتدريب	423,200,000	423,200
أثاث	1,844,787,400	1,844,787
وقود	374,000,000	374,000
نفقات تشغيلية	3,086,160,000	3,086,160
معدات / ونش / كمبريشن / وحدة تجارب	590,000,000	590,000
الإجمالي	78,631,027,800	227,151,131

يتبين من الجدول الســـابق أن قيمة متطلبات التعافي والتطوير لقطاع المياه بوحداته المختلفة بلغت (227) مليون دولار، توزعت بحســـب نوع المتطلب إلى: (117) مليون دولار قيمة توفير وســـائل نقل للقطاع، و(53,2) مليون دولار قيمة توفير تجهيزات آلية، و(44,1) مليون دولار قيمة إعادة بناء ما دمر من مباني ومنشـــآت تتبع هذا القطاع، و(6) مليون دولار لتوفير وشـراء مولدات طاقة كهربائية، و(3) مليون دولار قيمة نفقات تشـغيل، و(1,8) مليون دولار قيمة شـراء وتوفير أثاث، و(590) ألف دولار قيمة شـراء وتوفير متطلبات عمل خاصـة بهذا القطاع (معدات / ونش / كمبريشـــن / وحدة تجارب)، و(423) ألف دولار قيمة تأهيل

وتدريب للقوى البشـــرية العاملة في هذا القطاع، و(374) ألف دولار قيمة توفير وقود، وأخيرا (73) ألف دولار قيمة إصلاح وترميم مباني هذا القطاع.

5- قطاع التجارة:

جدول رقم (2-42) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع التجارة حسب طبيعة المتطلب

نوع المتطلب	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار
إصلاح وترميم	1,029,996,000	1,029,996
تجهيزات آلية	390,500,000	390,500
مولدات طاقة	24,200,000	24,200
وسائل نقل	1,479,637,500	1,479,639
أثاث	163,461,100	163,461
الإجمالي	3,087,794,600	3,087,796

يتبين من الجدول الســـابق أن قيمة متطلبات التعافي والتطوير لقطاع التجارة بلغت (3) مليون دولار، توزعت هذه القيمة بحســـب نوع متطلب التعافي إلى (1,4) مليون دولار قيمة توفير وســـائل نقل لهذا القطاع، و(1) مليون دولار قيمة إصـــلاح وترميم الأضـــرار التي لحقت بالمباني والمنشـــآت، و(390) ألف دولار قيمة توفير تجهيزات آلية، و(163) ألف دولار قيمة توفير أثاث، و(24) ألف دولار قيمة توفير مولدات طاقة كهربائية ومنظومات طاقة شمسية.

6- قطاع الاتصالات:

جدول رقم (2-43) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الاتصالات حسب طبيعة المتطلب

نوع المتطلب	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار
إصلاح وترميم	1,172,477,455	4,233,103
تجهيزات آلية	63,872,801,762	130,429,627
مولدات طاقة	33,935,000	27,500
وسائل نقل	792,924,000	2,046,000
تأهيل وتدريب	22,000,000	17,828
أثاث	1,249,646,017	4,905,126
سلع مخزنة	49,500,000,000	198,000,000
الإجمالي	116,643,784,234	339,659,183

تشـــير بيانات الجدول الســـابق أن قيمة متطلبات التعافي والتطوير في قطاع الاتصـــالات بلغت (399) مليون دولار، توزعت هذه التكلفة بحســـب نوع المتطلب إلى (198) مليون دولار

قيمة توفر سلع مخزنة خاصة بمتطلبات تشغيل هذا القطاع، حيث تعرضت السلع المخزنة في هذا القطاع للتدمير أو النهب أو التلف خلال سنوات الحرب الماضية، و(130) مليون دولار قيمة تجهيزات آلية، و(4,9) مليون دولار قيمة توفير أثاث ومستلزمات وتجهيزات مكتبية، و(4,2) مليون دولار قيمة إصلاح وترميم الأضرار التي تعرضت لها مباني ومنشآت القطاع، و(2) مليون دولار قيمة توفير وسائل نقل، و(27) ألف دولار قيمة توفير مولدات طاقة كهربائية ومنظومات طاقة شمسية، و(17) ألف دولار قيمة تأهيل وتدريب للقوى البشرية العاملة في وحدات هذا القطاع.

7- قطاع النقل:

جدول رقم (44-2) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع النقل حسب طبيعة المتطلب

نوع المتطلب	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار
إصلاح وترميم	40,492,500,000	27,011,500
تجهيزات آلية	13,028,987,000	8,687,489
مولدات طاقة	2,252,420,000	1,502,016
وسائل نقل	112,640,000	93,866
تأهيل وتدريب	751,100,000	500,916
أثاث	12,925,000	10,770
سلع مخزنة	7,575,000,000	5,050,000
صيانة معدات	1,740,000,000	1,160,000
قاطرات بحرية وزوارق إرشاد	5,340,000,000	3,560,000
إضافة رصيفين وتجهيز حرم الميناء	46,500,000,000	31,000,000
الإجمالي	117,805,572,000	78,576,558

يتضح من الجدول السابق أن قيمة متطلبات التعافي والتطوير في قطاع النقل بلغت (78,5) مليون دولار، توزعت بحسب نوع متطلب التعافي إلى: (31) مليون دولار قيمة إضافة رصيفين وتجهيز حرم ميناء المخا، و(27) مليون دولار قيمة إصلاح وترميم المباني ومنشآت وحدات هذا القطاع التي تعرضت للتدمير الجزئي بسبب الحرب، و(8,6) مليون دولار قيمة توفير تجهيزات آلية، و(5) مليون دولار قيمة توفير سلع مخزنة، و(3,5) مليون دولار لشراء وتوفير قاطرات بحرية وزوارق إرشاد في ميناء المخا، و(1,5) مليون دولار قيمة شراء وتوفير مولدات طاقة كهربائية، و(1) مليون دولار قيمة صيانة معدات خاصة، و(500) ألف دولار قيمة تأهيل وتدريب للقوى البشرية العاملة في هذا القطاع، (93) ألف دولار قيمة توفير وسائل نقل، و(10) ألف دولار قيمة توفير أثاث لوحدات هذا القطاع.

8- قطاع الأمن والعدالة (الحماية الاجتماعية):

جدول رقم (45-2) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الأمن والعدالة حسب نوع المتطلب

نوع المتطلب	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار
إعادة بناء	80,940,198,506	75,433,549
إصلاح وترميم	13,788,867,675	12,367,532
تجهيزات آلية	1,029,435,616	1,286,413
مولدات طاقة	127,842,000	143,660
وسائل نقل	34,903,708,730	46,410,984
تأهيل وتدريب	1,505,900,000	1,377,200
أثاث	373,957,100	360,960
سلع مخزنة	257,859,360	214,883
تغذية	871,398,000	1,161,864
وقود	742,500,000	990,000
نفقات تشغيلية	825,000,000	1,100,000
ملابس وأدوات	3,346,398,000	4,461,864
إيجارات	247,500,000	33,000
الإجمالي	138,960,564,987	145,341,909

يتبين من الجدول السابق أن قيمة متطلبات التعافي والتطوير في قطاع الأمن والعدالة بوحداته المختلفة بلغت (145) مليون دولار، توزعت بحسب نوع متطلب التعافي إلى: (75) مليون دولار- أي أكثر من نصف متطلبات التعافي والتطوير – قيمة بناء مقرات جديدة خاصة بإدارة الأمن وأقسام الشرطة؛ وذلك لأن معظم المباني الحالية هي مباني مستأجرة، و(46) مليون دولار قيمة توفير وسائل نقل -وبخاصة الأطقم العسكرية وعربات الإطفاء الخاصة بالدفاع المدني، وغيرها من المركبات ووسائل النقل الأخرى المتعلقة بعمل هذا القطاع- و(12) مليون دولار قيمة إصلاح وترميم المباني والمقرات الحالية لإدارات الأمن وأقسام الشرطة التي تعرض معظمها لأضرار كبيرة خلال سنوات الحرب الماضية، و(4,4) مليون دولار قيمة توفير ملابس وأدوات خاصة برجال الأمن والشرطة، و(1,3) مليون دولار قيمة تأهيل وتدريب عناصر الأمن والشرطة والقوى البشرية العاملة في هذا القطاع، و(1,2) مليون دولار قيمة توفير تجهيزات آلية يتطلبها العمل فيه، وتمثلت بقية قيمة متطلبات التعافي لهذا القطاع

في توفير وقود، وأثاث، وشـراء مولدات طاقة كهربائية، وسـداد إيجارات لبعض مقرات إدارات الأمن وأقسام الشرطة.

9- قطاع الصناعة:

جدول رقم (46-2) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الصناعة حسب نوع المتطلب

نوع المتطلب	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار
إصلاح وترميم	7,429,291,320	6,191,076
تجهيزات آلية	13,993,304,160	11,661,087
وسائل نقل	10,243,200,000	8,536,000
تأهيل وتدريب	1,320,000,000	1,100,000
أثاث	129,160,680	107,634
صيانة معدات	1,121,629,080	934,691
الإجمالي	34,236,585,240	28,530,488

يتضح من الجدول السابق أن قيمة متطلبات التعافي والتطوير في قطاع الصناعة بلغت (28,5) مليون دولار، توزعت بحسـب نوع متطلب التعافي إلى: (11,6) دولار قيمة تجهيزات آلية، و(8,5) مليون دولار قيمة شـراء وتوفير وسـائل نقل، و(6) مليون قيمة إصـلاح وترميم المباني والمقرات التي تعرضـت للتدمير الجزئي، و(1,1) مليون دولار قيمة تأهيل وتدريب للقوى البشـرية العاملة في هذا القطاع، و(934) ألف دولار قيمة صـيانة معدات خاصـة به، و(107) ألف دولار قيمة توفير أثاث وتجهيزات مكتبية تحتاج إليها وحداته المختلفة.

10- قطاع السياحة:

جدول رقم (47-2) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع السياحة حسب نوع المتطلب

نوع المتطلب	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار
بناء جديد	174,190,592	232,254
إعادة بناء	36,258,693,900	36,258,694
تجهيزات آلية	20,616,200	58,904
مولدات طاقة	25,300,000	25,300
وسائل نقل	88,000,000	80,300
تأهيل وتدريب	187,000,000	187,000
أثاث	33,800,800	39,018
الإجمالي	36,787,601,492	36,881,470

يتبين من الجدول الســـابق أن قيمة متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الســـياحة بلغت (36,8) مليون دولار، توزعت بحسب نوع المتطلب إلى: (36,2) مليون دولار قيمة إعادة بناء ما تم تدميره من مباني ومنشـــآت خاصـــة بوحدات هذا القطاع، و(232) ألف دولار قيمة إنشـــاء مباني جديدة، و(187) ألف دولار قيمة تأهيل وتدريب القوى البشـرية العاملة فيه، و(80) ألف دولار قيمة توفير وســـائل نقل، و(58) قيمة توفير تجهيزات آلية و(39) ألف دولار قيمة توفير أثاث وتجهيزات مكتبية، و(25) ألف لتوفير مولدات طاقة كهربائية.

11- قطاع الثروة السمكية:

جدول رقم (48-2) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الثروة السمكية حسب نوع المتطلب

المتطلب	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار
إصلاح وترميم	2,463,418,100	2,463,418
تجهيزات آلية	389,620,000	389,620
مولدات طاقة	187,000,000	187,000
وسائل نقل	181,500,000	181,500
أثاث	177,980,000	177,980
الإجمالي	3,399,518,100	3,399,518

تشـــير بيانات الجدول الســـابق إلى أن قيمة متطلبات التعافي والتطوير في قطاع الثروة السمكية بلغت (3,3) مليون دولار، توزعت بحسب نوع متطلب التعافي إلى: (2,4) مليون دولار قيمة إصلاح وترميم للمباني المتضررة في هذا القطاع، و(389) ألف دولار قيمة توفير تجهيزات آلية، و(187) ألف دولار قيمة توفير مولدات طاقة كهربائية، و(181) ألف دولار قيمة توفير وسائل نقل يحتاجها القطاع، و(177) ألف دولار قيمة توفير أثاث وتجهيزات مكتبية له.

12- قطاع البيئة:

جدول رقم (49-2) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع البيئة حسب نوع المتطلب

نوع المتطلب	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار
بناء جديد	132,000,000	132,000
إصلاح وترميم	1,884,740,000	2,015,734
تجهيزات آلية	1,233,812,382	1,326,307
وسائل نقل	3,001,252,227	2,384,807
تأهيل وتدريب	5,500,000	5,882
أثاث	38,500,000	40,794
براميل جمع النفايات الصلبة	165,000,000	471,428
الإجمالي	6,460,804,609	6,376,951

يتضح من الجدول السابق أن قيمة متطلبات التعافي والتطوير لقطاع البيئة بلغت (6,3) مليون دولار، توزعت بحسب نوع المتطلب إلى: (2,3) مليون دولار قيمة توفير وسائل نقل لعمل هذا القطاع، و(2) مليون دولار قيمة إصلاح وترميم المباني التي تعرضت للتدمير خلال فترة الحرب، و(1,3) مليون دولار قيمة توفير متطلبات تجهيزات آلية، و(471) ألف دولار قيمة شراء وتوفير حاويات النفايات الصلبة (براميل قمامة) في الحارات والشوارع والأحياء السكنية، و(132) ألف دولار قيمة متطلبات إنشاء وتشييد مبانٍ جديدة تحتاج إليها وحدات هذا القطاع، و(40) ألف دولار قيمة توفير أثاث، و(5) الف دولار قيمة تأهيل وتدريب للقوى البشرية العاملة فيه.

13- قطاع البناء والتشييد:

جدول رقم (50-2) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع البناء والتشييد حسب نوع المتطلب

نوع المتطلب	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار
إعادة بناء	8,047,468,000	10,729,959
إصلاح وترميم	92,070,000	122,760
تجهيزات آلية	133,713,580	128,995
مولدات طاقة	178,750,000	177,650
وسائل نقل	360,800,000	357,799
تأهيل وتدريب	42,900,000	39,600
أثاث	258,099,820	249,636
ترميم شوارع وطرقات	33,899,470,000	33,899,470
معدات شق	4,436,850,000	4,436,850
الإجمالي	47,450,121,400	50,142,719

يتبين من الجدول السابق أن قيمة متطلبات التعافي والتطوير لقطاع البناء والتشييد بلغت (50) مليون دولار، توزعت بحسب نوع المتطلب إلى: (33) مليون دولار تكلفة ترميم شوارع وطرقات في المحافظة، و(10,7) مليون دولار قيمة إعادة بناء ما دمر من مبان ومنشآت بشكل كلي أو جزئي بسبب الحرب، و(4.4) مليون دولار قيمة شراء معدات شق لإنجاز الأعمال الخاصة بعمل هذا القطاع، و(357) ألف دولار قيمة توفير وسائل نقل، و(249) ألف دولار قيمة توفير أثاث وتجهيزات مكتبية، و(177) ألف دولار قيمة توفير مولدات طاقة كهربائية، و(128) ألف دولار قيمة توفير تجهيزات آلية، و(122) ألف دولار قيمة إصلاح وترميم المباني

التي تعرضت للتدمير الجزئي، و(39) ألف قيمة تأهيل وتدريب للقوى البشرية العاملة في هذا القطاع.

14-قطاع القوى العاملة:

جدول رقم (2-51) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع القوى العاملة حسب نوع المتطلب

نوع المتطلب	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار
إعادة بناء	437,250,000	583,000
إصلاح وترميم	94,908,000	94,908
تجهيزات آلية	192,087,500	251,900
وسائل نقل	206,030,000	250,030
تأهيل وتدريب	485,100,000	591,800
أثاث	146,437,500	195,250
الإجمالي	1,561,813,000	1,966,888

يتضح من الجدول السابق أن قيمة متطلبات التعافي والتطوير في قطاع القوى العاملة بلغت (1,9) مليون دولار، توزعت بحسب نوع المتطلب إلى (583) قيمة إعادة بناء مبان تعرضت للتدمير، و(291) ألف دولار قيمة تأهيل وتدريب للقوى البشرية العاملة في هذا القطاع، و(251) ألف دولار قيمة توفير تجهيزات آلية تتطلبها وحداته، و(250) ألف دولار قيمة توفير وسائل نقل، و(165) ألف دولار قيمة أثاث لوحداته ومكاتبه، و(94) ألف دولار قيمة إصلاح وترميم ما دمر جزئيا من مباني خاصة به.

15- قطاع الإعلام والثقافة:

جدول رقم (2-52) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الاعلام والثقافة حسب نوع المتطلب

نوع المتطلب	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار
إعادة بناء	1,820,000,000	1,820,000
إصلاح وترميم	804,137,675	643,222
تجهيزات آلية	1,595,024,600	1,461,511
مولدات طاقة	135,045,240	113,026
وسائل نقل	81,675,000	79,200
تأهيل وتدريب	26,125,000	24,200
أثاث	157,685,000	130,086
الإجمالي	4,619,692,515	4,271,245

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن قيمة متطلبات التعافي والتطوير في قطاع الإعلام والثقافة بلغت (4,2) مليون دولار، توزعت بحسب نوع المتطلب إلى (1,8) مليون دولار لإعادة

بناء ما تم تدميره من مباني القطاع، و(1,4) مليون دولار لتوفير تجهيزات آلية خاصـــة به، و(643) ألف دولار قيمة إصلاح وترميم المباني والمنشآت المتضررة من القطاع، و(130) ألف دولار لتوفير الأثاث والتجهيزات المكتبية، و(113) ألف دولار لتوفير مولدات الطاقة الكهربائية، و(79) ألف دولار لتوفير وسائل نقل، و(24) ألف دولار لتأهيل وتدريب القوى البشرية العاملة في هذا القطاع.

16-قطاع الشباب والرياضة:

جدول رقم (53-2) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الشباب والرياضة حسب نوع المتطلب

المتطلب	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار
إعادة بناء	2,914,989,000	388,652
إصلاح وترميم	1,873,080,000	2,497,440
تجهيزات آلية	497,814,900	663,753
مولدات طاقة	19,800,000	26,400
وسائل نقل	297,000,000	396,000
تأهيل وتدريب	27,500,000	36,666
أثاث	121,110,000	161,480
الإجمالي	5,751,293,900	4,170,392

يتبين من الجدول السابق أن قيمة متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الشباب والرياضة بلغت (4,1) مليون دولار، توزعت بحســب نوع المتطلب إلى: (2,4) مليون دولار قيمة إصــلاح وترميم ما تدمر من مبان ومنشـــآت، و(663) ألف دولار قيمة توفير تجهيزات آلية، و(396) قيمة توفير وسائل نقل، و(388) ألف دولار قيمة إعادة بناء المباني التي تدمرت خلال سنوات الحرب الماضـــية، و(161) ألف دولار قيمة توفير أثاث، و(36) ألف دولار قيمة تأهيل وتدريب للقوى البشرية في القطاع، و(26) ألف دولار قيمة توفير مولدات طاقة كهربائية.

17-قطاع المالية والبنوك:

جدول رقم (2-54) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع المالية والبنوك حسب نوع المتطلب

المتطلب	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار
بناء جديد	440,000,000	586,666
إصلاح وترميم	886,073,805	1,044,594
تجهيزات آلية	6,741,949,828	6,357,700
مولدات طاقة	329,105,443	300,731
وسائل نقل	943,867,797	1,513,881
تأهيل وتدريب	70,770,150	462,716
أثاث	520,391,774	1,482,144
مصعد	224,103,000	201,300
الإجمالي	10,156,261,797	11,949,732

يتضح من الجدول السابق أن قيمة متطلبات التعافي والتطوير لقطاع المالية والبنوك في المحافظة بلغت (11,9) مليون دولار، توزعت بحسب نوع المتطلب إلى (6,3) مليون دولار لتوفير تجهيزات آلية يحتاج إليها القطاع، و(1,5) مليون دولار لتوفير وسائل نقل، و(1,4) مليون دولار لتوفير أثاث وتجهيزات مكتبية، ومليون دولار لإصلاح وترميم المباني والمنشآت التي تعرضت لأضرار خلال سنوات الحرب، و(462) ألف دولار قيمة تأهيل وتدريب القوى البشرية العاملة في هذا القطاع، و(300) ألف دولار قيمة توفير مولدات طاقة كهربائية، و(201) ألف دولار لتوفير مصعد.

18- قطاع الإدارة العامة:

جدول رقم (2-55) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الادارة العامة حسب نوع المتطلب

نوع المتطلب	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار
بناء جديد	550,000,000	550,000
إعادة بناء	1,942,455,350	1,882,455
إصلاح وترميم	2,723,526,279	2,385,989
تجهيزات الية	2,526,737,242	2,426,688
مولدات طاقة	567,682,500	548,900
وسائل نقل	2,426,981,040	2,204,525
تأهيل وتدريب	873,429,370	726,958
أثاث	1,402,220,960	1,321,824
سلع مخزنة	66,301,400	65,673
الإجمالي	13,079,334,140	12,113,012

يتبين من الجدول الســـابق أن قيمة متطلبات التعافي والتطوير لقطاع الإدارة العامة (12,1) مليون دولار، توزعت بحســـب متطلب التعافي والتطوير إلى: (2,4) مليون دولار قيمة توفير تجهيزات آلية لوحدات هذا القطاع، و(2,3)مليون دولار قيمة إصـلاح وترميم المباني التي تعرضـــت للتدمير الجزئي، و(2,2) مليون دولار قيمة توفير وســـائل نقل، و(1,8) مليون دولار قيمة إعادة بناء مبان تدمرت بســـبب الحرب، و(1,3) مليون دولار قيمة توفير أثاث، و(726) ألف دولار قيمة تأهيل وتدريب القوى العاملة في وحدات هذا القطاع، و(550) مليون دولار قيمة إنشـاء مباني جديدة يحتاجها هذا القطاع، و(548) ألف دولار شـراء وتوفير مولدات طاقة كهربائية، و(65) ألف دولار قيمة توفير سلع مخزنة.

19- قطاع الإسكان ومخيمات النازحين:

جدول رقم (56-2) يبين متطلبات التعافي والتطوير لقطاع السكان ومخيمات النازحين حسب نوع المتطلب

نوع المتطلب	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار
بناء جديد	220,000,000	366,666
تجهيزات آلية	55,000,000	91,666
مولدات طاقة	16,500,000	27,500
وسائل نقل	33,000,000	55,000
تأهيل وتدريب	200,200,000	333,666
أثاث	88,000,000	146,666
الإجمالي	612,700,000	1,021,165

يتضـــح من الجدول الســـابق أن قيمة متطلبات التعافي والتطوير في قطاع الإســـكان ومخيمات النازحين بلغت مليون دولار، توزعت بحســـب نوع متطلب التعافي إلى: (366) ألف دولار قيمة تشـييد مبان جديدة، و(333) ألف دولار قيمة تأهيل وتدريب القوى العاملة في هذا القطاع، و(146) ألف دولار قيمة توفير أثاث وتجهيزات مكتبية، و(91) ألف دولار قيمة توفير تجهيزات آلية، و(55) ألف دولار لشـراء وتوفير وسـائل نقل، و(27) ألف دولار لشـراء مولدات طاقة كهربائية.

الفصل الثالث:

إجمالي الأضرار والخسائر المادية والبشرية ومتطلبات التعافي والتطوير للوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة في المحافظة بحسب القطاع

أولا: قيمة الأضرار في الوحدات الإدارية والاقتصادية خلال المدة 2015-2020م بحسب القطاع

بلغت قيمة الأضرار الناجمة عن الحرب والحصار في الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة في المحافظة (514,609,721) مليون دولار، موزعة على النحو التالي:

- **توزيع تكلفة الأضرار بحسب القطاع:**

توزعت تكاليف الأضرار التي تعرضت لها القطاعات المختلفة بنسب متفاوتة من قطاع إلى آخر كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (1-3) يبين قيمة الأضرار في الوحدات الإدارية والاقتصادية للدولة خلال الفترة 2015 - 2020م حسب القطاع

م	القطاع	قيمة الضرر بالريال		قيمة الضرر بالدولار		ترتيب القطاع
		عدد	%	عدد	%	
1	التعليم	54,498,936,236	30.2%	81,262,135	15.8%	3
2	الصحة	4,925,601,241	2.7%	16,311,030	3.2%	9
3	الطاقة	13,074,502,012	7.3%	36,767,473	7.1%	5
4	المياه	8,782,533,494	4.9%	35,041,723	6.8%	6
5	التجارة	955,283,982	0.5%	2,581,754	0.5%	15
6	الاتصالات	34,032,741,124	18.9%	135,895,754	26.4%	1
7	النقل	10,963,434,000	6.1%	43,853,020	8.5%	4
8	الأمن والعدالة (الحماية الاجتماعية)	20,778,613,513	11.5%	83,865,010	16.3%	2
9	الصناعة	8,633,726,313	4.8%	22,364,606	4.3%	8
10	السياحة	14,247,588,500	7.9%	32,547,998	6.3%	7
12	الثروة السمكية	553,486,850	0.3%	1,672,471	0.3%	17
13	البيئة	1,987,405,015	1.1%	5,666,292	1.1%	10
14	البناء والتشييد	989,807,400	0.5%	1,829,146	0.4%	16
15	القوى العاملة	166,718,500	0.1%	508,242	0.1%	18
16	الإعلام والثقافة	946,778,149	0.5%	3,754,987	0.7%	11
17	الشباب والرياضة	2,379,420,000	1.3%	3,645,478	0.7%	13
18	المالية والبنوك	994,137,719	0.6%	3,696,831	0.7%	12
19	الإدارة العامة	1,305,713,032	0.7%	3,345,771	0.7%	14
	الإجمالي	180,216,427,080	100.0%	514,609,721	100.0%	

تشير البيانات السابقة إلى أن قطاع الاتصالات احتل الترتيب الأول من بين القطاعات المختلفة؛ إذ بلغت قيمة الأضرار التي تعرض لها هذا القطاع (135) مليون دولار، وهي تمثل

نسـبة26% من إجمالي قيمة الأضـرار في جميع القطاعات، يليه في الترتيب الثاني قطاع الأمن والعدالة(الحماية الاجتماعية) بقيمة (83) مليون دولار بنسبة 16%، وجاء قطاع التعليم في الترتيب الثالث بقيمة (81) مليون دولار بنسـبة 16%، وقطاع النقل في الترتيب الرابع بقيمة (43) مليون دولار بنسـبة 9%، وقطاع الطاقة في الترتيب الخامس بقيمة (36) مليون دولار بنسـبة 7%، وقطاع المياه في الترتيب السـادس بقيمة (35) مليون بنسـبة 6,8%، وقطاع السـياحة في الترتيب السـابع بقيمة (32) مليون دولار ونسبة 6,3%، وقطاع الصناعة في الترتيب الثامن بقيمة (22) مليون دولار بنسـبة4,3%، وقطاع الصـحة في الترتيب التاسـع بقيمة (16) مليون دولار بنسـبة 3,2%، فيما تراوحت قيمة الأضـرار في بقية القطاعات بين (5) مليون دولار و(508) ألف دولار بنسبة 1% فأقل، شـمل ذلك قطاعات البيئة، والإعلام والثقافة، والمالية والبنوك، والشباب والرياضة، والإدارة العامة، والتجارة، والبناء والتشييد، والثروة السمكية، والقوى العاملة.

شكل (1-3) يبين التوزيع النسبي لقيمة الأضرار بحسب القطاع

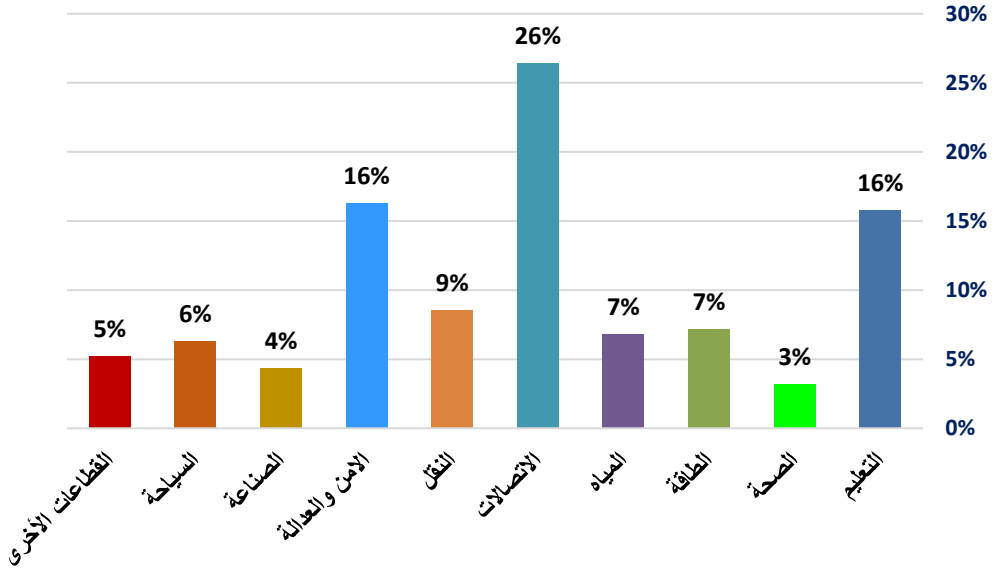

- **توزيع قيمة الأضرار بحسب نوع الضرر:**

جدول رقم (2-3) يبين قيمة الأضرار في الوحدات الادارية والاقتصادية حسب نوعية الضرر

م	نوعية الضرر	قيمة الضرر بالريال	قيمة الضرر بالدولار	الترتيب بحسب قيمة نوعية الضرر
1	أضرار مبان	106,248,874,001	255,223,516	1
2	تدمير أو ضياع تجهيزات آلية	26,277,144,455	83,300,626	3
3	تدمير أو ضياع سلع مخزنة	30,240,545,547	117,598,221	2
4	تدمير أو ضياع أثاث	2,654,566,814	9,050,209	5
5	تدمير أو ضياع وسائل نقل	9,480,018,263	28,417,153	4
6	تدمير أو ضياع مولدات طاقة	681,528,000	2,656,425	8
7	حاويات نفايات (براميل قمامة)	150,000,000	428,571	11
8	منظومة كهرباء الآبار	321,250,000	1,285,000	9
9	آبار مياه وتجهيزاتها	255,000,000	1,020,000	10
10	محرقة تابعة للمحجر	87,500,000	350,000	12
11	مزرعة تابعة للمحجر	50,000,000	200,000	13
12	معدات وتجهيزات خدمية	1,755,000,000	7,020,000	7
13	تدمير البنية التحتية البحرية	2,015,000,000	8,060,000	6
	الإجمالي	180,216,427,080	514,609,721	

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن الأضرار التي تعرضت لها المباني احتلت الترتيب الأول من حيث نوعية الأضـــرار الناجمة عن الحرب؛ إذ بلغت قيمة أضـــرار المباني(255) مليون دولار، تليها في الترتيب الثاني تدمير أو ضـياع سـلع مخزنة بقيمة (117) مليون دولار، وجاء في الترتيب الثالث تدمير أو ضـياع تجهيزات آلية بقيمة (83) مليون دولار، أما في الترتيب الرابع فقد جاءت الأضـرار المتعلقة بتدمير أو ضـياع وسـائل النقل بقيمة (28) مليون دولار، وفي الترتيب الخامس تدمير أو ضـياع أثاث بقيمة (5) مليون دولار، وجاءت في الترتيب السـادس الأضـرار المتعلقة بتدمير البنية التحتية البحرية في ميناء المخا بقيمة (8) مليون دولار، وفي الترتيب الســـابع الأضـــرار المتمثلة بتدمير أو ضـــياع المعدات والتجهيزات الخدمية بقيمة(7) مليون دولار، فيما تراوحت قيمة نوعية الأضـــرار الأخرى ما بين (2,6) مليون دولار و(200) ألف دولار، شـــمل ذلك تدمير أو ضـــياع مولدات طاقة كهربائية، والتدمير الكلي أو الجزئي لمنظومات كهرباء الآبار، وتدمير بعض آبار المياه والتجهيزات المتعلقة بها، وتدمير أو ضياع حاويات النفايات (براميل القمامة)، وتدمير محرقة ومزرعة تابعتين للمحجر الصحي في ميناء المخا.

شكل (2-3) يبين قيمة الأضرار بحسب نوعية الضرار

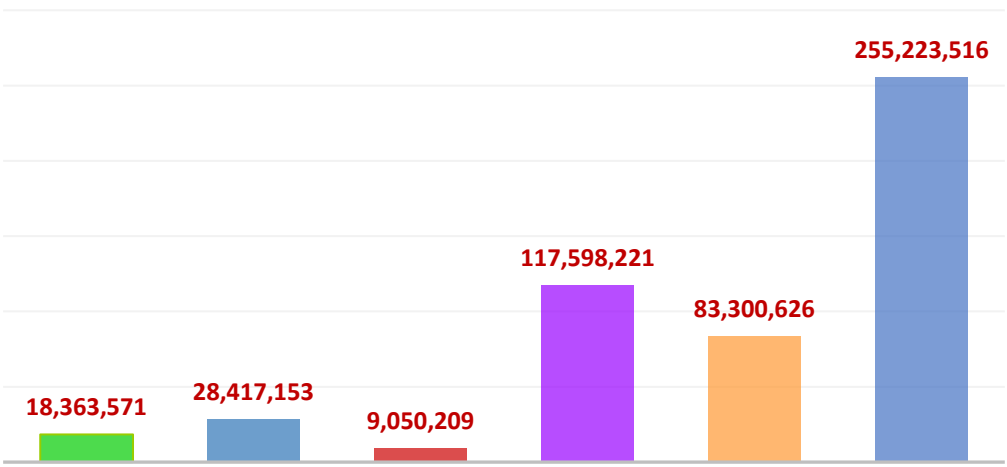

تظهر البيانات السابقة المتعلقة بإجمالي تكاليف الأضرار في القطاعات المختلفة من ناحية، وبحسب نوعية الأضرار من ناحية أخرى؛ حجم الدمار الكبير الذي لحق بالأصول المادية للمكاتب الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة، شمل ذلك المباني والبنية التحتية، والتجهيزات الآلية والسلع المخزنة والأثاث وسائل النقل ومولدات الطاقة الكهربائية، وحاوية النفايات، ومنظومات الكهرباء الخاصة بآبار المياه ، وآبار المياه وتجهيزاتها، ومعدات التجهيزات الخدمية...إلخ، وذلك مقارنة بوضعها في فترة ما قبل الحرب والحصار، هو ما أثر سلبا في أداء هذه المكاتب والوحدات لمهامها ووظائفها وفي تقديم الخدمات العامة للسكان في المحافظة.

ثانيًا: توزيع قيمة الخسائر بحسب القطاعات خلال الفترة 2015-2020م:

بلغت قيمة الخسائر التي منيت بها الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة في المحافظة بسبب الحرب والحصار خلال المدة 2015 - 2020م بحسب القطاعات (2,1) مليار دولار أمريكي، موزعة على النحو التالي:

- **توزيع حجم الخسائر بحسب القطاع:**

جدول رقم (3-3) يبين توزيع قيمة خسائر الوحدات الإدارية والاقتصادية خلال الفترة 2015 - 2020م بحسب القطاع

م	القطاع	قيمة الخسارة بالريال		قيمة الخسارة بالدولار		الترتيب
		عدد	%	عدد	%	
1	التعليم	51,342,145,581	5.6%	113,292,868	5.4%	6
2	الصحة	9,402,909,660	1.0%	21,887,977	1.0%	10
3	الطاقة	124,523,994,158	13.7%	258,142,970	12.3%	3
4	المياه	10,832,462,034	1.2%	24,805,615	1.2%	9
5	التجارة	1,195,137,312	0.1%	4,430,723	0.2%	13
6	الاتصالات	40,981,384,552	4.5%	160,823,010	7.7%	5
7	النقل	54,915,561,218	6.0%	110,875,649	5.3%	7
8	الأمن والعدالة (الحماية الاجتماعية)	45,748,099,546	5.0%	61,008,719	2.9%	8
9	الصناعة	102,527,905,000	11.3%	302,511,053	14.4%	2
10	السياحة	218,262,070	0.0%	500,664	0.024%	17
11	الثروة السمكية	1,046,657,000	0.1%	1,046,657	0.050%	16
12	البيئة	4,176,509,652	0.5%	16,604,015	0.8%	11
13	البناء والتشييد	2,945,750,525	0.3%	5,965,350	0.3%	12
14	القوى العاملة	530,509,182	0.1%	1,259,947	0.1%	15
15	الإعلام والثقافة	162,120,000	0.0%	400,977	0.019%	18
16	الشباب والرياضة	2,728,710,000	0.3%	3,638,280	0.2%	14
17	المالية والبنوك	387,574,075,211	42.6%	833,023,524	39.7%	1
18	الإدارة العامة	68,933,098,315	7.6%	180,434,696	8.6%	4
	الإجمالي	909,785,291,016	100.0%	2,100,652,695	100.0%	

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن قطاع المالية والبنوك احتل الترتيب الأول بين القطاعات من حيث الخسارة التي تعرض لها، حيث بلغت قيمة الخسارة في هذا القطاع (833) مليون دولار مثلت نسبة 40% من قيمة الخسائر في جميع القطاعات، يليه في الترتيب الثاني قطاع الصناعة بقيمة (302) مليون دولار بنسبة 14%، وجاء قطاع الطاقة في الترتيب الثالث بقيمة (258) مليون دولار

بنسـبة 12%، وقطاع الإدارة العامة في الترتب الرابع بقيمة (180) مليون دولار بنسـبة 9%، وقطاع الاتصـالات في الترتيب الخامس بقيمة (160) مليون دولار ونسـبة 8%، وقطاع التعليم في الترتيب السادس بقيمة (113) مليون دولار ونسبة 5%، وقطاع النقل في الترتب السابع بقيمة(110) مليون دولار بنسبة 5%، وقطاع الأمن والعدالة (الحماية الاجتماعية) في الترتيب الثامن بقيمة (61) مليون دولار بنسـبة 3%، وقطاع المياه في الترتيب التاسـع بقيمة(24) مليون دولار بنسـبة 1%، وقطاع الصحة في الترتيب العاشر بقيمة (21) مليون دولار بنسبة 1%، فيما تراوحت قيمة الخسارة في بقية القطاعات بين (16) مليون دولار و(400) ألف دولار وبنسـبة أقل من1%، شـاملا قطاعات: البيئة، والبناء والتشييد، والتجارة، والشباب والرياضة، والقوى العاملة، والثروة السمكية، السياحة، والإعلام والثقافة.

شكل (3-3) توزيع قيمة الخسائر بحسب القطاع

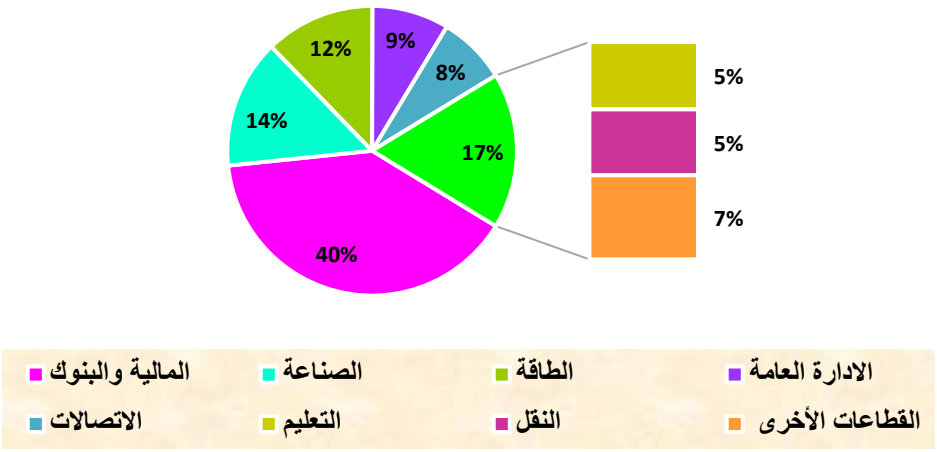

- **توزيع قيمة الخسائر حسب نوع الخسارة.**

توزعت قيمة الخسائر التي تعرضت لها الوحدات الإدارية والاقتصادية للدولة حسب نوعية الخسارة على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم (4-3) يبين قيمة الخسارة التي منيت بها الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة حسب نوع الخسارة

م	نوع الخسارة	قيمة الخسارة بالريال	قيمة الخسارة بالدولار	الترتيب بحسب قيمة الخسارة
1	تراجع في الإنتاج	99,236,976,482	205,662,456	3
2	زيادة في التكاليف	18,464,751,828	41,289,602	5
3	انخفاض الإيرادات	660,779,552,852	1,556,940,334	1
4	انخفاض الميزانية	104,564,096,764	233,452,611	2
5	تراجع في تمويل المشاريع	26,739,913,090	63,307,691	4
	الإجمالي	909,785,291,016	2,100,652,695	

تشير بيانات الجدول السابق المتعلق بتوزع قيمة الخسائر التي تعرضت لها الوحدات الإدارية والاقتصادية بحسب نوعية الخسارة إلى أن قيمة الخسائر المتمثلة بانخفاض الإيرادات التي كانت تتوافر عليها الوحدات الإدارية والاقتصادية في القطاعات المختلفة احتلت المرتبة الأولى بقيمة (1,5) مليار دولار من بين بقية الخسائر، وهو ما يشير إلى حجم الخسائر الكبيرة التي منيت بها هذه الوحدات بسبب الحرب والحصار، في حين جاء انخفاض الميزانية في الوحدات الإدارية والاقتصادية في الترتيب الثاني من حيث نوعية الخسائر بقيمة (233) مليون دولار، وجاءت الخسائر المتعلقة بتراجع الإنتاج في بعض القطاعات في الترتيب الثالث بقيمة (205) مليون دولار، أما الخسائر المتمثلة بالتراجع في تمويل المشاريع الخدمية والتنموية فقد جاءت في الترتيب الرابع بقيمة (63) مليون دولار، فيما احتلت الخسائر المتعلقة بزيادة التكاليف التي فرضتها ظروف الحرب على الوحدات الإدارية والاقتصادية لأداء أعمالها في الترتيب الخامس بقيمة (41) مليون دولار.

شكل (4-3) توزيع الخسائر بحسب نوع الخسارة

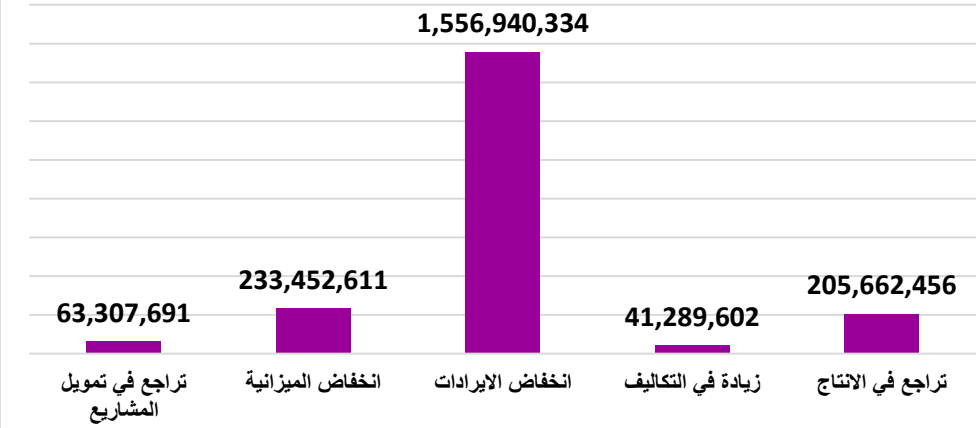

تظهر البيانات السابقة المتعلقة بإجمالي الخسائر التي منيت بها القطاعات المختلفة - وبحسب نوعية الخسارة على مستوى جميع القطاعات- إلى التغيرات التنموية الكبيرة الناتجة عن الحرب والحصار التي تعرضت لها القطاعات المختلفة خلال السنوات الماضية، شمل ذلك التراجع في الإنتاج في بعض الوحدات الاقتصادية التي شملتها الدراسة، وزيادة التكاليف التي فرضتها ظروف الحرب لإعادة تشغيل وعمل المكاتب والوحدات الإدارية والاقتصادية في القطاعات المختلفة، وانخفاض الإيرادات التي كانت هذه الوحدات تتحصل عليها، وانخفاض في الميزانية الحكومية التي كانت تتحصل عليها هذه الوحدات، علاوة على التراجع في تمويل العديد من المشاريع التنموية التي تقوم بعض الوحدات بتنفيذها كالصندوق الاجتماعي للتنمية في مديريات المحافظة المختلفة.

ثالثًا: الخسائر البشرية في الوحدات الإدارية والاقتصادية خلال المدة 2015-2020م.

تنوعت الخسائر البشرية التي تعرضت لها الوحدات الإدارية والاقتصادية في المحافظة بسبب الحرب والحصار خلال الفترة 2015 - 2020م، بحيث شملت هذه الخسائر الوفاة بسبب الحرب والحصار، والنزوح إلى أماكن ومناطق داخل المحافظة أو خارجها، وتعرض بعض الموظفين والعاملين في الوحدات والقطاعات المختلفة لإعاقات بدنية مختلفة، والهجرة إلى مناطق أخرى داخل اليمن أو إلى بلدان خارجية، علاوة على انتقال الموظفين في بعض هذه القطاعات للعمل في مجالات عمل أخرى.

- **توزيع الخسائر البشرية بحسب القطاع.**

جدول رقم (5-3) يبين التوزيع العددي والنسبي للخسائر البشرية بحسب القطاع

	اسم القطاع	الإجمالي	نسبة %	الترتيب
1	التعليم	6,058	49.4%	1
2	الصحة	358	2.9%	7
3	الطاقة	521	4.2%	6
4	المياه	62	0.5%	15
5	التجارة	143	1.2%	12
6	الاتصالات	66	0.5%	14
7	النقل	224	1.8%	11
8	الأمن والعدالة (الحماية الاجتماعية)	231	1.9%	10
9	الصناعة	345	2.8%	8
10	السياحة	49	0.4%	16
11	الثروة السمكية	33	0.3%	17
12	البيئة	1,889	15.4%	2
13	البناء والتشييد	531	4.3%	5
14	القوى العاملة	320	2.6%	9
15	الإعلام والثقافة	95	0.8%	13
16	الشباب والرياضة	28	0.2%	18
17	المالية والبنوك	602	4.9%	4
18	الإدارة العامة	707	5.8%	3
	الإجمالي	12,262	100.0%	

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن قطاع التعليم احتل الترتيب الأول بين القطاعات، حيث بلغت الخسائر البشرية فيه (6,058) موظفا بنسبة 49% من إجمالي الخسائر البشرية في جميع القطاعات، يليه في الترتيب الثاني قطاع البيئة بمقدار (1,889) موظفا بنسبة 15%، وجاء في الترتيب

الثالث قطاع الإدارة العامة بمقدار (707) موظفين بنسبة 6%، وقطاع المالية والبنوك في الترتيب الرابع بعدد (602) موظفين بنسبة 5%، وفي الترتيب الخامس قطاع البناء والتشييد بعدد (531) موظفا بنسبة 4%، وفي الترتيب السادس قطاع الطاقة بعدد (521) موظفا بنسبة 4%، وجاء في الترتيب السابع قطاع الصحة بعدد(358) بنسبة 3%، وفي الترتيب الثامن قطاع الصناعة بعدد (345) موظفا بنسبة 3%، وفي الترتيب التاسع قطاع القوى العاملة بعدد (320) موظفا بنسبة 3%، فيما تراوحت الخسائر البشرية في بقية القطاعات بين (231- 28) موظفا، وقد جاءت الخسائر البشرية في بقية القطاعات بنسبة أقل من 2%.

وتشير البيانات إلى أن الخسائر البشرية تركزت بدرجة أساسية في قطاع التعليم، حيث مثلت الخسائر البشرية في هذا القطاع حوالي النصف من إجمالي الخسائر البشرية في مختلف القطاعات، يليه قطاع البيئة؛ إذ تصل الخسائر البشرية في هذين القطاعين إلى 65%، في حين تمثل بقية القطاعات الأخرى وعددها 16 قطاعا نسبة 35% من إجمالي الخسائر البشرية.

شكل (3-5) التوزيع النسبي للخسائر البشرية بحسب القطاع

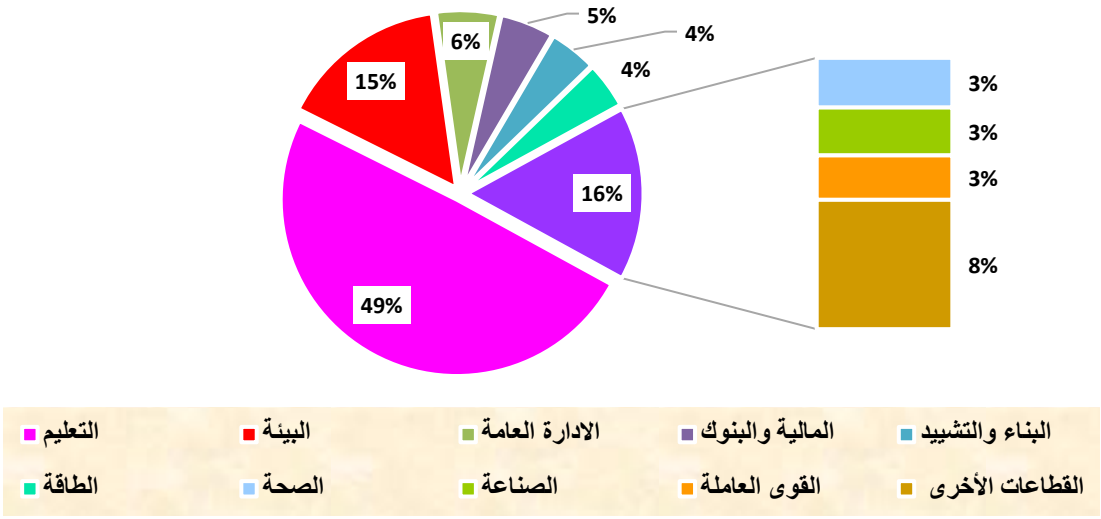

- **توزيع الخسائر البشرية بحسب نوع الخسارة:**

جدول رقم (6-3) يوضح التوزيع العددي والنسبي للخسائر البشرية بحسب نوعية الخسارة والقطاع

نوعية الخسارة	وفاة بسبب الحصار	نزوح	إعاقة	هجرة داخلية	هجرة خارجية	الانتقال إلى عمل آخر	الإجمالي
العدد	1,636	9,877	148	298	289	14	12,262
النسبة	13,3	80,54	1,2	2,43	2,35	0,12	100

يظهر توزيع الخسائر البشرية على القطاعات بحسب نوع الخسارة البشرية أن معظمها تمثلت في نزوح كثير من الموظفين والعاملين في القطاعات المختلفة إلى مناطق أخرى في المحافظة أو إلى محافظات أخرى؛ وذلك بسبب أحداث الحرب والحصار في المحافظة، بحيث بلغ عدد النازحين(9,877) شخصا يمثلون نسبة 80,5% من إجمالي الخسائر البشرية في جميع القطاعات، يليهم في المرتبة الثانية حالات الوفاة (1,636) موظفا بنسبة 13,3% في جميع القطاع، في حين بلغ عدد الذين هاجروا إلى مناطق أخرى داخل اليمن (289) شخصا يمثلون نسبة 2,6%، وبلغ عدد الذين هاجروا إلى خارج البلاد(289) شخصا يمثلون نسبة 2,4%، كما بلغ عدد الذين تعرضوا لإعاقات حالت دون استمرارهم في القيام بأعمالهم (148) فردا يمثلون نسبة 1,2% من إجمالي الخسائر البشرية.

شكل (6-3) التوزيع النسبي للخسائر البشرية بحسب القطاع

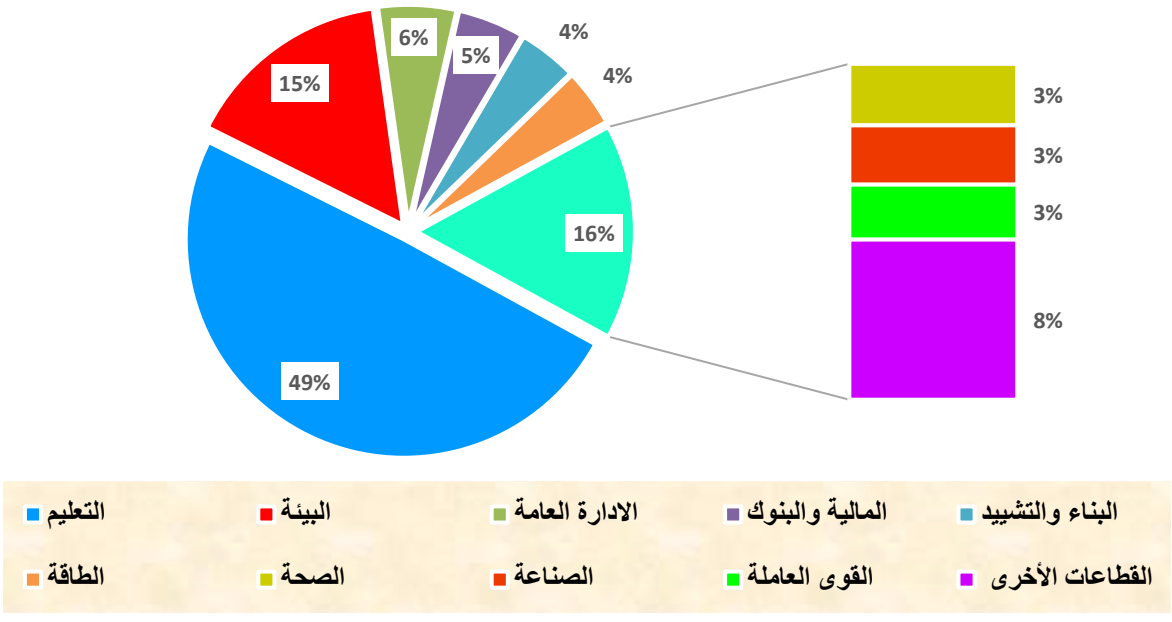

- **توزيع الخسائر البشرية بحسب نوع الخسارة والقطاع**

جدول رقم (7-3) يبين التوزيع العددي والنسبي للخسائر البشرية بحسب القطاع والخسارة البشرية خلال المدة 2015 - 2020م

م	القطاع	وفاة بسبب الحصار		نزوح		إعاقة		هجرة داخلية		هجرة خارجية		الانتقال إلى عمل آخر		الإجمالي		الترتيب
		ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	
1	التعليم	883	54.0	4,725	47.8	20	13.5	157	52.7	268	92.7	5	35.7	6,058	49.4	1
2	الصحة	3	0.2	352	3.6	2	1.4	1	0.3	.	.	.	.	358	2.9	7
3	الطاقة	207	12.7	314	3.2	.	.	.	.	.	.	.	.	521	4.2	6
4	المياه	21	1.3	41	0.4	.	.	.	.	.	.	.	.	62	0.5	15
5	التجارة	11	0.7	132	1.3	.	.	.	.	.	.	.	.	143	1.2	12
6	الاتصالات	7	0.4	57	0.6	1	0.7	1	0.3	.	.	.	.	66	0.5	14
7	النقل	40	2.4	118	1.2	.	.	61	20.5	5	1.7	.	.	224	1.8	11
8	الأمن والعدالة	157	9.6	70	0.7	1	0.7	.	.	3	1.0	.	.	231	1.9	10
9	الصناعة	35	2.1	306	3.1	.	.	.	.	4	1.4	.	.	345	2.8	8
10	السياحة	12	0.7	36	0.4	1	0.7	.	.	.	.	.	.	49	0.4	16
12	الثروة السمكية	.	.	33	0.3	.	.	.	.	.	.	.	.	33	0.3	17
13	البيئة	.	.	1,860	18.8	29	19.6	.	.	.	.	.	.	1,889	15.4	2
14	البناء والتشييد	83	5.1	448	4.5	.	.	.	.	.	.	.	.	531	4.3	5
15	القوى العاملة	25	1.5	251	2.5	43	29.1	.	.	1	0.3	.	.	320	2.6	9
16	الإعلام والثقافة	2	0.1	93	0.9	.	.	.	.	.	.	.	.	95	0.8	13
17	الشباب والرياضة	5	0.3	23	0.2	.	.	.	.	.	.	.	.	28	0.2	18
18	المالية والبنوك	29	1.8	486	4.9	7	4.7	66	22.1	7	2.4	7	50.0	602	4.9	4
19	الإدارة العامة	116	7.1	532	5.4	44	29.7	12	4.0	1	0.3	2	14.3	707	5.8	3
	الإجمالي	1,636	100.0	9,877	100.0	148	100.0	298	100.0	289	100.0	14	100.0	12,262	100.0	

أما فيما يتعلق بتوزيع الخسائر البشرية بحسب نوع الخسارة والقطاع فيتبين ما يلي:

- كانت الخسائر البشرية المتمثلة بوفاة الموظفين بسبب الحرب والحصار هي الأعلى في قطاع التعليم بنسبة 54%، يليه قطاع الطاقة بنسبة 13%، ثم قطاع الأمن والعدالة بنسبة 10%، ثم قطاع الإدارة العامة بنسبة 7%، ثم قطاع البناء والتشييد بنسبة 5%، فيما كانت الخسارة البشرية بسبب الوفاة بنسبة 2% فأقل في بقية القطاعات.

- تركزت الخسائر البشرية المتمثلة بنزوح الموظفين بدرجة أساسية في قطاع التعليم بنسبة 48%، يليه قطاع البيئة بنسبة 19%، فالإدارة العامة بنسبة 5%، فقطاع البنوك، فقطاع البناء والتشييد بنسبة 5 % لكل منهما، ثم بقية القطاعات بنسبة 3% فأقل.
- تركزت الخسائر البشرية المتمثلة بتعرض الموظفين والعاملين للإعاقة بسبب الحرب بدرجة أساسية في قطاع الإدارة العامة بنسبة 30%، وقطاع القوى العاملة بنسبة 29%، وقطاع البيئة 20%، وقطاع التعليم بنسبة 14%.
- تركزت الخسائر البشرية المتمثلة في الهجرة الداخلية في قطاع التعليم بنسبة 53%، يليه قطاع المالية والبنوك بنسبة 22%، فقطاع النقل بنسبة 21%، فالإدارة العامة بنسبة 4%.
- تركزت معظم الخسائر البشرية المتمثلة في الهجرة الخارجية في قطاع التعليم بنسبة 93%، ومن أساتذة الجامعات، فيما توزعت بقية النسبة على بعض القطاعات الأخرى مثل: المالية والبنوك، والصناعة، والأمن والعدالة.
- تركزت الخسائر البشرية المتمثلة في الانتقال إلى عمل آخر بدرجة أساسية في قطاع المالية والبنوك بنسبة 50%، ثم قطاع التعليم بنسبة 36%، فالإدارة العامة بنسبة 14%.

وتظهر البيانات السابقة المتعلقة بالخسائر البشرية التي لحقت بالمكاتب والوحدات الإدارية والاقتصادية أن معظم هذه الخسائر تمثل في نزوح الموظفين من هذه الوحدات، وفي وفاة بعضهم بسبب ظروف الحرب التي فرضت على القطاع الصحي، وهو ما أدى إلى تردي الأوضاع الصحية والخدمات التي كانت تقدمها المرافق الصحية، علاوة على ما فرضه الحصار من صعوبة نقل المرضى ووصولهم إلى المستشفيات داخل المحافظة أو خارجها، وذلك بسبب قطع الطرقات الرئيسية واللجوء إلى طرق فرعية ثانوية، ونقص الأدوية وصعوبة وصولها.

لقد أسهت الخسائر البشرية في زيادة الصعوبات التي تواجهها القطاعات المختلفة، لاسيما أنها تركزت في بعض القطاعات المرتبطة بالتنمية مثل: قطاع التعليم، وقطاع البيئة وبخاصة أعمال صندوق النظافة والتحسين، وهو ما أثر بصورة واضحة في إدارة الصندوق للنفايات الصلبة في المدينة والمراكز الحضرية مقارنة بفترة ما قبل الحرب، الأمر ذاته حدث فيما يتعلق بالخدمات العامة في بعض القطاعات الأخرى.

رابعًا: متطلبات التعافي والتطوير للوحدات الإدارية والاقتصادية بحسب القطاعات:

بلغ إجمالي قيمة متطلبات التعافي والتطوير للتغلب على آثار الحرب والحصـــار في الوحدات الإدارية والاقتصادية في مؤسسات الدولة بمحافظة تعز (1,6) مليار دولار، توزعت على النحو التالي:

- **توزيع قيمة متطلبات التعافي والتطوير حسب القطاعات:**

جدول رقم (8-3) يبين قيمة متطلبات التعافي والتطوير للوحدات الادارية والاقتصادية التي تضررت بسبب الحرب والحصار في المحافظة حسب القطاع

م	اسم القطاع	قيمة التعافي بالريال		قيمة التعافي بالدولار		الترتيب
		عدد	%	عدد	%	
1	التعليم	273,384,206,576	24.1%	413,064,915	25.6%	1
2	الصحة	48,857,078,540	4.3%	50,043,180	3.1%	8
3	الطاقة	193,073,214,590	17.0%	193,095,568	12.0%	4
4	المياه	78,631,027,800	6.9%	227,151,131	14.1%	3
5	التجارة	3,087,794,600	0.3%	3,087,796	0.2%	17
6	الاتصالات	116,643,784,234	10.3%	339,659,183	21.1%	2
7	النقل	117,805,572,000	10.4%	78,576,558	4.9%	6
8	الأمن والعدالة (الحماية الاجتماعية)	138,960,564,987	12.2%	145,341,909	9.0%	5
9	الصناعة	34,236,585,240	3.0%	28,530,488	1.8%	10
10	السياحة	36,787,601,492	3.2%	36,881,470	2.3%	9
11	الثروة السمكية	3,399,518,100	0.3%	3,399,518	0.2%	16
12	البيئة	6,460,804,609	0.6%	6,376,951	0.4%	13
13	البناء والتشييد	47,450,121,400	4.2%	50,142,719	3.1%	7
14	القوى العاملة	346,588,000	0.0%	346,588	0.0%	18
15	الإعلام والثقافة	4,619,692,515	0.4%	4,271,245	0.3%	14
16	الشباب والرياضة	5,751,293,900	0.5%	4,170,392	0.3%	15
17	المالية والبنوك	10,156,261,797	0.9%	11,949,732	0.7%	12
18	الإدارة العامة	13,079,334,140	1.2%	12,113,012	0.8%	11
19	السكان ومخيمات النازحين	612,700,000	0.1%	1,021,165	0.1%	19
	الإجمالي	1,134,558,969,520	100.0%	1,610,843,818	100.0%	

تشـير بيانات الجدول السـابق إلى أن قطاع التعليم بوحداته المختلفة احتل الترتيب الأول بين القطاعات من حيث قيمة متطلبات التعافي والتطوير بمبلغ قدره (413) مليون دولار تمثل نســبة 26% من قيمة متطلبات التعافي والتطوير للقطاعات البالغ عدد (19) قطاعا، يليه في الترتيب الثاني

قطاع الاتصـــالات بقيمة (339) مليون دولار تمثل نســـبة 21%، ثم قطاع المياه في الترتيب الثالث بقيمة(227) مليون دولار تمثل نسبة 14%، ثم قطاع الطاقة في الترتيب الرابع بقيمة (193) مليون دولار تمثـل نســـبـة 12% من متطلبـات التعـافي والتطوير، ثم قطـاع الأمن والعـدالـة (الحمـايـة الاجتماعية) في الترتيب الخامس بقيمة (145) مليون دولار تمثل نســـبة (9%) من إجمالي قيمة متطلبات التعافي والتطوير، وقد بلغت نسبة قيمة متطلبات التعافي والتطوير في القطاعات الخمسة السـابقة نســبة 69,8% من إجمالي قيمة التعافي والتطوير في مختلف القطاعات، في حين توزعت بقية قيمة متطلبات التعافي على بقية القطاعات، شـــاملة قطاع النقل بتكلفة (78) مليون دولار بنسـبة 5%، والصـحة بتكلفة (50) مليون دولار بنسـبة 3%، والبناء والتشـييد بتكلفة (50) مليون دولار بنسـبة 3%، والسـياحة بتكلفة (36) مليون دولار بنسـبة 2%، والصـناعة بتكلفة (28) مليون دولار بنسبة 2%، فيما تراوحت متطلبات التعافي والتطوير في بقية القطاعات بين (12) مليون دولار ومليون دولار بنســـبة أقل من 1% من إجمالي متطلبات التعافي والتطوير، شـــمل ذلك قطاعات: الإدارة العامة، والمالية والبنوك، والبيئة، والإعلام والثقافة، والشـــباب والرياضـــة، والثروة الســـمكية، والتجارة، والقوى العاملة، وأخيرا قطاع السكان ومخيمات النازحين.

شكل (7-3) التوزيع النسبي لقيمة متطلبات التعافي والتطوير بحسب القطاع

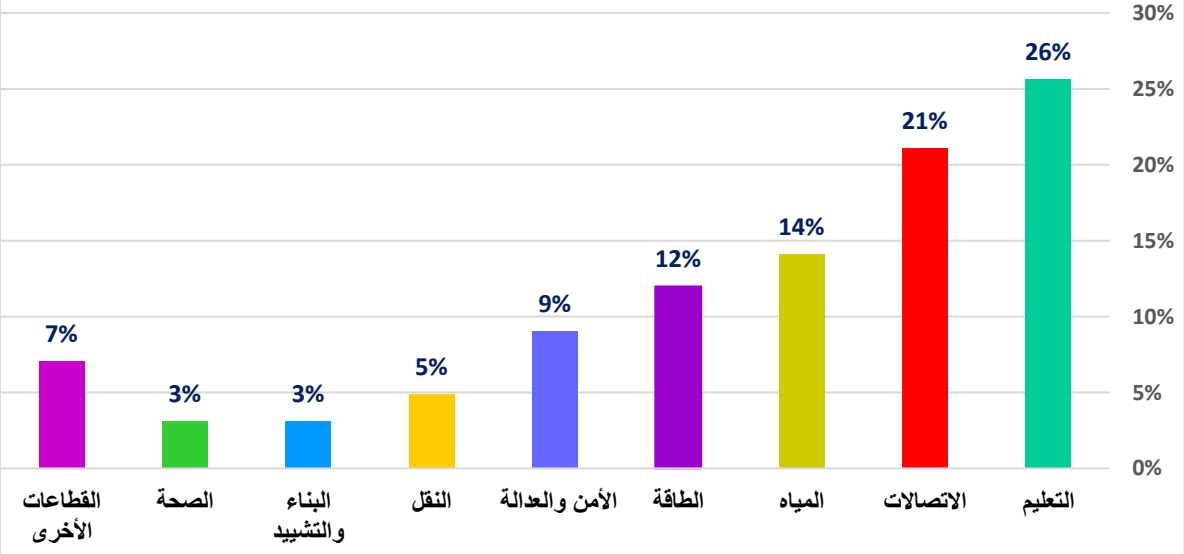

- **توزيع متطلبات التعافي والتطوير بحسب نوع المتطلب:**

جدول رقم (9-3) يبين متطلبات التعافي والتطوير للوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة حسب نوعية المتطلب

م	متطلب التعافي والتطوير	قيمة التعافي بالريال	قيمة التعافي بالدولار	الترتيب بحسب قيمة المتطلب
1	بناء جديد	5,916,190,592	6,289,697	14
2	إعادة بناء	388,472,688,006	428,650,133	1
3	إصلاح وترميم	113,686,896,313	101,473,124	5
4	تجهيزات آلية	225,683,010,245	322,930,689	2
5	مولدات طاقة	92,020,952,783	92,180,824	6
6	وسائل نقل	73,433,299,254	196,136,481	4
7	تأهيل وتدريب	12,922,503,265	14,603,691	11
8	أثاث	21,943,409,671	82,183,084	7
9	مصعد	224,103,000	201,300	24
10	تعويضات الأراضي	8,250,000,000	11,000,000	12
11	تكلفة الكادر البشري	16,629,381,901	47,512,520	8
12	سلع مخزنة	65,560,425,410	211,716,012	3
13	تغذية	871,398,000	1,161,864	21
14	وقود	1,116,500,000	1,364,000	20
15	نفقات تشغيلية	3,911,160,000	4,186,160	17
16	ملابس وأدوات	3,346,398,000	4,461,864	15
17	إيجارات	247,500,000	33,000	25
18	صيانة معدات	2,861,629,080	2,094,691	19
19	براميل قمامة	165,000,000	471,428	23
20	إعادة بناء المشاريع المدمرة	6,530,204,000	8,706,938	13
21	ترميم شوارع وطرقات	33,899,470,000	33,899,470	9
22	معدات شق	4,436,850,000	4,436,850	16
23	قاطرات بحرية وزوارق إرشاد	5,340,000,000	3,560,000	18
24	إضافة رصيفين وتجهيز حرم الميناء	46,500,000,000	31,000,000	10
25	معدات / ونش / كمبريشن / وحدة تجارب	590,000,000	590,000	22
	الإجمالي	1,134,558,969,520	1,610,843,818	

تشـير بيانات الجدول السـابق الخاص بنوعية متطلبات التعافي والتطوير للمكاتب والوحدات الإدارية والاقتصادية في القطاعات المختلفة إلى أن أبرز متطلبات التعافي والتطوير تمثلت في متطلب

" إعادة البناء" لما تم تدميره بسبب الحرب خلال السنوات السابقة، حيث احتل الترتيب الأول بين المتطلبات بقيمة (248) مليون دولار أمريكي، يليه في الترتيب الثاني متطلب توفير " التجهيزات الآلية " التي تحتاجها المكاتب والوحدات الإدارية والاقتصـــادية في مختلف القطاعات بقيمة (322) مليون دولار، وجاء متطلب توفير " السلع المخزنة" في الترتيب الثالث بقيمة (211) مليون دولار، أما في الترتيب الرابع فجاء متطلب توفير " وســـائل النقل" بقيمة (196) مليون دولار، وفي الترتيب الخامس متطلب " إصلاح وترميم" المنشآت والمباني التي تعرضت للتدمير بشكل جزئي بسبب الحرب بقيمة (101) مليون دولار، وجاء متطلب توفير " مولدات الطاقة الكهربائية ومنظومات الطاقة الشمسية في الترتيب السادس بقيمة(92) مليون دولار، وفي الترتيب السابع متطلب" توفير أثاث" تحتاج إليها المكاتب الحكومية والوحدات الإدارية بقيمة (82) مليون دولار، وجاء في الترتيب الثامن " تكلفة توفير الكادر البشـري " في جامعة تعز كرواتب لتعيين أساتذة في الجامعات خاصة بدلا عن الأســـاتذة الذين توفوا أو هاجروا أو لتعيين وتأهيل كادر تدريســـي عبر الإيفاد الداخلي والخارجي لتغطية العجز في الكادر التدريسي الذي تعاني منه بعض الكليات والأقسام العلمية فيها، أما في الترتيب التاسع فقد جاء متطلب " ترميم الشوارع والطرقات" بقيمة (33) مليون دولار، حيث أصبحت معظم الشوارع والطرقات بحاجة إلى إعادة تأهيل، يشمل ذلك الشوارع داخل المدينة أو الطرق الرئيسة التي تربط المحافظة بالمحافظات الأخرى، وفي الترتيب العاشر جاء متطلب إضافة رصـــيفين وتجهيز حرم ميناء المخا بقيمة(31) مليون ريال، فضـــلا عن متطلبات أخرى تحتاج إليها المكاتب والوحدات بحســـب حاجة هذه المكاتب والوحدات، وقد قدرت بقيمة (63) مليون دولار أمريكي.

شكل (8 -3) قيمة متطلبات التعافي والتطوير بحسب نوعية المتطلب

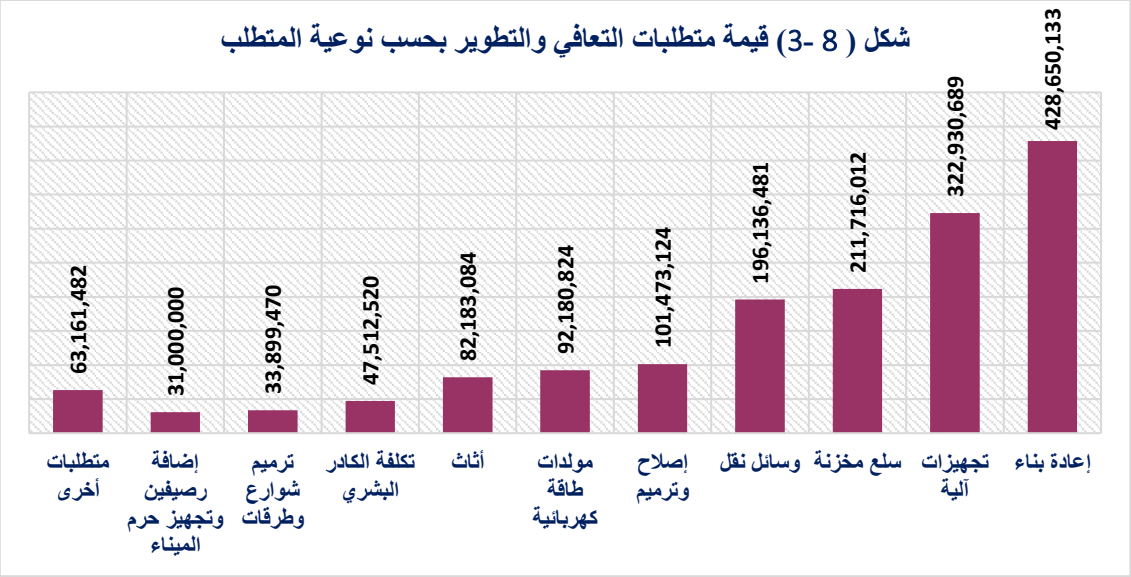

خامسًا: إجمالي حجم الأضرار والخسائر المادية والبشرية وقيمة متطلبات التعافي في الوحدات الإدارية والاقتصادية بمؤسسات الدولة في المحافظة:

- بلغت قيمة الأضرار التي تعرضت لها الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة في المحافظة بسبب الحرب والحصار خلال الفترة 2015 - 2020م (514,609,721) مليون دولار أمريكي.
- بلغت قيمة الخسائر التي تعرضت لها الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات لدولة في المحافظة بسبب الحرب والحصار خلال الفترة 2015 - 2020م (2,100,652,695) مليار دولار أمريكي.
- بلغت الخسائر البشرية للوحدات الإدارية والاقتصادية للدولة بسبب الحرب والحصار في محافظة تعز (12,262) موظفا.

جدول (10-3) يوضح قيمة الأضرار والخسائر في الوحدات الإدارية والاقتصادية للدولة بسبب الحرب والحصار خلال المدة 2015 - 2020م

م	البيان	القيمة بالريال	القيمة بالدولار
1	الأضرار	180,216,427,080	514,609,721
2	الخسائر	909,785,291,016	2,100,652,695
	الإجمالي	1,090,001,718,096	2,615,262,416

جدول رقم (11-3) التوزيع العددي للخسائر البشرية في الوحدات الإدارية والاقتصادية للدولة خلال المدة2015 - 2020م بحسب نوع الخسارة.

نوع الخسارة	وفاة بسبب الحصار	نزوح	إعاقة	هجرة داخلية	هجرة خارجية	الانتقال إلى عمل آخر	الإجمالي
العدد	1,636	9,877	148	298	289	14	12,262

شكل (3-9) التوزيع العددي للخسائر البشرية في الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة بالمحافظة.

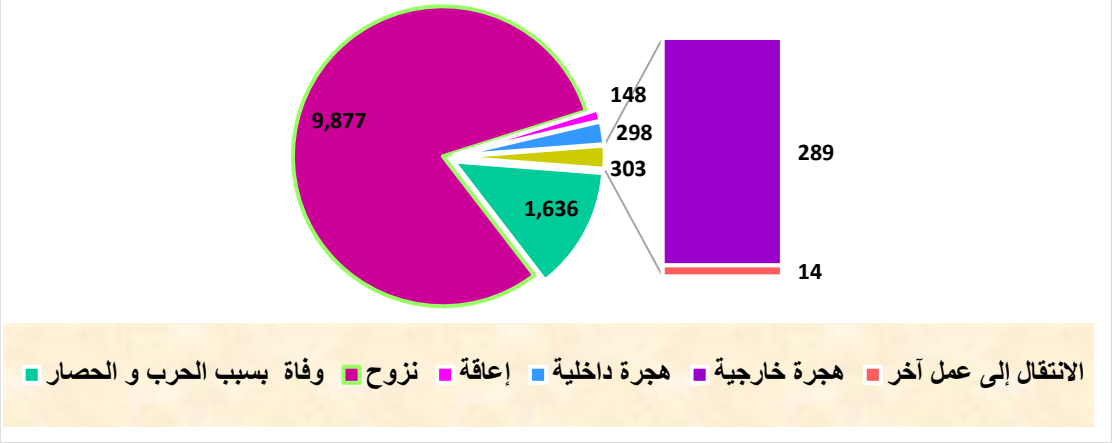

- بلغت قيمة متطلبات التعافي والتطوير لتجاوز آثار الحرب والحصـــار على الوحدات الإدارية والاقتصـــادية لمؤســـســـات الدولة في المحافظة وتطويرها (1,610,843,818) مليار دولار أمريكي.

جدول (3-12) يوضح قيمة متطلبات التعافي والتطوير للوحدات الإدارية والاقتصادية في مؤسسات الدولة بالمحافظة

البيان	القيمة بالريال	القيمة بالدولار
متطلبات التعافي والتطوير	1,134,558,969,520	1,610,843,818

شكل (3- 10) قيمة الأضرار والخسائر ومتطلبات التعافي والتطوير في الوحدات الإدراية والاقتصادية بمؤسسات الدولة خلال المدة 2015-2020 بالدولار الأمريكي

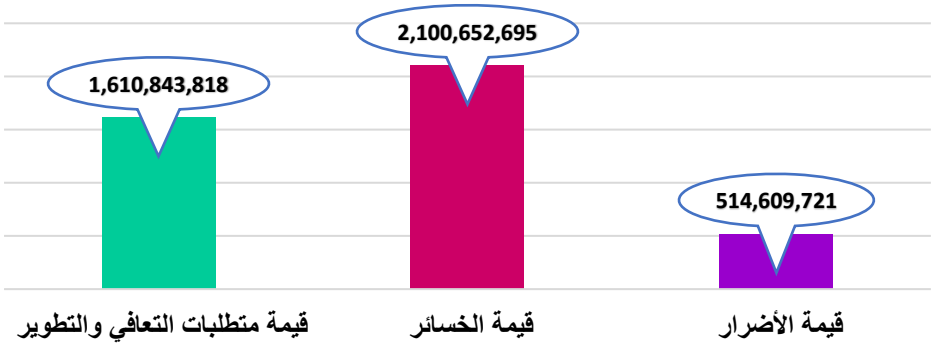

الفصل الرابع

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب والحصار على المحافظة

تمثل الحروب إحدى الكوارث البشـرية ذات الآثار المدمرة للإنسـان والتنمية الاقتصـادية والاجتماعية.

لقد نتج عن الحرب التي تشـــهدها محافظة تعز بمديرياتها المختلفة -منذ العام 2015م وحتى الآن- العديد من الآثار الاقتصـــادية والاجتماعية، فإلى جانب القصـــف والقذائف والاشتباكات المسلحة والقنص وما نجم عنه من قتلى وجرحى وإصابات ونزوح وتشرد وتهجير قسري وتدمير للبنية التحتية، فقد اتسمت الحرب باستخدام الشكل القديم من أشكال حروب المدن، وهو " الحصار" الذي تفرضه مليشيا الحوثي على مدينة تعز منذ أكثر من ست سنوات، ويعد هو الحصـــار الأكبر في اليمن، والذي أصـــبح واقعا يوميا يعيشـــه ســـكان المحافظة، وانعكست تأثيراته المأساوية عليهم فقلبت حياتهم رأسا على عقب.

أولا: الآثار الاقتصادية:

خلفت الحرب آثارا بالغة في البنية الأســاســية لاقتصــاد المحافظة، كما أدت إلى حدوث تدهور اقتصـادي كان له تأثير بالغ في حياة الناس طيلة السـنوات السـت الماضـية وحتى الآن، ويمكن تحديد أهم المظاهر العامة للآثار الاقتصـــادية التي تركتها الحرب والحصـــار على المحافظة على النحو التالي:

1- البنية التحتية والخدمات العامة:

أدت الحرب التي شنت على المحافظة عموما ومدينة تعز خصوصا إلى توقف العمل في مكاتب ومؤسسـات السلطة المحلية بالمحافظة، وخصوصا في السنوات الأولى للحرب، بحيث تم تدمير البنى الأساسية وكثير من المباني العامة والخاصة، والتوقف الكلي للخدمات العامة في المحافظة - لا تزال بعضـها متوقفة حتى الآن مثل ضـخ المياه والكهرباء-، كما توقفت كثير من المنشـــآت الصـــناعية والتجارية عن العمل، وفقد كثير من الأفراد أعمالهم، وانهار الجهاز المصرفي وشحّت السيولة النقدية، وتوقف صرف المرتبات والمعاشات التقاعدية، وعلى الرغم عودة صـــرف البعض منها فإنها فقدت كثيرا من قيمتها بســـبب انهيار قيمة العملة الوطنية والارتفاعات المســتمرة لأســعار الســلع والخدمات، كما تعرضــت كثير من الممتلكات العامة والخاصـة للنهب والتدمير الكلي أو الجزئي، وهو ما زاد من حجم الأضـرار والخسـائر التي لحقت بالمحافظة جراء الحرب والحصار.

2- الموارد والأنشطة الاقتصادية:

فيما يتعلق بالتأثيرات السلبية للحرب في الموارد والأنشطة الاقتصادية يمكن القول: إن الحرب قد أثرت سلبا في الموارد وفي مجمل الأنشطة الاقتصادية بالمحافظة، وذلك على النحو الآتي:

- **النشاط الزراعي والأنشطة الأخرى المرتبطة به:**

أدت الحرب والحصار إلى إجبار أعداد كبيرة من الفلاحين على ترك أراضيهم والنزوح إلى مناطق آمنة، وأجبروا أيضاً على التخلي عن ملكيتهم من الحيوانات التي عادة ما ترافق النشاط الزراعي، ومن ثم فقد تراجع النشاط الزراعي ومعه تربية الحيوانات بصورة كبيرة خلال سنوات الحرب الماضية، كما تقلصت المساحات المتاحة لحركة المشتغلين في تربية النحل؛ ما أدى إلى انخفاض هذا النشاط الاقتصادي انخفاضاً ملموساً تراجع معه إنتاج العسل كسلعة اقتصادية مهمة، كما أدى ارتفاع تكاليف الإنتاج لعوامل عديدة منها تدهور سعر العملة الوطنية، وارتفاع أسعار مشتقات النفط، الأمر الذي تسبب في ارتفاع أسعار العسل بصورة أدت إلى حرمان كثير من الأسر من الاستمرار في شرائه كمادة غذائية مهمة تحرص الأسرة اليمنية على إدخالها ضمن العناصر الغذائية وخصوصاً الأسر ذات الدخل المرتفع والمتوسط .

وبناءً على ذلك؛ يمكن القول: إن النشاط الزراعي والأنشطة الأخرى المرتبطة بهذا النشاط والمتمثلة بتربية الحيوانات والنحل قد تراجعت بصورة حادة بفعل الحرب والحصار، ما أدى إلى هجر كثير من الفلاحين لأراضيهم الزراعية بحثاً عن الأمان وفرص عمل أخرى في المدن والمحافظات اليمنية الأخرى أو الهجرة إلى دول الجوار، كما دفعت هذه الظروف ببعض الأفراد إلى الالتحاق بجبهات القتال كتعويض للحصول على دخل يساعد أسرهم على العيش.

- **الثروة السمكية والأنشطة الاقتصادية البحرية:**

أدى التنافس بين القوى الإقليمية المتصارعة على الأراضي اليمنية (إيران والتحالف العربي) إلى السيطرة على المنافذ البحرية، وبالأخص الشريط الساحلي المطل على الممر الدولي البحري (مضيق باب المندب) -بوصفه أحد الممرات البحرية والدولية المهمة- إلى التأثير السلبي في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالميناء وحركة اصطياد الثروة السمكية، وهي الأنشطة التي يعتمد عليها كثير من سكان الشريط الساحلي للمحافظة.

وعقب طرد مليشيا الحوثي الانقلابية من الشريط الساحلي للمحافظة؛ أصبح الشريط الساحلي مع جزيرة ميون المطلة على المضيق وكذلك ميناء المخا في قبضة ما سمي بـ"القوات المشتركة"، وهو ما أدى إلى استعادة النشاط التجاري بشكل نسبي، وكذا بعض الأعمال الزراعية والمهنية التي تتميز بها مديريات الشريط الساحلي للمحافظة، إلا أن هذا

النشـــاط ظل جزئيا ومحدودا في إطار المديريات المحررة وبالأخص مديريات (المخا، باب المندب، الوازعية وموزع) بســـبب إغلاق الطريق الرئيس الذي يربط الشـــريط الســـاحلي للمحافظة ومديريات الساحل بمركز المحافظة (مدينة تعز)، وهو ما يشكل أحد أهم العوائق المتعلقة بتفعيل الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بهذه المديريات وبخاصة مينا المخا، كما يمثل عائقا إداريا أمام تواصل قيادة المحافظة بوحداتها الإدارية في مديريات الساحل.

- **النشاط السياحي:**

تمثل الأنشطة السياحية إحدى الأنشطة الاقتصادية المهمة في المحافظة التي كانت تساهم في توفير فرص العمل من جهة، وزيادة الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بنشاط هذا القطاع من جهة أخرى، وهو ما يسهم في حدوث الاستقرار الاقتصادي الذي له تأثيره الإيجابي الكبير في الحياة المعيشـــية للمواطنين، بما في ذلك بقاء الســـكان في قراهم ومناطقهم، وإحياء الأرض الزراعية وكل ما يرتبط بأنشـــطة هذا القطاع، لا ســـيما وأن محافظة تعز تمتلك مقومات ســـياحية هائلة وعالية التقدير في مســـتوى الجودة مقارنة مع المقومات السياحية في محافظات اليمن الأخرى والبلدان المجاورة، بيد أن الحرب والحصار المستمرة منذ أكثر ســـت ســـنوات أثرا تأثيراً بالغاً في هذا القطاع الاقتصـــادي المهم وجمدت كثيرا من أنشطته، وعلى الرغم من ذلك تؤكد العديد من المعطيات الاقتصادية الخاصة بالمحافظة أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات الواعدة التي تمتلك قدرات هائلة ومن شـــأنه في حالة وضـــع نهاية للحرب وتحقيق الســـلام أن يؤدي دورا محورياً مهماً في التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية بالمحافظة.

- **النشاط الصناعي والتجاري:**

يعد قطاعا الصناعة والتجارة ونشاطهما من أكثر الأنشطة الاقتصادية التي تأثرت بالحرب والحصـار بصـورة بالغة؛ إذ تقع أهم المنشـآت الصـناعية والتجارية في المناطق التي تخضـع لسـيطرة المليشـيا الحوثية، ومنها شـركات مجموعة هائل سـعيد أنعم وشـركاه في الحوبان، ومصنع السمن والصابون في تقاطع خط الستين مع طريق الحديدة والمخا، ومصنع أسمنت البرح بالقرب من مدينة البرح على طريق الحديدة والمخا، وقد أدى الحصـــار الذي فرض على مدنية تعز إلى عزل هذه المنشـآت المهمة عن مركز المحافظة، فظلت طيلة السـنوات السـابقة تعاني من صعوبات ومشكلات عدة، منها: التوقف عن العمل والإنتاج حين تشتعل المواجهات المسـلحة في محيط مبانيها، والخوف من تعرض المنشـآت للقصـف، وابتزاز ملاك المنشـآت بدفع إتاوات عالية تحت مبرر الحماية الأمنية وتأمين اســـتمرارها في العمل، ودفع الضـــرائب لسـلطتين (سـلطة المليشـيا المفروضـة من الحركة الحوثية في الحوبان، والسـلطة الشـرعية

المتواجدة في وسـط مدينة تعز)، وصـعوبة النقل، وارتفاع تكاليفه؛ إذ لا يسـمح بالعبور عبر الطرق الرسـمية المعبدة، ما يضـطر المنشـآت إلى نقل المواد الخام الخاصـة بها والإنتاج وكذا العاملين عبر طرق فرعية بعيدة جداً ووعرة للغاية، علاوة على انهيار الجهاز المصـرفي والعملة الوطنية وانقسـامها بين صـنعاء وعدن، وما ترتب عليه من اضـطراب السـوق النقدية وارتفاع كبير ومتواصـل في الأسـعار، كل هذه العوامل وغيرها تركت ولا تزال آثارا بالغة في الأنشـطة الصـناعية والتجارية، ومن ثم تراجع كبير في الناتج المحلي الإجمالي للمحافظة، يصـعب تقديره مع استمرار الحرب والحصار.

- **الثروات الطبيعية:**

تمتلك المحافظة العديد من الخامات المعدنية والصخور الصناعية، وقد كانت المحافظة -قبل الحرب- تشـهد نشـاطاً إنتاجيا وفيراً في إنتاج الصـخور الصـناعية والأسـمنت ومواد البناء، وكان الاهتمام بالبحث والتنقيب عن الثروات الطبيعية كالمعادن والخامات الطبيعية الأخرى مسـتمرا، إلا أن الحرب والحصـار أديا إلى إيقاف كلي لنشـاط البحث والتنقيب، وتراجع كبير في أنشطه إنتاج الصخور الصناعية ومواد البناء.

- **الطرق والمطار والميناء:**

يجدر أن نشـير هنا إلى أن جميع الطرق الرسـمية المعبدة التي تربط محافظة تعز بالمحافظات الأخرى مغلقة بسـبب الحصـار المفروض على المحافظة من قبل المليشـيا الحوثية، كما أن مطار تعز متوقف عن العمل وخاضع لسيطرة هذه المليشيا، والأمر ذاته فيما يتعلق بميناء المخا -وهو الميناء البحري الوحيد للمحافظة- فهو يقع تحت سـيطرة القوات المشـتركة المنتشـرة في الشـريط السـاحلي للمحافظة، وقد اعتبر هذا الميناء مقراً لقيادة تلك القوات، ومن ثم فهو منذ بداية الحرب متوقف عن العمل ولا يزال لم يفعل حتى الوقت الحاضـر على النحو المطلوب، الأمر الذي أفقد المحافظة أهم منفذين دوليين تاركا تأثيراً بالغاً في حركة النقل من المحافظة واليها، وملحقا باقتصاد المحافظة وأنشـطتها الاقتصـادية أضـرارا كبيرة في مجالات عدة، كتراجع الإنتاج، وزيادة التكاليف، وانخفاض إيرادات المحافظة وغيرها من الآثار السلبية.

- **الوقود والطاقة:**

أدت الحرب إلى تدمير كبير في مولدات الطاقة الكهربائية -وبالأخص المحطة البخارية في المخا ومحطات التوليد الخاصة التي كانت منتشرة في مدينة تعز وأرياف المحافظة- مع تدمير شـبكات نقل وتوصـيل التيار الكهربائي، الأمر الذي أخرج الشـبكة العامة للكهرباء عن الخدمة منذ بداية الحرب، كما أن هناك العديد من مشروعات الطاقة البديلة توقف العمل فيها تماماً.

وبناءً على ذلك يمكن القول: إن كافة القطاعات الاقتصـــادية بالمحافظة تأثرت ســـلبا بسبب الحرب والحصار، وأدت إلى مضاعفة الخسائر التي نالت من قطاعات الاقتصاد الوطني، كما أثرت تأثيراً كبيراً في حياة الناس؛ إذ إن معظم الناس يعيشون من بداية الحرب بدون طاقة كهربائية، ويتكبد كثير من الســكان تكاليف باهظة لتوفير بعض من مصــادر الطاقة بوســائل خاصة.

لقد أثر اسـتمرار الحرب والحصـار في مجمل الحياة الاقتصـادية، فجعل سـكان المحافظة في وضـع شـديد المعاناة، وأثر تأثيراً بالغاً في اسـتقرارهم المعيشـي، ومضـاعفة النزوح والهجرة الداخلية والخارجية للمستثمرين والسكان.

ثانيًا: الآثار الاجتماعية:

التأثيرات المادية والاقتصـــادية للحرب بطبيعتها بارزة منظورة، ويمكن تداركها بإعادة الإعمار في فترات وجيزة إن توفرت الإمكانات المادية، إلا أن التأثيرات الداخلية المتمثلة بالآثار الاجتماعية والنفسـية هي تأثيرات غير منظورة، ولا يمكن لها أن تزول بسـرعة، بل تبقى عالقة في نفوس من تعرضوا لها لفترة طويلة.

يسلط هذا الجزء الضوء على بعض الآثار الاجتماعية للحرب والحصار على المحافظة منذ العام 2015م، يشـــمل ذلك الضـــحايا من الســـكان المدنيين بفئاتهم المختلفة، والنزوح، والأمن الغذائي، وعلى الأسـرة، والأطفال والنسـاء، والآثار النفسـية، والصـحة والتعليم، وذلك على النحو الآتي:

1- ضحايا الحرب من السكان المدنيين:

تعـد محـافظـة تعز من أكثر المحـافظـات اليمنيـة التي تعرض فيهـا المـدنيون للقتـل والإصـابات، فقد أسـفرت المعارك والاشـتباكات المسـلحة التي شـهدتها المحافظة -علاوة على القصف والقنص- إلى سـقوط عـدد كبيـر مـن الضحايا المدنيين، حيث تشير البيانات المتوفرة التي قامت بعض منظمات المجتمع المدني برصـدها إلى أن عدد القتلى المدنيين من ضـحايا القصـف بالأسـلحة الثقيلة والمتوسـطة بلغ (2026) فردا، منهم (1460) رجلا، و(164) امرأة، و(402) طفلا، فيما بلغ عدد الجرحى (8585) شـــخصـــا، منهم (6466) رجلا، و(608) امرأة، و(1511) طفلا، وذلك خلال الفترة من مارس 2015 وحتى يوليو 2019م[1].

[1] - مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، تعز قصف ممنهج، الفترة من 22 مارس 2015 إلى 31 يوليو 2019، ص 6، 7.

شكل (1-4) يبين عدد ضحايا القصف من المدنيين للفترة من مارس 2015 – يوليو 2019م.

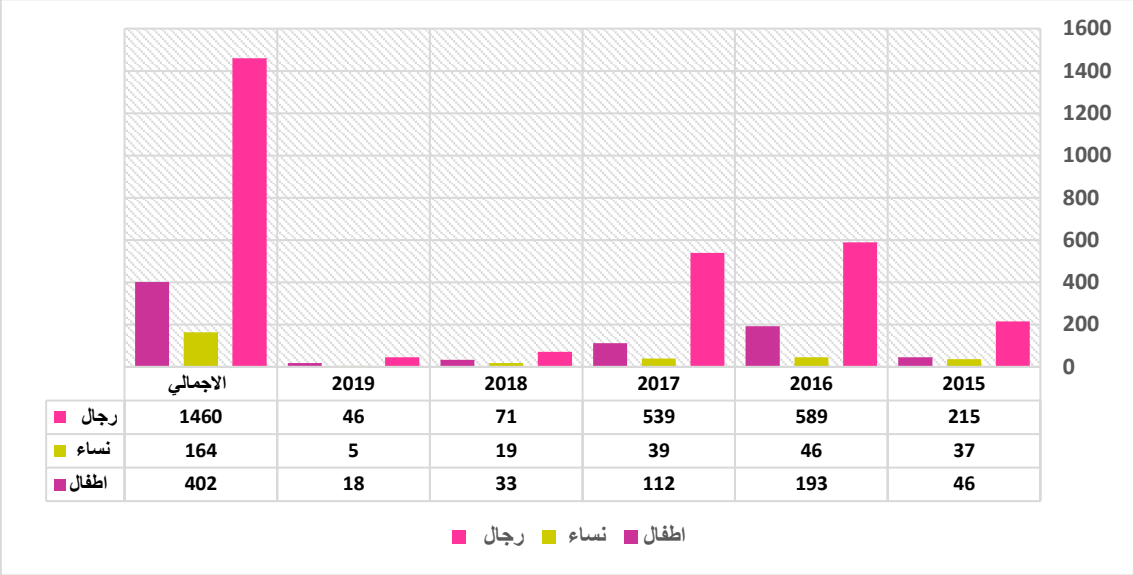

	الاجمالي	2019	2018	2017	2016	2015
رجال	1460	46	71	539	589	215
نساء	164	5	19	39	46	37
اطفال	402	18	33	112	193	46

شكل (2-4) يبين عدد ضحايا القصف (جرحى) مارس 2015- يوليو 2019م

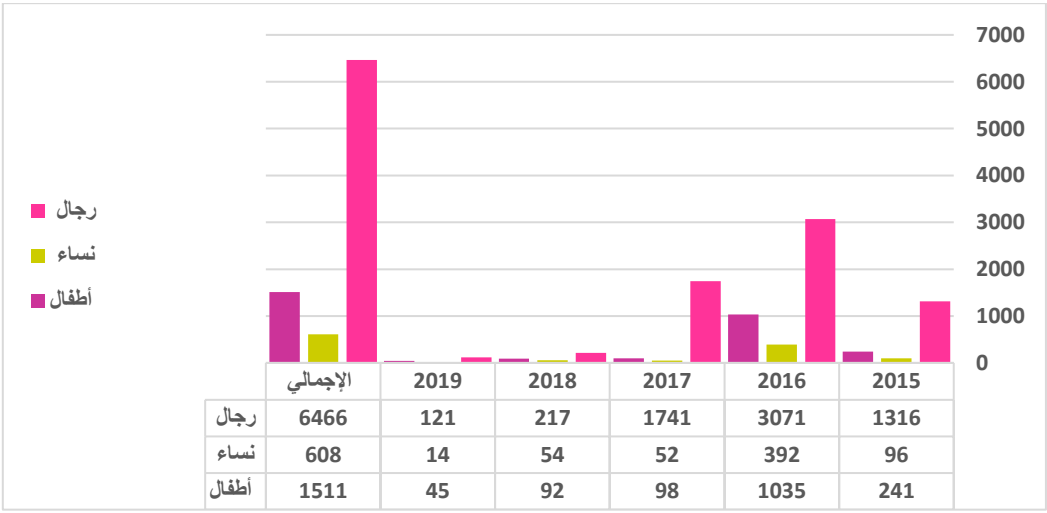

	الإجمالي	2019	2018	2017	2016	2015
رجال	6466	121	217	1741	3071	1316
نساء	608	14	54	52	392	96
أطفال	1511	45	92	98	1035	241

وقد تصدرت محافظة تعز أعلى نسبة لضحايا الألغام الأرضية والعبوات الناسفة من المدنيين وفق إحصائية أخيرة للمرصد اليمني للألغام؛ إذ نشرت مليشيا الحوثي وزراعتها عشرات الآلاف من الألغام الفردية والمضادة للمركبات والأفراد والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع -بشكل مكثف - في الأماكن المكتظة بالسكان أو في مداخل أو مخارج المدن والقرى وفي المنازل والأحياء السكنية من أجل استهداف أكبر عدد من المواطنين وإحداث أكبر قدر من الضرر بالساكنين- وقتل وإصابة (3263) مدنيا منذ 2015م وحتى مطلع مارس 2021م، وبلغ عدد القتلى المدنيين الذين تم توثيقهم (942) قتيلاً، منهم (223) طفلا، و(217) امرأة،

و(502) من الرجال، في حين بلغ عدد المصـابين (2321) شـخصـا، منهم (406) أطفال، و(365) امرأة، و(1550) رجلا.

لقد تسبب الألغام الأرضية والعبوات الناسفة في قتل وتشويه المدنيين وإعاقة حياتهم، علاوة على إعاقة وصول المساعدات الإنسانية، ومنع عودة كثير من الأسر والأفراد إلى ديارهم[2].

شكل (3-4) الضحايا المدنيون للألغام والعبوات الناسفة للمدة 2015-2021م

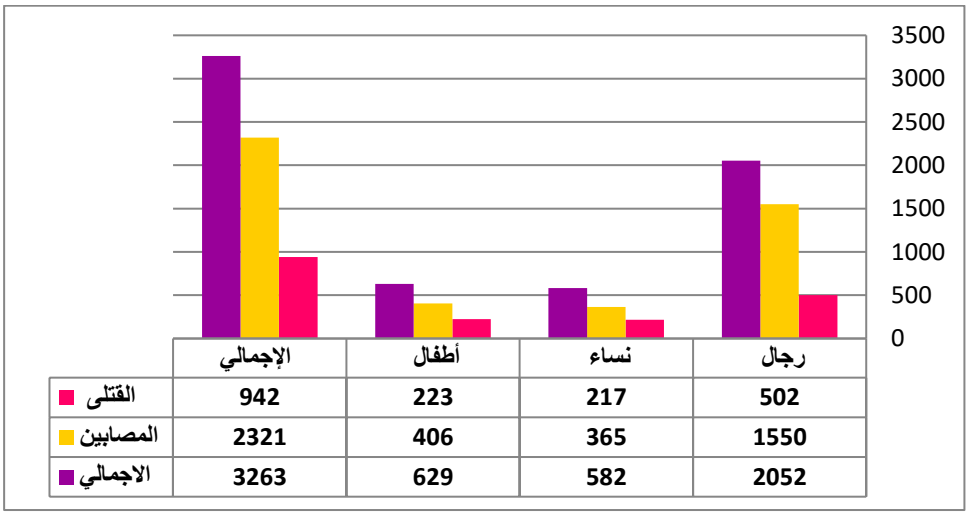

	الإجمالي	أطفال	نساء	رجال
القتلى	942	223	217	502
المصابين	2321	406	365	1550
الاجمالي	3263	629	582	2052

2- النزوح والتهجير القسري:

أدت الحرب التي تشـهدها المحافظة منذ العام 2015م إلى تشـريد ونزوح وتهجير أعداد كبيرة من الأفراد، وأصـبحوا يعيشـون أوضـاعا إنسـانية سـيئة أحـــدثت تغيرات في حياتهم المعيشية.

فبسبب الحرب التي تشن على المحافظة اضطرت آلاف الأسر ومئات الآلاف من الأفراد في مديريات المحافظة إلى الفرار من منازلهم من أجل حماية أنفســهم وعائلاتهم والنزوح إلى أماكن أخرى داخل المحافظة أو الانتقال إلى محافظات أخرى، كما نزح أفراد وأســر من محافظات أخرى كالحديدة إلى محافظة تعز.

لقد مثل النزوح لكثير من الأفراد وســيلتهم الوحيدة لإنقاذ حياتهم وحياة أســرهم من القصـف والقنص، وبفعل اسـتمرار الحرب والحصـار على المحافظة لم يتمكن كثير من هؤلاء النازحين من العودة إلى مناطقهم ومنازلهم التي تدمرت كليا أو جزئيا أو لا تزال تقع في مناطق

[2] - مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، تعز بين كماشة الحصار والانفلات الأمني، التقرير النصف السنوي لعام 2021م (يناير، يونيو)، ص 8

مواجهات مسلحة، كما بات على كثير منهم أن يتعايشون مع حقيقة أن كثيرا من الأماكن التي فروا إليها هي أيضا غير آمنة، وغير معدة لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ومن ثم أصبحوا بفعل هذا النزوح الإجباري يعيشـــون على هامش الحياة في أماكن لا ينتمون إليها أو في مجتمعات محلية لا تتقبلهم، بل تعتبرهم أحيانا عبئا اجتماعيا واقتصـــاديا عليها أو في مخيمات تفتقد لأبسط الخدمات العامة والرعاية الصحية وظروف العيش الكريم.

إن محنة الأشخاص الذين فروا إلى مدن أخرى قد تكون أكثر صعوبة؛ بسبب كونهم أقل ظهورا من الأشـــخاص الذين يفرون إلى المناطق الريفية أو إلى المخيمات التي أنشـــئت لاســـتضـــافة النازحين في المحافظة، وغالبا ما تكون احتياجات النازحين بالغة الصـــعوبة، ولا تقتصـر على المسـاعدات المادية فقط، بل هناك حاجة إلى أنواع أخرى من المسـاعدات مثل: المسـاعدات الاجتماعية والنفسـية لاسـيما وأن الأحداث المؤلمة التي مر بها هؤلاء النازحون، أحدثت تأثيرات نفســية عميقة في كثير منهم، تتحول إلى أمراض نفســية تحتاج للمســاعدة والعلاج المتواصل.

لقد أحدث الحرب والحصـار تغيرات اجتماعية واقتصـادية على الأسـر نتيجـــة للنزوح القسري، وعلى الوضع الصحي والغذائي وفقدان فرص التعليم للنازحين ونقص الموارد، الأمر الذي أدى إلى وجود مشكلات نفسية اجتماعية اقتصادية حادة يعيشها النازحون والمتضررون من الحرب.

تشـير البيانات الإحصـائية المتوافرة إلى أن عدد الأسـر النازحة حاليا في محافظة تعز بلغ (44,749) ألف أســرة تقريبا، تمثل (214,693) فردا، يتوزعون في (17) مديرية من مديريات المحافظة يبلغ عدد الذكور منهم (106,551)، ويبلغ عدد الإناث (108,142)، في حين يبلغ عدد الأطفال (113,347)، ويصل عدد مخيمات ومواقع النازحين إلى (107) مخيمات ومواقع تضم (7,195) أسرة نازحة، و(39,416) فردا نازحا[3].

[3] - رئاسة الوزراء، الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، محافظة تعز، تقرير النزوح والاحتياجات في محافظة تعز، يوليو 2021م.

جدول (1-4) يبين عدد الأسر والأفراد النازحين بحسب المديرية

المديرية	عدد الأسر	عدد الأفراد	عدد الأفراد بحسب الجنس		أطفال	في المخيمات والمواقع		في المنازل	
			ذكور	إناث		عدد الأسر	عدد الأفراد	عدد الأسر	عدد الأفراد
صبر الموادم	1893	8961	4386	4575	4889	0	0	1893	8961
المعافر	3868	17790	8690	9100	9137	1883	9432	1985	8358
الصلو	1781	8644	4186	4458	4417	0	0	1781	8644
القاهره	5318	23082	11346	11736	11895	204	903	5114	22179
المسراخ	2946	11107	5479	5628	5604	97	532	2849	10575
المظفر	5996	26726	13828	12898	13839	1305	7546	4691	19180
صالة	3123	20827	10830	9997	13082	1023	5469	2100	15358
مشرعه وحدنان	695	3520	1694	1826	1777	0	0	695	3520
الوازعية	1046	5090	2373	2717	2652	0	0	1046	5090
المواسط	2670	13386	6551	6835	6944	0	0	2670	13386
الشمايتين	5870	28626	14195	14431	14660	733	3512	5137	25114
ذوباب	454	2270	1042	1228	1207	0	0	454	2270
المخا	2652	13563	6761	6802	7432	1245	5877	1407	7686
سامع	918	4588	2199	2389	2294	0	0	918	4588
جبل حبشي	3400	16512	8118	8394	8361	221	1225	3179	15287
موزع	1176	5781	2788	2993	2957	628	2951	548	2830
مقبنة	943	4220	2085	2135	2200	356	1969	587	2251
الإجمالي	44749	214693	106551	108142	113347	7695	39416	37054	175277

المصدر: تقرير النزوح والاحتياجات في محافظة تعز، يوليو 2021م.

شكل رقم (4-4) يبين عدد الأسر والأفراد النازحين وتوزيعهم بحسب الجنس وأماكن النزوح.

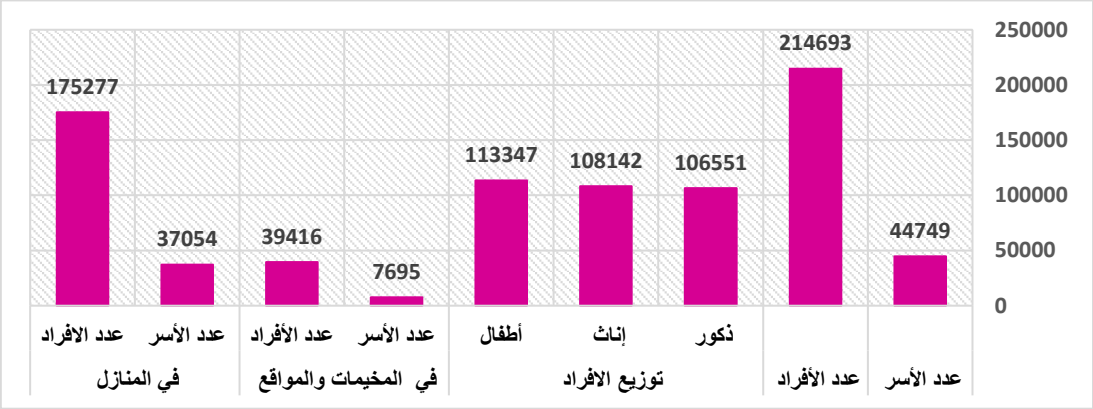

3- الأمن الغذائي:

يمثل انعدام الأمن الغذائي إحدى القضـايا المزمنة التي تعاني منها محافظة تعز، وقد زاد تفاقمها منذ أن بدأت الحرب والحصار على المحافظة في العام 2015، فتدهور الأمن الغذائي في

كل مديريات المحافظة، وأدت الحرب إلى الحد من فرص الحصـــول على دخل، ومن ثم عجز الأســر عن توفير الغذاء، وهو ما أدى إلى تزايد عدد الأســر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد في المحافظة عما كانت عليه في العام 2014م، كما أدى التدهور الكبير في الوضــع الاقتصــادي والمعيشــي للســكان إلى زيادة انتشــار حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد في كل مديريات المحافظة، وهو ما ســبب المجاعة للأســر التي كانت تتمتع بمســتوى مقبول من الأمن الغذائي في الحضر والريف؛ نتيجة لعدم قدرتهم على الوصول إلى الغذاء الكافي والحصول عليه.

وتشـير نتائج تحليل التصـنيف المرحلي المتكامل- للفترة من ديسـمبر 2018 إلى يناير 2019، إلى أن (2,529,809) أشخاص يشكلون نسبة 73 % من السكان – أي أن 73 شخصا من بين كـل 100 شــخص يعـانون من انعـدام الأمن الغـذائي، وذلـك مع افتراض غيـاب المسـاعدات الغذائية الإنسـانية. في حين وصـل (50,743) شـخصـا من سـكان المحافظة لأول مرة إلى المرحلة الخامســة (مرحلة الكارثة) من التصــنيف المرحلي المتكامل، وهو ما يعكس درجة عالية جداً من انعدام الأمن الغذائي بين بعض الفئات السكانية التي باتت تقاسي الجوع، وغير قادرة على تلبية احتياجاتها الغذائية الأســاســية، فيما يقع (1,459,137) شــخصــا من سـكان المحافظة في المرحلة الرابعة (مرحلة الطوارئ) من التصـنيف المرحلي المتكامل، على نحو ما يبينه الشكل التالي:

مراحل انعدام الأمن الغذائي في محافظة تعز بدون المساعدات الغذائية الانسانية (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)

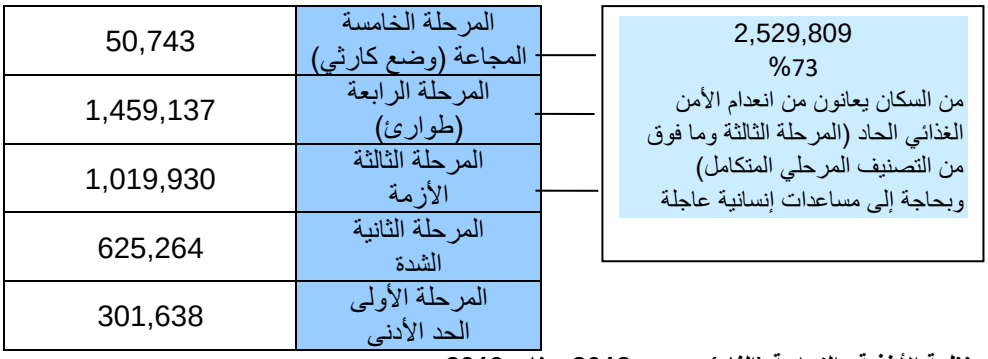

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ديسمبر 2018 - يناير 2019م

أما على المســتوى الجغرافي فقد تفاوتت نســبة انعدام الأمن الغذائي من مديرية إلى أخرى، فتصـنف مديريات: المظفر، القاهرة، صـالة، المعافر، صـبر المواد، جبل حبشـي، مقبنة، موزع، الوازعية، المخاء، ذوباب، الصلو، الشمايتين، سامع، خدير، ماوية، شرعب السلام، شرعب الرونة، صبر الموادم، مشرعة وحدنان، من حيث الشدة ضمن المرحلة الثالثة وما فوق، وهو ما

يعني أنه بدون توافر المساعدات الغذائية الإنسانية؛ فإن هذه المديريات ستصبح في مرحلتي الطوارئ أو المجاعة.

وبصـــورة عامة يعزى تدهور الأمن الغذائي في مديريات المحافظة إلى جملة من العوامل التي أســهمت في زيادة انعدام الأمن الغذائي الحاد وســوء التغذية، تأتي الحرب وما أفرزته من أوضـاع وظروف في مقدمته؛ إذ إن هناك علاقة وثيقة بين الحرب والجوع، ومع أن انعدام الأمن الغذائي في المحافظة هي قضية مزمنة تعود لسنوات عديدة قبل نشوب النزاع الحالي؛ إلا أنها تفاقمت أكثر بفعل الحرب والحصار المفروض على المحافظة، فقد تفاقم تدهور الأمن الغذائي في أوساط معظم الأسـر التي فقدت سـبل عيشـها، وفي الأسـر النازحة والفئات الضـعيفة، كما تســببت الحرب في نزوح المواطنين من مناطقهم، وإغلاق الطرق الرئيســية بين مديريات المحافظة، وتضــرر البنية التحتية ومرافق الخدمات الاجتماعية الأســاســية ومنازل الســكان وسـبل عيشـهم، علاوة على تضـرر مرافق تخزين الغذاء أو صـعوبة الوصـول إليها وإلى مناطق الاصـطياد السـمكي، والافتقار إلى الممرات الآمنة لتقديم المسـاعدات الغذائية الإنسـانية، وكذا انخفاض الإنتاج الزراعي المحلي لعدم توفر المدخلات الزراعية وارتفاع أســعار المشــتقات النفطية وصــعوبة وصــول المزارعين والســكان إلى الأســواق المحلية داخل المحافظة والمحافظات المجاورة بسبب إغلاق الطرق الرئيسية في المحافظة، واضطرارهم إلى استخدام طرق بديلة صعبة ووعرة وطويلة ومرتفعة التكاليف.

كما أدت زيادة نقاط التفتيش في الطرقات إلى زيادة تكلفة القيام بالأعمال التجارية، حيث يســتخدم المتداولون منافذ طويلة وصــعبة تؤدي إلى تأخر وصــول المواد الغذائية إلى الأسـواق. كما اسـهمت الحرب في تدهور الأوضـاع الاقتصـادية وارتفاع أسـعار المواد الغذائية وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين والحد من حصولهم على الغذاء في ظل التدهور المستمر لقيمة الريال اليمني مقابل العملات الأخرى، وارتفاع تكاليف النقل بســبب ارتفاع أســعار المشتقات النفطية وشحتها، وقلة مرافق التخزين، وبخاصة للبضائع القابلة للتلف، وانخفاض قدرة تجار الجملة والتجزئة على توفير وتخزين كميات كبيرة من السـلع الغذائية، وارتفاع تكلفة تخزين المواد الغذائية نتيجة لزيادة تكلفة الوقود للمولدات والثلاجات، وعدم وجود ناقلات مكيفة لنقل الخضار والفواكه والبضائع القابلة للتلف، وانخفاض المساعدات الإنسانية الطارئة النقدية والغذائية .

لقد أســهمت العوامل الســابقة جميعها علاوة على عوامل أخرى مثل انتشــار فيروس كوفيد 19 في زيادة تفاقم مشــكلة انعدام الأمن الغذائي في المحافظة، بســبب تأثيره في فرص

العمل للعاملين بالأجر اليومي بشـــكل كبير، وانخفاض الدخل وفرص الحصـــول على الغذاء اللازم للأسـر الفقيرة والمعدمة والنازحة، ما أدى إلى زيادة تدهور الوضع المعيشـي للسـكان في المحافظة، وبات أغلبيتهم يعانون من حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد وسـوء التغذية، لا سـيما الأطفال والنســاء الحوامل والمرضــعات، وهم بحاجة شــديدة للمســاعدات الإنســانية لإنقاذ حياتهم والعيش بأمان.

4- الأسرة:

الأســرة هي صــمام الأمان والمؤســســة الفعالة التي تهتم بالفرد وبرعايته، ومن ثم فإن تعرضها للمشكلات يؤثر سلبا في الفرد والمجتمع.

لقد كان للحرب والحصـار والأحداث التي شـهدتها المحافظة تداعيات سـلبية كبيرة على وضع آلاف الأسـر التي تأثرت بهذه الأحداث بصـورة مباشـرة أو غير مباشـرة؛ ما أدى إلى تخلخل في كيانها ووظائفها وأدوارها الاجتماعية.

لقد أفقدت الحرب معظم الأســـر في المحافظة مقوماتها الحياتية، حيث فقدت كثير من الأسـر منازلها وممتلكاتها وأموالها ومصـدر رزقها بسـبب تعرضـها للقصـف والتدمير *حيث بلغ عدد الممتلكات الخاصـــة التي تعرضـــت للتدمير كليا أو جزئيا خلال الفترة من مارس 2015 وحتى يوليو 2019م نحو(20,677) منزلا، كما تعرضـت العديد من المنازل للنهب والسـرقة أو التلف لمحتوياتها أو السـطو عليها من قبل آخرين، من ناحية أخرى دفعت الحرب بآلاف الأسـر إلى مغادرة مسـاكنها والنزوح إلى أماكن يتوافر فيها الأمن والأمان الجماعي، كما تعرضـت كثير من الأســر للتهجير القســري وهو ما افقدها كيانها الاجتماعي وأثقل كاهلها وزاد من معاناتها، وبخاصـــة الأســـر التي تشـــتت أفرادها وتوزعوا في أماكن مختلفة، أو اضـــطرت إلى الســـكن في مخيمات النازحين وأماكن نزوح تفتقر لأبســـط الخدمات التي تعينها على إكمال مشـــوارها التربوي والاجتماعي؛ مما أدى إلى تصـدع كثير منها وتعرضـها لهزات اجتماعية أصـابت بناءها الاجتماعي.

* - توثق تقارير اللجنة الوطنية لتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى العديد من تقارير للمنظمات الحقوقية اليمنية والدولية المعنية برصد انتهاكات حقوق الإنسان؛ حالة الكثير من الأسرة في المحافظة التي تعرضت منازلها للقصف وأفرادها للقتل بسبب القصف والقنص.

جدول رقم (2-4) يبين الممتلكات الخاصة المتضررة من القصف خلال الفترة مارس 2015- يوليو 2019م

العام	متضررة كليا	متضررة جزئيا
2015	1342	417
2016	453	38
2017	112	84
2018	128	50
2019	20	33
الإجمالي	2055	622

المصدر: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، تقرير قصف ممنهج الفترة 22 مارس 2015 إلى 31 يوليو 2019م.

لقد وضعت الحرب التي تشن على المحافظة سلامة وأمن مئات آلاف الأسـر في الريف والحضر محل اسـتفهام ومعاناة كبيرة، وبخاصة الأسـر النازحة التي غادرت مساكنها ولم تتمكن من الوصول إليها أو العودة إليها، أو بسبب فقدان بعض أفرادها أو تعرضهم لإصابات وإعاقات كلية أو جزئية أو تشتتهم، ما أدى إلى إصابة العلاقات الأسرية لهذه الأسـر بالوهن، وبخاصة في ظل تدهور أوضاعها المعيشية.

كما نتج عن النزوح الداخلي لكثير من الأسـر وانتقالها إلى العيش في مسـكن واحد مع أسر أخرى أو في المدارس مشكلات عديدة نتيجة ضعف التوافق والاختلافات بين هذه الأسر، ومن ثم حدوث التفكك الأسـري الذي أثر في تربية الأطفال وتوجيههم والمحافظة على كيانهم ضمن نطاق الأسرة المتماسكة.

كما أسـهمت الحرب في زيادة انتشـار العنف الأسـري كأحد أنواع العنف وأخطرها، والذي يعزى إلى أسباب عديدة منها: تصدع العلاقات الاجتماعية بسبب المناخ العام السائد للعنف في المجتمع الذي فرضته الحرب، والإحباط النفسي والصدمة النفسية التي يعاني منها الناجون من القصـف والقنص، وعدم وجود فرص العمل وظروف السـكن غير الملائمة، وفقدان الخدمات الأساسية والتغيرات في الأدوار والوظائف التقليدية المرتبطة بالأسرة.

وعلى الرغم من عدم وجود إحصـائيات دقيقة ودراسـات تتناول أوضـاع الأسـرة في ظل الحرب والحصـار في المحافظة، فإن توزع كثير من الأسـر على مناطق النزوح وعدم تمكنها من العودة إلى مناطقها ومنازلها وتشـتت أفرادها ومعاناتهم.. هي شـواهد واضـحة على التأثيرات السلبية للحرب والحصار في كيان الأسرة.

من ناحية أخرى أثرت سـلبا التداعيات الاقتصـادية للحرب على دخل غالبية الأسـر؛ ما أدى إلى خلخلة كيانها وأضـعف تماسـكها الاجتماعي، بحيث اضـطرت كثير من الأسـر لمواجهة الآثار

الاقتصادية للحرب والحصار إلى آليات التكيف الضارة أو القصيرة الأمد المتمثلة بتقليل المصروفات واقتراض المال من الأقارب، والاعتماد على المساعدة الإنسانية، وخفض مستوى الطلب على الحاجات الأساسية والغذائية والرعاية الصحية، والسماح للأطفال بالعمل وترك مقاعدهم الدراسية، كما خلق تدني أو انعدام الدخل كثيرا من المشكلات الاجتماعية مثل: المشاحنات الأسرية، وتزيد معدلات الطلاق، وأزمه السكن...إلخ، وهي بعض من المعاناة التي تسببت بها الحرب وهددت وضع واستقرار كثير من الأسر.

5- الأطفال والنساء:

للحرب آثار اجتماعية كبيرة على الأطفال؛ وذلك لوجودهم في مناطق الاشتباكات أو بسبب إقحامهم في النزاعات، فهم يمثلون إلى جانب النساء أكثر الفئات الاجتماعية تأثرا بالحروب؛ بوصفهم الشريحة الأضعف في مثل هذه الأوضاع، وهو ما يؤثر في حقوقهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

لقد تعرض عدد كبير من الأطفال للقتل أو الإصابات أو الإعاقات الجزئية أو الدائمة بسبب القصف والقذائف أو القنص أو انفجار الألغام والمتفجرات والعبوات الناسفة أو بسبب الانفلات الأمني وحدوث اشتباكات مسلحة بين فترة وأخرى؛ ولذلك يحتل الأطفال المرتبة الثانية بعد الرجال في عدد ضحايا القصف بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة وانفجار الألغام والعبوات الناسفة والقنص، بحيث أدت إلى تعرض من عاش منهم لعاهات مستديمة وإعاقات شديدة.

لقد نجم عن الحرب حدوث زيادات خطيرة في الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأطفال، حيث يشير التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والصراع المسلح في العام 2018؛ إلى أن الأمم المتحدة تحققت من مقتل وتشويه أكثر من 1300 طفل في اليمن، 51% منهم جراء الغارات الجوية، فيما مثّل القتال البري السبب الرئيسي الثاني متبوعا بالمتفجرات ومخلفات الحرب، وكانت غالبية الضحايا من الأطفال في تعز (35%). (4)

وبسبب الحرب أصبح غالبية الأطفال يفتقدون إلى أبسط الحقوق، كالرعاية الاجتماعية والحصول على لقمة عيش آمن، وكان قدر كثير منهم التشرد والحرمان والتسول جراء ما

4 - الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة، ارتفاع خطير في الانتهاكات ضد الأطفال أثناء الصراعات المسلحة، موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، تاريخ التصفح 2021/8/20 https://news.un.org/ar/story/2018/06/1011592

تعرضـــت له أســـرهم والظروف التي تمر بها، ما دفع بكثير منهم إلى النزول مبكرا إلى ســـوق العمل أو الزواج المبكر للفتيات الصغيرات، كما أدى تدمير المدراس أو الاستخدام العسكري لها إلى حرمان كثير منهم من التعليم، فالحرب دمرت الطفولة ومســتقبل الأطفال بســبب ما تعرضت له أسرهم من ويلات أثقلت كاهلها وأفقدتها معاييرها الاجتماعية وأهميتها الإنسانية، لا سيما وأن معظم الشهداء والمصابين بإعاقات كلية أو جزئية كانوا معيلين لأسرهم، وهو ما انعكس سلبا على الأطفال الذين أصبحوا بدون معيل ويعيشون في ظروف بالغة الصعوبة.

إلى جانب الأطفال أثرت الحرب أيضا على أوضاع المرأة اجتماعياً ونفســـياً، فدفعت كثير من النســاء الثمن الأكثر فداحة بســبب طبيعتهن كفئة ضـعيفة وأكثر عرضــة للقتل ولشــتى أشكال الإصابات والعنف.

لقد اســهمت الحرب في زيادة عدد الأرامل، ونالت كثير من النســاء الجزء الأعظم من المعاناة، وبخاصـــة في ظل موت أزواجهن وأطفالهن وأقاربهن بســـبب القتال أو الاحتجاز أو الاختفاء وأعمال العنف، وأصبح كثير منهن معيلات لأسرهن، واضطر كثير منهن إلى تحمل المزيد من المسـؤوليات المتعلقة بتدبير شـؤون أسـرهن، وتحمل مسـئولية رعاية الأطفال والمسـنين، ومحاولة توفير الحد الأدنى من متطلبات العيش لأســـرهن، وكثيرا ما حدث ذلك دون وجود ما يلزم من موارد أو دعم اجتماعي، كما تعرضـت بعضـهن لانتهاكات جسـدية، وهو ما ولد لديهن إحباطات نفسية، كما أصبح كثير منهن يعانين من الخوف والاضطرابات النفسية والإحساس بفقدان الأمل، ويعشـن في أوضـاع تغيب عنها توافر الحاجات والخدمات الأسـاسـية وبصـورة خاصة النازحات منهن.

لقد أدت الحرب إلى تراجع أوضـــاع النســـاء عموما في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية، الأمر الذي انعكس بـــدوره على نفسياتهن، وإذا كان التمييز قائماً ضد النســاء في الحالات العادية، فقد تضـاعف في زمن الحرب، إن أحد أهم الآثار الاجتماعية للحرب على النســاء والفتيات في المحافظة خصـوصـا وفي ســائر أنحاء البلاد عموما يتمثل في كونهن أصبحن أكثر عرضة للتهميش والفقر والمعاناة، وتغيير في أدوارهن التقليدية بسبب فقدان أو غياب الرجال عن المنازل، وأكثر تعرضـا للعنف المنزلي أو المجتمعي جراء تزايد مسـؤولياتهن وتطور أدوارهن وخروجهن إلى أســواق العمل للانخراط في أعمال ومهن محفوفة في الكثير من

الأحيان بالمخاطر، أو في أعمال هامشية للمساعدة في توفير دخل لأسرهن بسبب الأوضاع التي فرضتها ظروف الحرب.

6- **الآثار النفسية:**

تُخلّف الحرب وراءها آثارا نفسية مدمرة، وتعد الأضرار النفسية من أكبر سلبيات الحروب، وقد شكلت الحرب التي تشهدها المحافظة -منذ العام 2015م وحتى الآن- مأساة إنسانية كبيرة على سكان المحافظة لتأثيرها البالغ في الأفراد: ذواتهم وأمنهم النفسي، فالعنف الذي تعرض له الأفراد ولا يزال يتعرض له الكثيرون له آثار نفسية مدمرة يستمر تأثيرها فترة طويلة إن لم يكن مدى الحياة، وهي تأثيرات تظهر على الأطفال والشباب والرجال والنساء، وبخاصة الذين أجبروا على الفرار من مساكنهم ومناطقهم بسبب القصف والقنص الذي تعرضوا له.

لقد تركت مظاهر الحرب المختلفة آثارا نفسية على المدنيين، وزاد شعورهم بالخوف، فدوي أصوات القذائف والطلقات النارية والقنص وما تخلفه من آثار ومشاهد مرعبة يتمثل في القتل والموت والإصابات وفقدان أفراد العائلة والأحبة والجيرة والأصدقاء والخوف من الخروج من المنازل، أو التهديد والخطف... كلها أمور ذات تأثير عاطفي ونفسي في الأفراد والأسر، وبخاصة الأطفال والنساء الذين تعرض كثير منهم لمثل هذه المواقف، وهو ما يترتب عليه اضطرابات نفسية مثل: القلق والخوف والكوابيس والوساوس القهرية، والاضطرابات والضغوط النفسية والشعور باليأس، كما أدى ترك كثير من الأسر لمنازلها وتشتتها إلى زيادة الضغوط النفسية على أفرادها.

ويمثل الأطفال أحد الفئات الاجتماعية الضعيفة في المجتمع الذين تأثروا نفسيا من الحرب الحالية، لاسيما مع قلة أو انعدام الخدمات المتعلقة بتقديم المشورة أو العلاج النفسي لمساعدتهم في التعامل مع مشاعرهم المتضررة بسبب أحداث الحرب التي مرت عليهم، إلى جانب نقص عناصر الطفولة الطبيعية، مثل: المدرسة واللعب مع الأصدقاء والألعاب والمتنزهات العامة الكافية في ظل الحصار المفروض على المدينة وضعف إمكانية ممارسة الأنشطة الثقافية والترفيهية- مثل الرياضة- وعدم توفر العلاج للشباب المضطربين الذين يقتربون من مرحلة البلوغ، ولا شك في أن كل هذا يُحدث ضغطا نفسيا يمكن أن يجد له متنفسا في ممارسة أشكال العنف، وغير ذلك من السلوكيات غير المشروعة التي يمكن التعرف عليها بسهولة.

لقد رافقت الحرب التي تشـهدها المحافظة تجارب مؤلمة وصـدمات نفسـية حادة على المواطنين بمختلف فئاتهم، إلا إن التداعيات النفسـية للحرب كانت، في معظمها، من نصـيب الأطفال بين (10– 19) عامًا، أي (سن المراهقة) بحيث أصبح كثير منهم يعاني من اضطرابات ما بعد الصـدمة النفسـية[5]، إذ تترك الحرب تأثيرات وخيمة لدى الأطفال اليافعين المصـابين الذين يمرون حالياً بمرحلة المراهقة، بما تمثله هذه المرحلة العمرية من أهمية في تكوين شخصية الفرد، ويمكن أن يؤدي تطورها إلى اختلالات نفسية وعقلية تلازمه مدى الحياة.

كما تتمثل مظاهر الآثار النفسـية الناتجة عن الحرب في الاضـطرابات النفسـية التي تصـيب النسـاء مثل: حالات القلق، والهذيان، وحالات الذهان، والاضـطرابات الذهنية، والإدراكية، والانفعالية وغيرها؛ أو التعرض للقصـور الجسـدي أو العقلي، أو لكليهما، مهما كان سـن الضحايا، ومستواهن العقلي؛ والصدمات والتوترات النفسية، واضطرابات التوتر الحاد، وتوتر ما بعد الصدمة، وغيرها من الحالات النفسية المرضية.

لقد خلفت الحرب التي تشهدها المحافظة ولا تزال ندوبا نفسية حقيقية يمكن أن يستمر أثرها العاطفي والنفسـي بسـبب الأحداث الصـادمة لفترة طويلة، بل ربما يمتد طوال العمر في بعض الحالات، كما أن أحداث العنف لمن حاصـرتهم الحرب قد تصـبح حقيقة يتعين عليهم تحملها كل يوم تقريبا وأحيانا لسنوات عديدة.

كما أن القلق المستمر بشأن سلامة أفراد الأسرة والأبناء والأحبة، والخوف الدائم بشأن توفر الغذاء وغيره من الضروريات الأساسية للعيش، وبخاصة في ظل الحصار المفروض على المحافظة والارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات، وانعدام مستوى الخدمات الأساسية، أو تدني مسـتواها مثل: الرعاية الصـحية أو التعليم... يؤدي إلى تفاقم الأثر النفسـي، وتفاقم الصعوبات الشخصية المرتبطة بهذا الوضع غير المستقر، وهو ما يجعل ردود أفعال بعض الناس تتسم بالغضب أو اليأس، في حين يستسلم البعض الآخر بهدوء لظروفهم ويسوده الحزن الشديد.

[5] - اضطرابات ما بعد الصدمة النفسية Post-traumatic stress disorder هو "اضطراب ناتج عن تعرّض الشخص لحادثة مروّعة كادت أن تودي بحياته أو تسبب له جراحا خطيرة، أو تعرّضه لعنف جنسي، أو شهادته على حادثة مشابهة لشخص آخر، أو تعرض قريب أو صديق له لذلك، أو سماع المسؤول عن العلاج لقصة المريض وتأثره بها، الأمر الذي ينتج عنه حدوث أعراض لدى ذلك الشخص". أسيل الزغول، عن الحروب واضطراب ما بعد الصدمة عند الأطفال في العالم العربي، على شبكة الانترنت، تم التصفح بتاريخ 2021/7/18م /https://www.7iber.com/society

إن كثيرا من الأفراد والأسـر التي تعاني من آثار الحرب أصـبح لديهم شـعور نفسـي تجاه الظروف الأمنية والأزمات المتتالية التي يتعرضون لها والخوف من المجهول، وما يخبئه الزمن مما يدفع بكثير منهم إلى التفكير بالهجرة إلى خارج البلاد إذا ما اتيحت لهم الفرصة.

7- الصحة:

اتسـمت الخدمات التي يقدمها القطاع الصـحي في محافظة تعز كما في عموم اليمن قبل الحرب بالمتدنية خاصـة الرعاية الصـحية والخدمات الطبية المجانية التي تقدمها المرافق الصـيحة الحكومية، غير أن الحرب والحصـار الذي تشـهده المحافظة منذ العام 2015 فرضـا صعوبات كبيرة على القطاع الصحي؛ ما أثر سلبا وبصورة مضاعفة في توافر الخدمات الصحية وتقديمها، كما أعاق الحصـار واسـتمرار والعنف وتردي الأوضـاع الأمنية؛ وصـول المسـاعدات الصحية والعلاجية؛ ما جعل معظم السكان بما في ذلك النازحون والمشردون داخليا يعيشون في ظل نقص شديد للخدمات الصحية.

فمن ناحية تعرضت منشآت القطاع الصحي للقصف المتعمد منذ بدء الحرب في العام 2015م، واسـتمرت هذه الاعتداءات بصـورة متكررة حتى الوقت الحاضـر، وبخاصـة بعض المستشفيات والمرافق الصحة في مدينة تعز مثل: مستشفى الثورة العام، والمختبر المركزي، والمستشفى العسكري، ما أدى إلى تعرضها لأضرار، كما دفعت الحرب عددا كبيرا من الكوادر الطبية من الاسـتشـاريين والاختصـاصـيين والعاملين في القطاع الصـحي إلى ترك أعمالهم وإغلاق عياداتهم ومنشـآتهم الصـحية (مراكز طبية، صـيدليات ومخازن الأدوية، ومختبرات طبية) وغادروا المحافظة إلى أخرى، أو هاجروا إلى دول الجوار بسبب استمرار الحرب والحصار والخوف من العمل في ظروف أمنية هشة ومتدهورة.

جدول رقم (3-4) يوضح المنشآت الصحية المدمرة والمتوقفة عن العمل عام 2018م

البيان	العدد	مدمرة كليا	مدمرة جزئيا	متوقفة عن العمل	سبب التوقف
عدد المستشفيات	3	-	3	-	نزوح الكادر وانعدم الوقود
عدد المراكز الصحية	35	-	22	13	نزوح الكادر وانعدام الوقود
عدد الوحدات الصحية	55	3	20	32	نزوح الكادر وانعدام الوقود
الاجمالي	93	3	45	45	

المصدر: مكتب الصحة والسكان بمحافظة تعز 2018

وعلى الرغم من الوضـع الذي تعرضـت له المنشـآت الصـحية في المحافظة؛ فقد بذل الأطباء، والممرضـون، والعاملون في المجال الصـحي الذين بقوا في المدينة خلال السـنوات السـت

الماضـية جهودا كبيرة يمكن وصـفها بالبطولية؛ وذلك للحفاظ على اسـتمرار العمل في بعض المرافق الطبية الحكومية والخاصـــة في مدينة تعز والمديريات، ولتقديم ما أمكن تقديمه من الخدمات الطبية للمواطنين، غير أن المسـتشـفيات العامة والخاصة والمرافق الصحية عموما ظلت تعاني ولا تزال نقصا شديدا في الأطباء والاختصاصيين والعاملين الصحيين، وعلى الرغم من قيام بعض المنظمات الإنسـانية بتوفير بعض المسـتلزمات الطبية وتقديم بعض أشـكال الـدعم لبعض هـذه المرافق، بمـا في ذلـك الأموال اللازمـة لـدفع رواتـب الأطبـاء والعـاملين (التعاقد) في بعض المرافق الصـحية وهو ما أسـهم في التخفيف النسـبي من المعاناة، فإن استمرار الحصار على مدينة تعز والقيود المفروضة على وصول المساعدات جعل هذه الجهود غير متسقة، ولا كافية، بل ويستحيل ضمان استمرارها في بعض الحالات.

وفي الوقت الحالي تعاني المستشفيات والمرافق الصحية في المحافظة عموما والحكومية منها خصوصا نقصا حادا في المعدات والمستلزمات الطبية الأساسية التي تمكنها من تقديم الخدمات الطبية المطلوبة في حدها الأدنى، كما أن بعض المعدات الطبية التي قد تتوافر في بعض المسـتشـفيات الخاصـة في المدينة غالبا ما تكون مكلفة للغاية على المواطنين الذين يضـطرون إلى اللجوء إليها بسـبب عدم توافرها في المسـتشـفيات الحكومية، كما أنه وبسـبب عدم وجود التمويل الحكومي اللازم للمستشفيات والمرافق الصحية (مراكز ووحدات صحية) مقارنة بما كان عليه الأمر في العام 2014م؛ أصـبحت هذه المرافق مفتقرة إلى الدخل أو التمويل والموارد اللازمة التي يمكن الاعتماد عليها لتشغيلها وتحسين أداء خدماتها الأساسية.

ويمثـل انقطاع المياه والتيار الكهربائي عن المحافظة منذ العام 2015م؛ إحدى أهم المشـكلات الأسـاسـية التي تواجه عمل المسـتشـفيات في مدينة تعز والمرافق الصـحية في مديريات المحافظة، وعلى الرغم من اسـتخدام بعضـها للمولدات الكهربائية الخاصـة بغرض اسـتمرارها في العمل وتقديم ما يمكن تقديمه من الخدمات الطبية للمواطنين، فإن نقص الوقود وارتفاع أسـعاره بشـكل كبير خلال السـنوات الماضـية قد ضـاعف من تأثير هذه المشـكلات في اسـتمرار عمل هذه المرافق أو قدرتها على تقديم الخدمات الصـحية المطلوبة للسـكان، وبصـورة عامة شـكل نقص الأدوية والمعدات الطبية وقطع الغيار والمياه والطاقة الكهربائية عائقا أمام عمل المرافق الصـحية التي تمكن بعضـها من مواصـلة عملها وتقديم بعض الخدمات الطبية ولو بصورة جزئية وفي ظروف بالغة الصعوبة.

بناء على ما سبق يمكن القول: إن المحافظة شهدت انخفضا حادا في توافر الخدمات الصحية من حيث الكمية والنوعية خلال سنوات الحرب الماضية، لا سيما في العامين 2015، 2016، الأمر الذي زاد من ارتفاع عدد الأشخاص المحتاجين للخدمات الطبية، كما أن استمرار وجود العراقيل التي تعيق إيصال الإمدادات الطبية الأساسية المنقذة للحياة؛ قد أثر بصورة كبيرة في السكان الذين هم بأمس الحاجة إليها لاسيما المقيمين في مناطق ريفية يصعب الوصول إليها ويقلل من فرص حصولهم على العلاج والخدمات الطبية التي باتت ضئيلة، وبخاصة مع تفاقم الأمراض المزمنة لدى عشرات الآلاف من المصابين، وانتشار الأوبئة والحميات مثل: حمى الملاريا والضنك (الشيكونغونيا) والحمى الصفراء وتفشي فيروس كورونا (كوفيد -19) خلال العام 2020م، وما صاحب ذلك من إجراءات طارئة في ظل شح الأدوية وعدم توافر الأجهزة والمحاليل الطبية وخروج العديد من أقسام المستشفيات عن الجاهزية بسبب افتقارها إلى الحد الأدنى من التجهيزات والمعدات الطبية اللازمة لمواجه هذا الوباء، فضلاً عن تدمير أجزاء كبيرة من بنيتها التحتية... الأمر الذي خلف وضعا إنسانيا صعبا ومعقدا فاقم من الوضع الإنساني الذي يعيشه معظم سكان المحافظة.

شكل (5-4) يبين نسبة التغطية بالخدمات الصحية للسكان في المحافظة للأعوام 2014-2019م

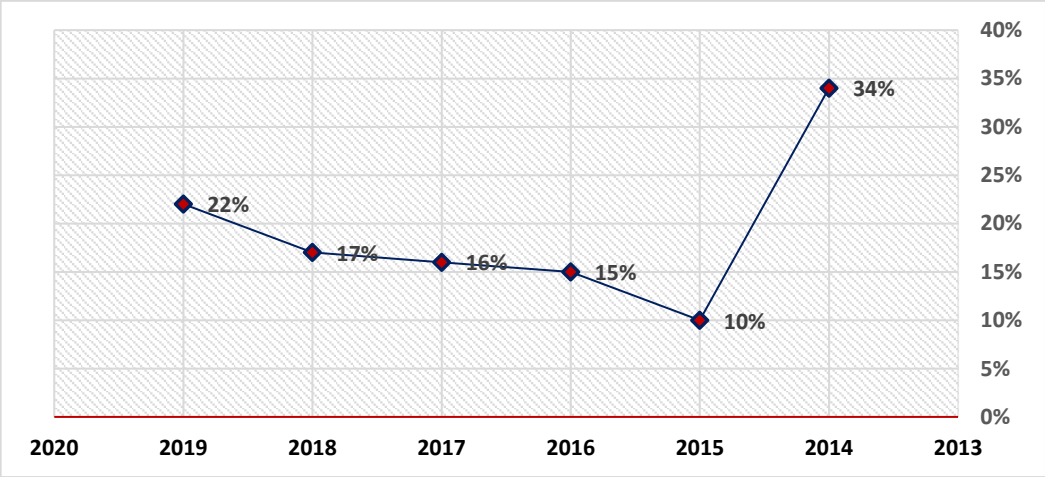

لقد شهدت الفترة 2015-2018 تدنيا كبيرا في مستوى التغطية في اللقاحات الروتينية لأمراض الطفولة القاتلة؛ ما أدى إلى ارتفاع في معدل الإصابة بهذه الأمراض وارتفاع في معدل الوفيات، ويعود ذلك إلى عدم وجود موازنة خاصة لبرامج التحصين في المحافظة، وإلى الصعوبات الإدارية والميدانية المتعلقة بالإشراف على برامج التحصين التي ظلت تسيطر

عليها جماعة الحوثي وتعامل المنظمات العالمية كاليونيسف والصحة العالمية معها، والصعوبات المتعلقة بنقل اللقاحات عبر طرق فرعية وعرة للوصول إلى مراكز المديريات ومنها إلى المرافق الصحية في عزل وقرى مديريات المحافظة، مما أدى إلى عدم انتظام نقل هذه اللقاحات شهريا [6]، كما خلف نزوح كثير من الأسر الى الأماكن البديلة البعيدة عن أماكن القتال والاشتباكات المسلحة أو المواقع والأحياء التي ظلت تتعرض على نحو مستمر للقصف أوضاعا صحية صعبة أثرت سلبا في هذه الأسر، وحرمت كثيرا من أفرادها من الخدمات الصحية وخصوصا النساء الحوامل والأطفال.

ومما زاد من تعقيد الوضع الصحي الذي تشهده المحافظة؛ هو زيادة انتشار الأمراض في المدينة بسبب تراكم النفايات في الشوارع، بحيث تحولت الشوارع والأرصفة والممرات في المدينة وقنوات تصريف مياه الأمطار والسيول في معظم أحيائها وفي المدن الثانوية إلى مقالب للنفايات وبيئة خصبة لانتشار البعوض والحشرات بسبب تحلل النفايات في المجاري المائية بما تنطوي عليه من مخاطر صحية.

لقد أدى الحصار المفروض على المدينة ووقوع مكب النفايات الرئيسي للمدينة تحت سيطرة جماعة الحوثي شمال المدينة، وكذا تدمير ونهب وسرقة معظم معدات صندوق النظافة والتحسين وتهريب معظمها الى مناطق سيطرة الحوثيين شرق المدنية، ونهب وتدمير ما يقارب من(2000) برميل قمامة وعدم كفاية ما يوجد داخل المدينة من معدات نقل النفايات مقارنة بكمية النفايات التي يتطلب نقلها يومياً إلى مقلب النفايات خارج المدينة... أدى ذلك إلى تكدس النفايات وعدم تمكن صندوق النظافة والتحسين من نقلها بصورة يومية إلى خارج المدينة وهو ما دفع بالسكان إلى محاولة التخلص من هذه النفايات بطريقة تقليدية من خلال حرقها في أماكن تكدسها مما يتسبب في انبعاث غازات سامة تؤثر في السكان وصحتهم، وخصوصا الأطفال.

كما شكل سوء التغذية الحاد مشكلة رئيسية من مشكلات الصحة العامة في المحافظة، حيث تصنف 80% من مناطق المحافظة بأنها تعاني من سوء التغذية، وقد أشار التصنيف المرحلي المتكامل لسوء التغذية بوجود معدلات حرجة من سوء التغذية الحاد، فالمحافظة تقع في المرحلة الرابعة (الحرجة)، كما تم تصنيف المحافظة جغرافيا في التصنيف المرحلي المتكامل لسوء التغذية يناير- ديسمبر 2020م إلى ثلاثة مناطق هي: المدينة، والمناطق

[6] - وزرة الصحة العامة والسكان، مكتب الصحة العامة والسكان بمحافظة تع، تقرير عن برنامج التحصين الموسع وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض القابلة للتمنيع 2014-2018. ص 4

المرتفعة، والمناطق المنخفضة، وقد بلغت النسبة الموحدة لسوء التغذية الحاد في المدينة 17%، وفي المناطق المرتفعة 19% ، وفي المناطق المنخفضة 23%، وثمة العديد من العوامل ذات الصلة بالحرب والحصار ساهمت في انتشار حالات سوء التغذية الحاد المتوسط والوخيم، أبرزها: ارتفاع معدلات انتشار الأمراض المعدية، والمستويات المرتفعة لانعدام الأمن الغذائي الحاد، وصعوبة الحصول على خدمات الصحة والتغذية، وتراجع معدلات الحصول على الخدمات الصحية والتغذية والاستفادة منها بسبب انتشار فيروس كورونا، وضعف خدمات المياه والصرف الصحي، ويوضح الجدول رقم (4-3) نسب سوء التغذية للفئات العمرية بين الأطفال وفئة النساء الحوامل حسب تصنيف المناطق.

جدول (4-4) يبين النسب المئوية لسوء التغذية للأطفال ما دون الخامسة من العمر والحوامل والمرضعات في محافظة تعز حسب التصنيف المرحلي المتكامل لسوء التغذية يناير ـ ديسمبر 2020م

المناطق	الأطفال ما دون الخامسة من العمر			النساء الحوامل والمرضعات
	النسبة الموحدة لسوء التغذية الحاد العام %	النسبة الموحدة لسوء التغذية الحاد المتوسط %	النسبة الموحدة لسوء التغذية الحاد الوخيم %	النسبة المئوية لسوء التغذية الحاد %
المدينة	17	13	4	26
الأجزاء المرتفعة في المحافظة	19	16	3	26
الأجزاء المنخفضة في المحافظة	23	19	4	26

جدول رقم (4-5) يبين اسم ووصف مراحل سوء التغذية الحاد:

المرحلة 1 مقبول	المرحلة 2 التحذيري	المرحلة 3 الخطير	المرحلة 4 الحرج	المرحلة 5 الحرج جدا
أقل من 5% من الأطفال يعانون من سوء تغذية حاد.	5 - 9.9 % من الأطفال يعانون من سوء تغذية حاد.	10- 14.9% من الأطفال يعانون من سوء تغذية حاد.	15- 29.9% من الأطفال يعانون من سوء التغذية الحاد. مستويات الوفيات والمرض مرتفعة أو متزايدة. من المرجح أن يتعرض استهلاك الغذاء الفردي للخطر.	30%او أكثر من الأطفال يعانون من سوء التغذية الحاد. من المحتمل أن تكون الأمراض منتشرة و / أو فجوات كبيرة جدا في استهلاك الغذاء الفردي واضحة.

المصدر: التصنيف المرحلي المتكامل لسوء التغذية يناير ـ ديسمبر 2020م

وتمثل أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه القطاع الصحي في المحافظة ولها علاقة مباشرة بالحرب والحصار في: قلة الاعتمادات المالية المرصودة في الموازنة التشغيلية (ما يتم صرفه من موازنة يمثل نسبة 20% من نسبة موازنة العام 2014)، وتأخر وصول الأدوية في الموعد المحدد لها وخصوصا أدوية الأمراض المزمنة ، وعدم كفايتها، وعدم توفير المبالغ المالية المطلوبة لمكاتب الصحة بمركز المحافظة والمديريات لشراء أدوية الطوارئ المجانية، وعدم رصد موازنة تشغيلية وإشرافية حكومية لإدارات (الصحة الإنجابية، والخدمات الطبية،

المعلومات) بالمحافظة والمديريات، ونقص الكادر الوظيفي بسبب النزوح وضعف الانضباط الوظيفي، وعدم استمرارية البرامج الصحية والأنشطة التي تقوم بنفيذها بعض المنظمات الدولية العاملة في المجال الصحي بعد انسحابها.[7]

كما لا يزال يمثل نزوح الأطباء والعاملين في المجال الصحي أحد أهم المشكلات التي تؤثر بصورة كبيرة في توافر الخدمات الصحية في المحافظة؛ ما يدفع بالكثير من المواطنين إلى السفر عبر طرق فرعية طويلة غير معبدة وشاقة إلى محافظات مجاورة للحصول على الخدمات الطبية المناسبة، الأمر الذي ضاعف من معاناة السكان وعرض حياة بعضهم للخطر أو الموت قبل أن يتمكنوا من الحصول على الخدمات الطبية.

8- التعليم:

تعد المؤسسات التعليمية من أكثر المؤسسات تأثيرا في أفراد المجتمع، فالتعليم بمختلف مراحله (رياض الأطفال المدارس، والمعاهد والجامعات) ركيزة أساسيه من ركائز المجتمع، وله دور في تنمية رأس المال البشري في سائر المجتمعات.

لقد أثر الحرب والحصار بشكل كبير في التعليم داخل المحافظة بمختلف مراحله، فقد كان للظروف الأمنية غير المستقرة والعنف المستمر عواقب وخيمة على التعليم؛ فتوقفت الدراسة مع بداية سنوات الحرب، ولم يتمكن الطلاب من الوصول إلى مدارسهم وجامعاتهم وبخاصة خلال عامي 2015، و2016م، كما نزح عدد كبير من الطلبة والمعلمين وأساتذة الجامعات إلى خارج المدينة أو إلى محافظات أخرى، ونتج عن القصف والمواجهات المسلحة تدمير للبنى التحتية الخاصة بالتعليم، شمل ذلك مباني المنشآت التعليمية (رياض أطفال، مدارس، معاهد فنية ومهنية وتقنية، وكليات المجتمع ومباني جامعية، ...إلخ) والتجهيزات الخاصة بها، أو تعرض عدد كبيرة منها لأضرار كبيرة، علاوة على تعرض بعضها للتخريب المتعمد والنهب، واستخدامها كمنشآت عسكرية ومراكز تدريبية أو مراكز احتجاز، ولا تزال بعض المنشآت والمرافق التعليمية تقع في مناطق اشتباكات ومواجهات عسكرية يصعب الوصول إليها أو تقييم الأضرار التي لحقت بها، ما تسبب في نقص كبير في المرافق التعليمية وحرمان أعداد كبيرة من الطلبة في مختلف المراحل الدراسية من الاستفادة من هذه المنشآت.

[7] – مكتب الصحة العامة والسكان بالمحافظة.

كما أدت التداعيات الاقتصادية السلبية للحرب والمتمثلة في تدهور الأوضاع الاقتصادية وتدني دخل معظم الأفراد والأسر وارتفاع الأسعار إلى تسرب الكوادر التعليمية وتركهم العمل في مجال التدريس، والبحث عن فرص عمل أخرى يستطيعون من خلالها توفير الاحتياجات المعيشية لهم ولأسرهم.

لقد أدى تعرض البنى التحتية للمنشآت التعليمية للتدمير أو التخريب والنهب، والنقص في الكوادر التعليمية، وانقطاع كثير منهم عن الدوام، وشحة الموارد المالية اللازمة لتسيير العملية التعليمية إلى جعل الخدمات التعليمية الحكومية في المحافظة غير جيدة مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب، ما اضطرت معه كثير من الأسر إلى اللجوء إلى المدارس الخاصة والأهلية بغية حصول أبنائها على خدمات تعليمية أفضل، والتي بدورها أثقلت كاهل هذه الأسر وزادت من معاناتها الاقتصادية.

لا يزال كثير من الأطفال في المحافظة في سن التعليم خارج أسوار المدارس؛ إذ أهملت كثير من الأسر أولادها في سن التعليم بسبب الظروف الاقتصادية التي فرضتها الحرب، وترك الطلبة مقاعد الدراسة (التسرب المدرسي) وبخاصة في المناطق التي تشهد استمرار المواجهات العسكرية أو القنص، أو التي أجبرت أسرهم على النزوح وتعرضت للتهجير القسري؛ ما أدى إلى تأخر الطلبة عن الدراسة وضياع سنوات من التعليم في جميع المراحل الدراسية؛ لعدم توافر مدارس ومنشآت تعليمية قريبة من الأماكن والمخيمات التي نزحوا إليها، أو بسبب عدم قدرة أسرهم على تحمل تكاليف التعليم في المدارس والجامعات الخاصة، الأمر الذي دفع بهم إلى الالتحاق بسوق العمل في محاولة لإعانة أسرهم، وهو ما أدى إلى زيادة أعداد من هم خارج التعليم بسبب انقطاعهم بالكامل عن التعليم؛ ليصبح لدينا أعداد كبيرة من الأطفال الذين لم يحصلوا على حقهم في التعليم، ومن ثم زيادة نسبة الأمية أو التعليم السيئ في أحسن الأحوال، الأمر الذي يترتب عليه نتائج وخيمة على هؤلاء المنقطعين وعلى المحافظة وفرصها في التنمية البشرية.

وتشير بعض التقديرات المتعلقة بعدد الطلاب المتسربين في بعض مديريات المحافظة للعام 2020/2019م وهي: (صالة، جبل حبشي مشرعة وحدنان، المسراخ، المعافر، ذوباب،

موزع، ســـامع، الصـــلو، حيفان، مقبنة) إلى أنه بلغ حوالي (2320)، منهم (1149) ذكور، و (1171) إناث[8].

ويبدو التعليم في ظل اســتمرار الحرب والحصــار الحالي على المحافظة وأنظمة التعليم فيها، ومنشــآته، وطلابه، وموظفيه، في أضــعف أحواله، بســبب تدمير ونهب وهجر المنشــآت التعليمية، وزيادة على قتل وإصــابات بعض لطلاب والمعلمين وأســاتذة الجامعات، وحرمان طلبة كثيرين من التوجه إلى المدارس والجامعات بســبب الأوضــاع التي فرضــتها الحرب والحصـــار على المحافظة، كما تعد الهجرة الخارجية وتحديدا هجرة العقول واحدة من أخطر الآثار الســـلبية التي تتعرض لها المحافظة؛ إذ غادر كثير من الكوادر المتعلمة والمؤهلة من فئات الشباب في مختلف المهن والتخصصات وبخاصة المهن الطبية وأساتذة الجامعات في المحافظة إلى بلدان خارجية بحثا عن فرص حياة أفضل وأمان لهم ولأسرهم، وعن إقامات في هذه الدول والسعي وراء مستقبل أفضل لأبنائهم، وهو ما يمثل نزيفا كبيرا وخسارة فادحة للمحافظة وفرصها في تحقيق التنمية.

بناء على ما ســبق؛ فإن اســتعادة فرص الحصــول على تعليم جيد بمختلف مراحله في المحافظة وتوفير الخدمات التعليمية الجيدة حتى في ظل اســتمرار الحرب، يعد أمرا بالغ الأهمية ويمثل أحد أهم الأولويات التي ينبغي التركيز عليها في المحافظة، إلى جانب توفير الغذاء، والأمن، والرعاية الصحية والخدمات الطبية.

[8] - مكتب التربية والتعليم بمحافظة تعز، 2020/2019م.

الفصل الخامس:

النتائج والتوصيات

أولا: نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى تقييم آثار الحرب والحصار على محافظة تعز، بالتعرف على حجم ونوع الأضرار والخسائر التي لحقت بالمكاتب التنفيذية والوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة في المحافظة بسبب الحرب والحصار خلال المدة 2015 وحتى العام 2020م، علاوة على تحديد متطلبات التعافي والتطوير للتغلب على آثار الحرب والحصار في هذه الوحدات، وقد شمل التقييم (64) مكتبا ووحدة إدارية واقتصادية تابعة للدولة من إجمالي عدد الوحدات بالمحافظة والبالغ عددها (72) وحدة، توزعت على (19) قطاعا، وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- بلغت قيمة الأضرار الناجمة عن الحرب والحصار في الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة في المحافظة مبلغ (514) مليون دولار أمريكي، توزعت بنسب متفاوتة على القطاعات المختلفة، احتل فيها قطاع الاتصالات الترتيب الأول بوصفه أكثر القطاعات تعرضا لأضرار (الدمار الكلي أو الجزئي)، وبنسبة (26%)، يليه قطاعا الأمن والعدالة والتعليم بنسبة (16%) لكل قطاع منهما، ثم قطاع النقل بنسبة (9%)، وتمثل قيمة الأضرار في القطاعات الثلاثة السابقة ما نسبته 67% من إجمالي قيمة الأضرار في جميع القطاعات.
- تمثلت أبرز الأضرار التي تعرضت لها الوحدات الإدارية والاقتصادية في مؤسسات الدولية بالمحافظة في الأضرار المادية التي لحقت بالمباني والمنشآت، حيث جاءت في المرتبة الأولى من حيث نوعية الأضرار، يليها تدمير أو ضياع سلع مخزنة، ثم تدمير أو ضياع تجهيزات آلية خاصة بالوحدات، ثم تدمير أو ضياع وسائل النقل.
- بلغت قيمة الخسائر التي منيت بها الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة في مختلف القطاعات مبلغ (2,1) مليار دولار أمريكي تقريبا، احتل قطاع المالية والبنوك الترتيب الأول بين القطاعات من حيث الخسارة التي مني بها هذا القطاع وبنسبة (40%)، يليه قطاع الصناعة بنسبة (14%)، ثم قطاع الطاقة بنسبة (12%)، وقد مثلت الخسارة في القطاعات الثلاثة السابقة ما نسبة 66% من إجمالي قيمة الخسارة التي منيت بها القطاعات، فيما توزعت بقية نسبة الخسارة (34%) على بقية القطاعات بنسب متفاوتة.
- يمثل انخفاض الإيرادات التي كانت تتحصل عليها الوحدات الاقتصادية والاجتماعية لمؤسسات الدولة أكثر أنواع الخسائر التي منيت بها هذه الوحدات، تليها الخسائر المتمثلة بانخفاض ميزانية هذه الوحدات، ثم الخسائر المتعلقة بتراجع الإنتاج، ثم

الخســـائر المتعلقة بتراجع تمويل المشـــاريع، ثم جاءت في الترتيب الخامس والأخير الخسائر المتمثلة بالزيادة في التكاليف التي فرضت نفسها على عمل هذه الوحدات.

- بلغ إجمالي قيمة **الأضـــرار والخســـائر** التي تعرضـــت لها المكاتب التنفيذية والوحدات الإدارية الاقتصادية لمؤسسات الدولة بسبب الحرب خلال المدة 2015-2020م مبلغ (2,6) مليار دولار أمريكي.
- بلغت الخسائر البشرية للوحدات الإدارية والاقتصادية في مؤسسات الدولة بالمحافظة عدد (12,262) موظفا وعاملا، تمثلت أبرز هذه الخســائر في نزوح الموظفين والعاملين في هذه الوحدات إلى مناطق أخرى في المحافظة أو إلى محافظات يمنية أخرى بنســـبة 81%، وجاءت حالات الوفاة بنســـبة 13%، وقد تركزت معظم الخســـائر البشـــرية في قطاع التعليم يليه قطاع البيئة.
- تقدر قيمة متطلبات التعافي لتجاوز آثار الحرب والحصـــار في الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة في المحافظة وتطويرها مبلغ (1,6) مليار دولار، وقد جاء قطاع التعليم بوحداته المختلفة في الترتيب الأول من حيث متطلبات التعافي والتطوير بنسبة 26% من إجمالي قيمة متطلبات التعافي والتطوير، يليه قطاع الاتصالات بنسبة 21%، ثم قطاع المياه بنسبة 14%، من إجمالي قيمة متطلبات التعافي والتطوير.
- تمثلت أبرز المتطلبات التي تحتاجها الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة للتعافي والتطوير في "إعادة البناء للمباني والمنشآت التي دمرت بسبب الحرب، وتوفير التجهيزات الآلية التي يحتاج إليها عمل هذه الوحدات، وتوفير السلع المخزنة، ووسائل النقل لهذه الوحدات".

ثانيًا: التوصيات:

- من الأهمية بمكان اســـتكمال تقييم الأضـــرار والخســـائر، وتقدير متطلبات التعافي للوحدات التي لم تشملها الدراسة الحالية؛ وذلك لتقدير ما لحق بها من أضرار وخسائر وما تحتاجه من متطلبات للتعافي والتطوير وإضافته كملحق تابع للدراسة.
- من المهم تقييم الأضـــرار والخســـائر وتحديد متطلبات التعافي والتطوير من خلال تشكيل لجنة عليا للتخطيط في المحافظة مكونة من شركاء التنمية (السلطة المحلية، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني).
- أهمية تطوير أداء فرع الجهاز المركزي للإحصـــاء والوحدات التابعة له في مختلف المكاتب والوحدات الإدارية والاقتصادية في مؤسسات الدولة بالمحافظة والمديريات،

مع أهمية خلق شـبكة فاعلة لجهاز الإحصـاء في المحافظة، بما يمكنه من أداء دوره في توفير البيانات والمعلومات المطلوبة لمتخذي القرار والمخططين والباحثين.

- من الأهمية بمكان إجراء مسـوحات خاصـة كمية ونوعية تتناول الآثار الاقتصـادية والاجتماعية للحرب والحصار في المحافظة، وعلى نحو خاص تأثيرات الحرب السلبية في الأسر، والنازحين، والفئات الاجتماعية الضعيفة، مثل: المرأة والطفل، والمهمشين.

الملاحق

رحلة الريال اليمني الشاقة

سعر الريال اليمني مقابل الدولار خلال تقريبا 60 عاماً:

من 1962 م - 1969 م الدولار = ريال إلا ربع

من 1970 م - 1972 م الدولار = ريال و ربع

من 1973 م - 1982 م الدولار = 4.5 ريال

من 1983 م - 1989 م الدولار = 9.70 ريال

من 1990 م - 1994 م الدولار = 12 ريال

1995 م الدولار = 50 ريال

1996 م الدولار = 100 ريال

1997 م الدولار = 123 ريال

2000 م الدولار = 144ريال

2004 م الدولار = 199 ريال

2007 الدولار = 200 ريال

2010 م الدولار = 240 ريال

2013 م الدولار = 215

2015م الدولار = 250 ريال

2016م الدولار = 350ريال

2017م الدولار =405ريال

2018م الدولار =555ريال

2019م الدولار =600ريال

2020 م الدولار=800 ريال

2021 من شهر ٩الدولار = 1000 ريال

2021 شهر اكتوبر 1650

2021 شهر ديسمبر 1100

اللجنة الفنية المساعدة

1- مختار أحمد لطف

2- خالد عبد الهادئ علي حمود

3- عبد الحميد سيف

4- فايز حمود عبده مهيوب

5- محمد مقبل قحطان

6- محمود عبد الغني حميد

اسماء المشاركين في اعداد الدراسة من الجهات

م	الجهة		الاسم
1	فرع جهاز محو الأمية وتعليم الكبار		صباح محمد سعيد راجح
2			عبد الكريم علي سيف
3			عبد الناصر مقبل محمد
4			عبد الرحمن سيف البريهي
5	مكتب التربية والتعليم.		عبد الواسع الشدادي
6			م. عادل طاهر
7			خالد غالب عبده غالب
8			عبد العزيز هزاع
9			محمد عبد الله الحميري
10			عادل أحمد سيف
11			قائد السامعي
12			وهبي عبد الواحد
13			غازي محمد قائد
14	مكتب التعليم الفني والمهني.		قائد عبد الله محمد الصلوي
15			سلطان محمد هائل الصالحي
16	المعهد العالي للعلوم الصحية.		د/ خليل عبد الواحد الاكحلي
17			د/ فواز علي علي البريهي
18			أ/ أسامة حميد مجاهد
19	فرع المعهد الوطني للعلوم الإدارية		صادق الطيار
20			خالد المسني
21			احمد سيف المخلافي
22	كلية المجتمع التقنية.		د/ عيسى محمد صالح
23			د/ منصور السامعي
24			أ/ عبد الحكيم الشميري
25	جامعة تعز		عبد الرحمن حاجب
26			عبد الباسط علوان
27			محمد حسان
28			احمد فارع
29			عبد الرحمن الوافي
30	هيئة مستشفى الثورة العام		أحمد قاسم جبله
31			د/ عبد السلام حيدر
32			عبدالله حسن
33	مكتب الصحة العامة والسكان		م/ محمد ياسين الرعدي
34			فؤاد أحمد مكرد
35			محمد حسن محمد سعيد
36	المستشفى العسكري		رمزي عبدالله فارع
37			عبد الرحمن نعمان
38			عبد الله الشماري

39	مستشفى التعاون		عبده حميد علي كلابه
40			ردمان عبد الرحمن عبد الوهاب
41			ابراهيم حميد ثابت
42			داود محمد فازر البريهي
43	المركز الوطني لمختبرات الصحة العامة.		د/احمد عبدالله منصور
44			د/جلال الحمادي
45			د/احمد علي عبد القادر
46			عبد الواحد عبد الصمد
47			أ/ نجاه محمد ناصر
48	فرع الهيئة العامة للأدوية والمستلزمات الطبية.		د/ محمد سعيد محمد
49			ابراهيم احمد عبد العليم
50			المهندس/ عبد الكريم شاهر أحمد
51	فرع الهيئة العامة لكهرباء الريف.		بديع عبد الجليل العريقي
52			طه عبد الرؤوف غالب
53			شوقي عبد المولي عبد الله
54			عبد الله عبد سعيد
55	فرع المؤسسة العامة للكهرباء.		عبد الرقيب عبد الودود البركاني
56			شوقي الحاج
57			محمد نجيب
58			فهمي احمد سعيد
59			كمال الشجاع
60			مجيب حسن
61			نجوى احمد سيف
62	محطة توليد الطاقة الكهربائية في المخا		
63	فرع الهيئة العامة للموارد المائية.		عبد الصمد محمد يحي
64			م/ خالد الشجاع
65			جمال جميل
66			باسم حميد
67			فهمي عثمان محمد
68	فرع المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي.		م. صادق سعيد ثابت التبعي
69			م. عبده علي سعيد
70			محمد عبد الله الاديمي
71			محمد عبد الباسط الشيباني
72			سمية محمد عبده الاغبري
73	فرع المؤسسة العامة لمشاريع مياه الريف		طارق طاهر رزاز
74			خالد محمد سعيد
75			أحمد البحيري

76	فرع المؤسسة الاقتصادية اليمنية.		العقيد / منصور عوض السروري
77			اديب علي علي العبيدي
78			عبد الرقيب محمد العلواني
79			سمير العولي
80			الحسين منصور عوض
81	فرع الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي.		خالد ناصر عبد الله
82			صبحي سعيد الوادعي
83			محمد فائد الخليدي
84	فرع المؤسسة العامة للاتصالات.		محمد عقلان المخلافي
85			عبد الله محمد الرميمه
86			مروان محمد عقلان المخلافي
87			عبد القدوس علي احمد
88	مكتب النقل.		فكري منصور احمد النظيف
89			علي عبدالله عماد
90			انور محمد سالم
91	ميناء المخا		د/ عبدالملك اسماعيل الشرعبي
92			نبيل على عباس زهري
93			بسام عبده قاسم ملهي
94	فرع النيابة العامة.		القاضي/ فوزي علي سيف
95			محمد ناشر القباطي
96			جمال علي محسن الذاري
97			كمال محمد محمد الشجاع
98			محمد امين سنان العواضي
99			مفيد حسان المقطري
100	الإدارة العامة للشرطة		محمد محمد علي ناجي الصبري
101	مكتب حقوق الإنسان.		علي سرحان
102			أحمد طه المعبقي
103			محمد سيف القدسي
104			سهيلة علي محمد
105	مصنع أسمنت البرح.		عبد الرحمن احمد عبد الغني
106			منصور الصراري
107			عبد الخالق سلام الحكيمي
108			م/ فؤاد سعيد الخليدي
109			طلال احمد محمد الشرعبي
110			م/ فيصل عبد الرب همام
111			محمد عبدالله محمد
112			محسن مهيوب سنان
113			محمد محمد عبد الغني
114			عدنان محمد احمد

115			حسان يحي حسان
116	مكتب السياحة.		ميسون عبد الخالق النجاشي
117			خطاب محمد جيوب
118			محمد هزاع محمد الشرعبي
119			سلطان احمد سلطان المقطري
120			صادق علي المحيا
121			فاروق السامعي
122			ماجد الكحلاني
123	فرع الهيئة العامة للآثار والمتاحف.		عبد القدوس اسحم
124			أحمد جسار سعيد
125			رمزي عبد الله سيف
126			محبوب قاسم قاسم الجرادي
127	فرع الهيئة العامة للمصائد السمكية.		حسن منصوب
128	فرع الهيئة العامة لحماية البيئة.		حمود الصوفي
129			سعيد علي محمد البورجي
130	صندوق النظافة والتحسين.		عرفات محمد احمد جامل
131			صخر امين مغلس
132			فواز سفيان الشرعبي
133			طيبة امين
134			صادق علي محمد الطويل
135	فرع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني.		عبد الرحمن حاشد البريهي
136			أنور محمد شكري عباس
137			هائل عبد الله سعيد المقطري
138			مراد غالب الصامت
139			فؤاد ناجي محمد
140	مكتب الأشغال العامة والطرق		عبد الحكيم عبد الرقيب الشميري
141			محمد عبد الرحمن القرشي
142			عبد الحكيم ثابت محمد
143			سليمان عبد الباري الاديمي
144	مكتب الخدمة المدنية والتأمينات.		رضا الحنش
145			محمد علي احمد العفيفي
146			صفيه عبد الله احمد
147			نبيل محمد فرحان
148	مكتب الشئون الاجتماعية والعمل.		نجيب محمد محسن اليوسفي
149			عبد الغزيز عبد ربه أحمد صالح
150			عادل درهم حمود
151	فرع المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون		عبد الكريم الجنداري
152			فهيم دائل بجاش
153			انس جمال فارع الاكحلي

154			عبد الرقيب السامعي
155			عاصم عبد الرقيب
156	مكتب الثقافة.		عبد الخالق سيف
157			طه محمد الشامي
158	مكتب وكالة الأنباء اليمنية (سبأ).		محمد طاهر عبد الجليل
159			مازن المجاهد
160			عصام السفياني
161			عبد الرحمن المقطري
162	فرع الهيئة العامة للكتاب.		علي عبد الكريم
163			عادل محمد الشرعبي
164	مكتب الشباب والرياضة.		ادم محمد العماري
165			محمد حسان الرغامي
166			عبد الرحمن قائد المقطري
167			عائشة الصرمي
168	فرع مصلحة الجمارك.		مكي حسن الشميري
169			عبد الحليم أحمد المقطري
170			جلال عبده أحمد
171			عبد الرحمن عبدالله محمد
172	فرع المؤسسة العامة للتأمينات		ابو بكر محمد ثابت
173			ناصر عبد الباقي عبده
174	مكتب المالية.		عبد الله عبد القادر الصوفي
175			عصام عبد الله يحي الجرافي
176			علي محسن سعيد سعيد
177			جميل حمود مهيوب غنام
178	فرع الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات.		عبد القوي مقبل حيدر
179			هشام احمد الرازقي
180			علي محمد العواضي
181			جميل حمود مقبل
182			محمد عبده الحاج علي
183	مكتب الوحدة التنفيذية لضرائب كبار المكلفين.		فائد الخليدي
184			فوزي الاغبري
185			نجم الدين اسحاق
186			عبد الرقيب النعمان
187	مكتب الضرائب.		فهمي عبد المجيد العريقي
188			سعيد حسن غالب
189			ذاكر الوتيري
190			عبد الغني محمد صالح
191			سونا عبد الخبير عبد الرب
192			محمد انعم العبسي

193	مكتب التخطيط والتعاون الدولي.		قائد سعيد محمد
194			خديجة محمد علي
195			مرتضى علي محمد الصلوي
196	فرع الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة.		توفيق احمد عبد العزيز
197			محمد عبد الله قائد
198			محمد عبد الرب شاهر
199	فرع مؤسسات المسالخ.		عمار مصلح احمد
200			محمد عبد الله الزارعي
201			عزيز عبد الله الحزمي
202	فرع صندوق الرعاية الاجتماعية.		هائل سعيد الحبشي
203			ياسر عبد القوى العقيبي
204			مجيب عبد الواسع الحميري
205	مكتب الأوقاف والإرشاد		مختار عبد القوى الرميمة
206			عبده علي الفارعي
207			رمزي العزي الحكيمي
208			فهيم عبد الخالق مهيوب
209			محمد خالد محمد حسان
210			اسامة حمود مرعي
211	فرع الصندوق الاجتماعي للتنمية.		بدر البرق
212			محمد الحجاجي
213	مكتب السلطة المحلية (المحافظة) .		علي محمد رواح العبسي
214			منير احمد غالب العامر
215			عمار علي احمد الجماعي
216	مكتب الصناعة والتجارة.		محمود أحمد عبد الله
217			حميد علي عبد الرب
218	فرع الهيئة العامة لرعاية أسر الشهداء.		عبد الله محمد عبد الجبار
219			مراد صالح هادئ
220			صفيه احمد عبد الله
221	صندوق رعاية وتأهيل المعاقين.		صبري طارش
222			محمد عبدالله قائد
223			عبده محمد مبارك
224	الجهاز المركزي للإحصاء.		أمين هائل سعيد دغيش
225			لينا عبد السلام علي
226			خالد عبد الهادئ الاديمي
227			فائز حمود عبده التاج
228			محمد مقبل فرحان

229	مكتب شئون المغتربين.		عبد الرحمن عبده احمد قاسم
230			عبد الله عبد الحق علي سعيد
231	فرع الهيئة العامة للاستثمار.		ياسر احمد محمد العريقي
232			احلام عبده قاسم عود
233			اشراق شرف طه الادريسي
234			راشد فاروق العبسي
235	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.		علي محمد العيزري
236			جميل علي العماري
237			عبد المطلب ناصر الشميري
238			احمد عبد الرقيب اويس
239	الإدارة العامة للواجبات الزكوية.		حسن عبد العزيز المجاهد
240			عبد الله عبد الكريم احمد
241			عبد السلام سعيد ناشر
242	الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين.		حسان الخليدي
243			علي قائد
244			هبة عبدالحق محمد
245			هند احمد دبوان

صور للمشاركين في ورش العمل الخاصة بتنفيذ الدراسة

--

--

--

ورش العمل الخاصة بإعداد الدراسة التقييمية
لآثار الحرب والحص
خلال الفترة(٢٢
يوليو ٢٠٢١م)